الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(529)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	16
حقوق الإنسان فى العالم	63

عسير : "حقوق الإنسان" ترصد شكاوى في3 سجون وتَعِدُ بحلها

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 5 جماد ثانى 1437هـ - 14 مارس 2016م
http://www.alsharq.net.sa/2016/03/14/1492522

أبها – الشرق
زار وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في عسير 3 سجون في المنطقة خلال الأسابيع الماضية.
وتمت زيارة سجن خميس مشيط، وتوقيف الوافدين وسجن أبها العام للاطلاع على حالة السجون وزيارة العنابر ومقابلة السجناء والسماع لملاحظاتهم والتأكد من جودة الخدمات المقدمة لهم.
ورصدت الجمعية بعض الملاحظات تمثلت في شكاوى بعض السجناء من الإعاشة وآليات التسريع في البت في محكوميات بعض السجناء وتوسعة العنابر وملاحظات تتعلق بالجانب الطبي والبحث عن مبنى جديد لإدارة توقيف الوافدين وعدد من الشكاوى الفردية التي تمت مناقشتها.
وناقشت الجمعية مع مدير سجون منطقة عسير العميد مبارك السليس التقارير التفصيلية التي اعدتها الجمعية حول الزيارات الثلاث ومناقشة الملاحظات وبحث سبل التعاون من اجل المحافظة على حقوق السجناء ولمس الوفد حرص ادارة السجون على تطوير خدماتهم والتجاوب السريع لمعالجة ما يمكن معالجته حسب ما لديهم من أنظمة.
وقدم مشرف فرع الجمعية د. علي بن عيسى الشعبي شكره لمدير عام السجون بالمنطقة على حسن الاستقبال وعلى الجهود الذي يبذلونها وعلى حسن تجاوبهم في الحالات التي يتم التواصل معهم بخصوصها عن طريق فرع الجمعية بمنطقة عسير.

حقوق الأنسان ناقشت حاجات النزلاء بعسير

مطالبة بتوسيع عنابر السجون

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 جماد ثانى 1437هـ - 14 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160314/Con20160314829073.htm

عبدالله القحطاني (أبها) ناقش وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة عسير المطالب والحاجات المختلفة لنزلاء سجون منطقة عسير، وذلك خلال زيارته لسجن خميس مشيط وتوقيف الوافدين وسجن أبها العام.
وتلخصت أبرز مطالب النزلاء في تحسين الإعاشة وتسريع البت في المحكوميات وتوسعة العنابر بالإضافة لملاحظات تتعلق بالجانبين الغذائي والطبي وبعض الشكاوى الفردية.
وفي السياق، استعرض مدير سجون منطقة عسير العميد مبارك السليس التقارير التفصيلية التي أعدتها الجمعية حول الزيارات الثلاث ومناقشة الملاحظات وبحث سبل التعاون من أجل المحافظة على حقوق السجناء.

تقوم بتحضير قاعات الزواج الرجالية والنسائية والولائم وغيرها من مراسم الاحتفال

هذا ما تفعله #الداخلية في زواج الموقوفين.. تتكفل بالإعداد و #ولي_العهد يساعد مالياً

المصدر: جريدة المواطن الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
http://www.almowaten.net/2016/03

المواطن- أحمد الرباعي

قال عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المحامي خالد الفاخري: إن وزارة الداخلية- ممثلة بالمديرية العامة للمباحث- تعمل وفق نهج وتوجيه ولي العهد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بالتعامل الإنساني مع الموقوفين بعيدًا عن نوعية الجرم المرتكب؛ وذلك وفق المعايير الدولية في التعامل مع السجناء.

وبيّن "الفاخري" لـ"المواطن" أن الإدارة العامة للمباحث مستمرة في تلبية رغبة موقوفيها في الزواج أثناء فترة وجودهم داخل السجن، حيث تتم مراسم الزواج وفق المعمول به في حالات الزواجات الأخرى من ناحية التنسيق بين العائلتين واختيار الزوجة، وليس لوزارة الداخلية علاقة فيه.

وأشار "الفاخري" إلى أن دور وزارة الداخلية- ممثلة بالإدارة العامة للمباحث- في زواج الموقوف يقتصر فقط على تنفيذ مراسم الزواج، والتكفل بجميع التزاماته من تجهيز قاعات الزواج الرجالية والنسائية والولائم وغيرها من مراسم الاحتفال.

ولفت "الفاخري" إلى أن وزارة الداخلية تعمل مع موقوفيها في تنفيذ رغبة زواجاتهم وفق الحس الإنساني، مؤكدًا أنه سبق وبرفقة عدد من وجهاء المجتمع والإعلاميين الحضور لعدة مناسبات زواج لموقوفين داخل السجن، في حين لم يكن يشعر بأن هناك فرقًا بين تلك الزواجات، والزواجات الأخرى.

وبيّن "الفاخري" أن ولي العهد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف يحرص دائمًا على تقديم مساعدة مالية في زواجات الموقوفين؛ استشعارًا منه بقيمة تلك المساعدة المادية والمعنوية للعريس؛ ووفقًا لعادات المجتمع.

وأكد "الفاخري" أن وزارة الداخلية طبّقت معيار أن السجون بيئة إصلاح، مشيرًا أن ذلك يأتي من اهتمام وزارة الداخلية في تصحيح المسار الفكري والسلوكي للموقوفين.

وحول بعض المزاعم التي يتم ترديدها أحيانًا حول افتقاد الموقوفين لحقوقهم الإنسانية داخل السجون، أكد "الفاخري" أنه يجب عدم الالتفات لتلك المزاعم ما دام أنها مفقودة للحقائق والإثباتات، مشيرًا أن الواقع هو المعيار الحقيقي.

ولفت "الفاخري" أن الإدارة العامة للمباحث تفتح المجال دائمًا للوسائل الإعلامية لتغطياتها الإعلامية داخل السجون؛ وفق ضوابط معينة.

حماية حقوق الإنسان في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 3 جماد ثانى 1437هـ - 13 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1136883

خالد بن عبدالرحمن الفاخري*

إن المطلع على الأنظمة في المملكة العربية السعودية يلحظ العديد من الحقوق التي نصت عليها هذه الأنظمة، والتي تهدف لحماية الإنسان وحقوقه من أي تجاوز، ويأتي في مقدمة هذه الأنظمة نظام المملكة الأساسي للحكم الذي يعتبر دستورها والقائم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويتضمن العديد من الحقوق والواجبات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد أكدت المادة السادسة والعشرون على حماية الدولة لحقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية؛ مما يؤكد حرص واهتمام قيادة هذه البلاد المباركة بالإنسان ورعاية شؤونه، فقد جاء في المادة السابعة والعشرون من النظام على "أن الدولة تكفل حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم نظَام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية"، مما يدل على ضمان حق الإنسان في العيش الكريم، كما لم يغفل النظام الأساسي للحكم حق الإنسان في العمل والاهتمام بإيجاد فرص عمل لكل قادر عليه، بالإضافة إلى حماية حقوق العاملين من أي سوء معاملة قد تقع عليهم من أرباب العمل، حيث أكدت المادة الثامنة والعشرون من ذات النظام على "أن الدولة تيسِّر مجالات العمل لكل قادر عليه.. وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل"، فيما اهتمت الدولة على توفير الأمن لمواطنيها وللمقيمين على أراضيها بما يكفل لهم حياة آمنة، وهذا ما بينته المادة السادسة والثلاثون من النظام والتي جاء فيها "إن الدولة يقع على عاتقها توفير الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلاّ بموجب أحكام النظَام"، كما أن المادة السابعة والثلاثون من النظام أكدت على "أن للمساكن حرمتها.. ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلاّ في الحالات التي يبينها النظَام"، فيما تطرقت المادة الثامنة والثلاثون من النظام للعقوبات وآلية تطبيقها بحق المخالفين للأنظمة والمتجاوزين لحقوق الغير والتي جاء فيها "بأن العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلاّ بناءً على نص شرعي أو نص نظَامي، ولا عقاب إلاّ على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظَامي"، كما حفظ النظام حق المواطن والمقيم في الحفاظ على خصوصيته دون المساس بها، حيث نصت المادة الأربعون على أنه "المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطِّلاع عليها أو الاستماع إليها إلاّ في الحالات التي يبينها النظَام".

إن المتتبع لأوضاع حقوق الإنسان في المملكة لابد أن يلحظ الحرص الكبير من القيادة في المملكة وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على تعزيز حقوق الأفراد، وحماية حرياتهم، وشمل هذا الحرص المواطنين والمقيمين على حد سواء، وتأكد اهتمامه -حفظه الله- بحقوق الإنسان من خلال توجيهاته المستمرة للأجهزة الحكومية بمراعاة حقوق الأفراد وتمكينهم منها، والتحذير من التجاوز عليها والتعهد بمحاسبة أي مسؤول لا يراعي هذه الحقوق.

* الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الطب التكميلي البديل أحد خيارات الرعاية الصحية الشاملة في إطار من المأمونية والفعالية

مؤتمر حقوق المريض.. هل المريض نال حقوقه؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد 3 جماد ثانى 1437هـ - 13 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1136885

نظمت مدينة الملك فهد الطبية بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون ووزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية وهيئة حقوق الإنسان بالرياض والمجلس الصحي السعودي ومجلس الضمان الصحي لدول التعاون والهيئة السعودية للتخصصات الصحية المؤتمر الخليجي الأول لحقوق المريض الذي انتهت فعالياته قبل حوالي عشرة أيام ولأهمية المريض وأهمية رضاه عما يقدم له من علاج وأن ينال حقوقه كاملة بالعلاج والشفاء وقد شارك فيه كم هائل من المسؤولين وأصحاب الكلمة في دول الخليج على رأسهم هيئة حقوق الإنسان والهيئة السعودية للتخصصات الصحية، من هذا نرى هل المريض ينال حقوقه كاملة في العلاج وهل المريض ينال العلاج الناجع وهل المريض أو عائلته راضون بما يقدم لهم ولمريضهم من خدمات صحية توفر له العلاج الكافي وأن يقدم له خدمة المختبرات والأشعة والغرفة أو العيادة وهل صرف له الأدوية المناسبة والكافية من هذه نرى أهمية علاج المريض العلاج الناجع والمؤدي إلى سرعة الشفاء.

إن هذا المؤتمر الخليجي الأول يعتبر أساس النظام الصحي المتكامل والذي يخدم المريض ويعطي له الخدمة الصحية ويعطية حقوقه في أن ينال العلاج سواء داخل البلد أو خارج البلد إذا لم يتوفر في بلاده التخصص المناسب لحالته الصحية.

وعلى الرغم من وجود المستشفيات المتخصصة وذات الخدمة المتعددة ووجود العدد الهائل من الأقسام المتخصصة في المستشفيات في دول الخليج ووجود أقسام المختبرات والأشعة وعيادات الطوارئ وعيادات العظام والأمراض المستعصية وطب الطواري والحوادث، إلا أن كثيرا من المرضى يرتاح نفسيا للعلاج بالطب التكميلي أو الطب البديل؛ وحيث إن الطب التكميلي أو الطب البديل ذو أقسام عديدة مثل طب الإبر الصينية وطب الحجامة وهذين التخصصين صرح لهم بمزاولة المهنة أي طب الحجامة قبل حوالي ستة أشهر فقط للأطباء في المملكة العربية السعودية ورغم التفاوت في الموافقة للعلاج بالطب البديل أو الطب التكميلي في دول الخليج؛ حيث يسمح لطب الأعشاب في بعض دول الخليج إلا أن الأنظمة في دول الخليج متفاوتة على الرغم أن دول الخليج يربطهم لجان موحدة وزيارات متعددة ومنسقة بين وزراء الصحة لدول الخليج، وعلى الرغم من وجود العشوائيات في ممارسة الطب البديل في المملكة منذ أكثر من عشرين سنة ونحن نتكلم عما جناه الممارسون لطب الأعشاب العشوائون من ممارسات خاطئة كلفت المواطنين نزفا لجيوبهم المالية وجنت على حياتهم الصحية والبعض منهم فقد حياته، فالسوق السعودي مليء بالأعشاب المغشوشة بكميات من الأدوية أو كميات من المواد الكيميائية المحظورة أو مليء بالمبيدات الحشرية أو بأعشاب تحتوي على معادن سامة مثل الرصاص والزرنيخ أو الزئبق أو الكادميوم أو الثاليوم ونضرب أمثله لها:

شخص تسحب رقبته من جهة وأرجله من جهة أخرى سببت له هذه العملية العشوائية الشلل الكامل أو وضع الحزام حول رأسه وشده بقوة كلفته مشاكل عديدة في السمع والرؤية أو ما يتعرض له من فقر دم لمرأة حامل نزفت حتى ولدت طفلا معاقا أو رجل توفى لمئات الجروح بعد أن كوي بآله حديدية وامرأة تعرضت لتليف بالكبد بعد أن تناولت أعشابا ملوثة بالمبيدات الحشرية أو رجل تعرض لتليف بالكبد بعد أن تناول نبات الرمرام والذي يحوي على مادة سامة مسرطنة هي مادة البايروزيدين أو طفل تناول جوزة الطيب بكمية كبيرة ملوثة بالرصاص أصيب بفقد الوعي أو طفل زاد وزنه خلال شهر 8 كيلو بعد أن تناول أقراص الجنسنق المسمن والذي يحوي على مركبات الكرتيزون ودواء صيدلاني هو البرياكتين أو البنت التي زاد وزنها بشكل ملحوظ بعد أن تناولت مربى الفراولة والمخلوط معه دواء صيدلاني هو البرياكتين أو المرأة التي

أصيبت بهبوط القلب بعد أن تناولت من محل عطارة حبوب منحفة وجد أن محتوياتها مادة السنامكي المسهل الملوثة بالرصاص فقد استمر الإسهال الحاد معها حتى أصيبت بفقدان الأملاح المفيدة مما أثر على القلب والأوعية الدموية. أو المرأة التي أصيبت بتسارع ضربات القلب بعد أخذها حبوب السيبترومين المنحف وكانت تظنه أعشابا.
أو المرأة التي استخدمت الكريم المبيض فتأثرت عندها الكلى لاحتواء هذه الكريم على نسبة عالية من الزئبق والذي أضيف للكريم وله تأثير خطير على الكلى والكبد أو المرأة التي أصيبت فقدان كلوي بعد أن استخدمت الحناء الملوث بالرصاص أو المرأة التي أصيبت بالانتفاخات والتهاب الجلد للأيدي والأرجل بعد أن استخدمت الحناء الأسود والملوث بمادة (PPD) الكيميائية والتي تعطي السواد للحناء وتسبب التهابات حادة وقد تتأثر الشعب الهوائية وتسبب عدم التنفس أو الوفاة
وهذه الآثار الضارة يزيد تأثيرها الضار والخطير على المرأة الحامل؛ حيث يؤثر على الجنين وقد يؤدي إلى إعاقته أو وفاته أو البنت التي استخدمت القرنر على العين وأتلف أنسجة العين وفقدها البصر والأمثلة عديدة وكثيرة وما سببته هذه الخلطات العشبية أو الممارسات للطب البديل المئات من الأخطاء.
وإذا تكلمنا عن الرقاة وما يدعون من إصابات من السحر والجن والأمراض المستعصية وما يدعيه المعالجون بالجنون للمصابين وإصابتهم أنهم مسكونون ويأخذون بجلدهم وضربهم حتى يطلع الذي يسكن أجسامهم من أرواح شريرة وبتأثير هذا الضرب المبرح يصابون بالعاهات والكسور وقد يفقدون حياتهم بالإضافة إلى سلبهم أموالا طائلة لقاء علاجهم من السحر وقد يعطي الدجالون أشياءً تشرب وهي ملوثة بالبكتيريا الممرضة وإعطاهم العسل المخلوط بالخلطات الملوثة بمختلف السموم والتي تصيبهم بأمراض خطيرة والتي قد تنهي حياتهم أو تفاقم مرضهم.
والمشاهد أن هؤلاء الممارسين للطب البديل يمارسون وعدد كبير من المسؤولين في الوزارات المعنية والمراكز الصحية يسمعون بهذا ويشاهدون أخطاء هؤلاء المدعين علاج المرضى بالطب البديل ولا أحد يحرك ساكنا ولا أحد يعاقب هؤلاء الدجالين بالعكس يزيد عدد المعالجين عندهم ويزيد ثراؤهم وهم يتربعون على جلب البؤس والأمراض المزمنة والضرر لمراجعيهم ولا أحد يردعهم
ومن واقع مؤتمر الرياض لحقوق المرضى نرى أنه من حق المريض أن ينال حقه من وجود مستشفى متخصص متقدم وذي الأقسام المتخصصة من أشعة ومختبرات ووجود صيدليات متكاملة وحديثة ونظافة الغرف وتكون مطمئنة لحالته النفسية للمريض وأهله.
إنه من المفيد ومن حق المريض أن يجد مراكز الطب البديل المتخصصة وذات أقسام متعددة مثل الإبر الصينية والحجامة وطب الأعشاب وجميع أنواع الطب البديل أو التكميلي وخاصة أن حوالي 50% من السعوديين والوافدين يزورون ممارسين للطب البديل أو التكميلي وغير المرخص لهم وغير المجازين من هيئة التخصصات الطبية فوجود مراكز الطب البديل أو الطب التكميلي المرخص لهم والذين حازوا أعلى الشهادات العليا في هذا المجال الطبي وخاصة عن الطب البديل أو تكميلي مرخص له في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأميركية؛ حيث يوجد معاهد الطب البديل بعد أن يحصل الطالب على بكالوريوس يدرس بها ثلاث سنوات طب بديل في معاهد متخصصة وبعد أن يأخذ الشهادة من المعهد في الولايات المتحدة الأميركية عن طريق المجلس الصحي تعد له اختبارات إذا نجح في هذا الاختبار يسمح له في مزاولة مهنة الطب البديل أو تكميلي كذلك في بريطانيا يسمح في مزاولة بعض أنواع الطب البديل وكذلك في ألمانيا يوجد مستشفيات تعالج بالطب البديل والطب الحديث أما في شرق آسيا فجميع أنواع الطب التكميلي يسمح في ممارستها للأكفاء الذين درسوا في الجامعات ونالوا الشهادات العلمية بممارسة الطب التكميلي أو الطب البديل والصين وهي من الدول العظمى تدرس في جامعاتها الطب البديل مع الطب الحديث ويوجد مصانع الأدوية العشبية مثل مصانع الأدوية الصيدلانية
من هذا نرى أن من حق المريض أن يأخذ العلاج بالطب التكميلي أو الطب البديل من مصادرها الصحيحة ويسمح بتناوله عن طريق المراكز المتخصصة وأخذ علاجات عشبية مقننة وحضرت بطرق صيدلانية عشبية صحيحة وسليمة ومن يمارس هذا الطب البديل يجب أن ينال الشهادة المتخصصة.
ومن حق المريض أن يوقف من يمارس الطب البديل عن طريق الوراثة كما يقولون أو بالخبرة او عن طريق محلات العطارة والذين أعطي لهم تصريح على البيع البهارات وليس على إعطاء علاجات تقليدية عشبية عشوائية.
إذن من حقوق المريض على وزارات الصحة بدول الخليج وهيئة التخصصات الصحية والمركز الوطني في الطب البديل التكميلي إعطاء المريض فرصة لاختيار الطب البديل أو ما يعرف في دول أخرى بالطب الاندماجي وتفعيل قوانين صارمة لمن يتلاعبون بصحة المريض وحقوقه فمن يتجاهل حق المريض في العلاج بالطريقة التي يريدها وأن يأخذها بطرق صحية مدروسة وذات نتائج إيجابية ومعاقبته محلات العطارة ومن الذين يعالجون من منازلهم وهم جهلة يفسدون حياة المريض ولا يصلحون وقد جلبوا السقم والأمراض لذلك يجب تفعيل قوانين مجلس الشورى التي رفعت لمجلس الوزراء بمعاقبة الممارسين الصحيين الجهلة والذين لا يحملون الشهادات العلمية أو يعالجون بخلطات مجهولة فالتوصية الأخيرة من حقوق المريض والتي أقرت هي:

الحق في إتاحة الطب التكميلي البديل المبني على البراهين كأحد خيارات الرعاية الصحية الشاملة وأن يقدم للمريض في إطار من المأمونية والفعالية.

مجلس الوزراء يوافق على تعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1137360

الرياض - واس
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر اليوم الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وفي مطلع الجلسة، أعرب خادم الحرمين الشريفين عن الشكر والتقدير لأصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي قادة وممثلي الدول الذين حضروا المناورة الختامية لتمرين " رعد الشمال " والعرض العسكري للقوات المسلحة السعودية والقوات المشاركة من الدول الشقيقة في التمرين ، مؤكداً - رعاه الله - أن هذا التمرين أظهر الحرص على تعزيز العلاقات العسكرية بين الأشقاء والأصدقاء والمحافظة على الأمن والاستقرار عن طريق رفع مستوى الجاهزية القتالية وقياس القدرة على إدارة العمليات العسكرية بهدف تحقيق وحدة الصف ودرء المخاطر التي تواجه أمتنا العربية والإسلامية .
بعد ذلك أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج استقبالاته لأصحاب الفخامة والسمو والدولة والمعالي الذين قدموا لحضور المناورة الختامية لتمرين رعد الشمال والعرض العسكري ، ومباحثاته التي عقدها - أيده الله - على هامش المناورة الختامية مع كل من صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت ، وفخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية ، ودولة السيد نواز شريف رئيس وزراء باكستان، وفحوى الرسالة التي تلقاها من فخامة رئيس جمهورية غينيا بيساو، بالإضافة إلى نتائج استقبالاته - رعاه الله - لفخامة الرئيس الدكتور مولاتو تشومي ورتو رئيس جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الاتحادية ومعالي وزير الخارجية الأمريكي جون كيري والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط فرناندو جنتليني.
وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء هنأ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - على نجاح المناورة الختامية لتمرين - رعد الشمال - والعرض العسكري المصاحب للتمرين بمشاركة القوات المسلحة السعودية وقوات عدد من الدول بحضور أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي قادة وممثلي عشرين دولة شقيقة ، منوهاً بمختلف الجهود التي قامت بها الجهات المعنية لتنظيم التمرين الذي حقق ولله الحمد الأهداف التي خطط لها حيث بذل جميع المشاركين الجهود المميزة لتنفيذ المهام والواجبات المناطة بهم في هذا التمرين الذي حظي باهتمام إقليمي ودولي .
وبين معاليه أن مجلس الوزراء استعرض إثر ذلك، جملة من التقارير عن مستجدات الأحداث وتطوراتها على الساحات العربية والإسلامية والدولية ، ونوه بنتائج الاجتماع المشترك الخامس بين أصحاب المعالي وزراء الخارجية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية ، والاجتماع الوزاري المشترك مع معالي نائب رئيس الوزراء وزير خارجية الجمهورية اليمنية واجتماعات الدورة 138 للمجلس، والاجتماع الرابع والعشرين لأصحاب المعالي وزراء الإعلام بدول المجلس ، وما اشتملت عليه البيانات الختامية من مواقف ورؤى ثابتة حول مختلف الأحداث ، وما عبرت عنه تجاه التقدم المستمر في العمل المشترك وتنسيق المواقف والجهود .
وأشاد مجلس الوزراء بالقرارات الصادرة عن أعمال الدورة الـ 145 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية التي اختتمت في القاهرة، مؤكداً أن قرار مجلس جامعة الدول العربية اعتبار ما يسمى " حزب الله " منظمة إرهابية واستنكار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، يجسد الحرص على محاربة الإرهاب والوقوف في وجه كل من يدعمه ويسانده ويحاول إثارة النعرات الطائفية لزعزعة الأمن والاستقرار بما يتنافى مع حسن الجوار

ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأشار المجلس في هذا الشأن إلى إدانة وشجب مجلس وزراء الداخلية العرب الذي عقد في تونس مؤخراً للممارسات والأعمال الخطيرة التي يقوم بها "حزب الله" الإرهابي لزعزعة الأمن والسلم الاجتماعي في بعض الدول العربية.

ورحب مجلس الوزراء بالتوصيات والقرارات الصادرة عن القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي حول فلسطين التي عقدت خلال الفترة من 6 - 7 مارس 2016م ، في جاكرتا ، وما تضمنته من مناشدة للعالم أجمع أن لا تصرف الزيادة المقلقة في النزاعات المسلحة في العالم الإسلامي والتطرف العنيف الانتباه الدولي عن قضية فلسطين والقدس ، التي يجب أن تبقى القضية المركزية للأمة الإسلامية.

وأعرب مجلس الوزراء عن إدانته واستنكاره الشديدين للهجوم الإرهابي الذي وقع في العاصمة التركية أنقرة وما أسفر عنه من ضحايا وإصابات ، وعده عملاً إجرامياً يتعارض مع كل القيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية ، معرباً عن أحر التعازي للجمهورية التركية حكومة وشعباً ولأسر الضحايا ودعواتها أن يتغمد الله المتوفين برحمته وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل .

كما أدان مجلس الوزراء الاعتداء الإرهابي الذي استهدف منشآت عسكرية ومدنية في مدينة بن قردان التونسية ، واستنكر الهجوم الإرهابي على منتجع " جراند بسام " في ساحل العاج وأسفرا عن مقتل العديد من الأبرياء، معرباً عن التعازي والمواساة لجمهوريتي تونس وساحل العاج ولأسر الضحايا، ومجدداً تضامن المملكة مع الجميع في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة والقضاء عليها ، ومؤكداً مواقفها الثابتة لنبذ الإرهاب بِأشكاله وصوره كافة ومهما كانت دوافعه ومبرراته ومصدره وضرورة القضاء عليه وتجفيف مصادر تمويله.

وفي الشأن الداخلي شدد مجلس الوزراء على ما تضمنه بيان وزارة الداخلية من تأكيد على أن كل مواطن أو مقيم يؤيد أو يظهر الانتماء إلى ما يسمى "حزب الله" أو يتعاطف معه أو يروج له أو يتبرع له أو يتواصل معه أو يؤوي أو يتستر على من ينتمي إليه فسيطبق بحقه ما تقضي به الأنظمة والأوامر من عقوبات مشددة بما في ذلك نظام جرائم الإرهاب وتمويله ، إضافة إلى إبعاد أي مقيم تثبت إدانته بمثل تلك الأعمال ، كما أشاد المجلس بجهود الجهات الأمنية المتواصلة في ملاحقة وتعقب المطلوبين والمتورطين في أنشطة الفئة الضالة والقضاء على مخططاتهم الإجرامية، ومن ذلك المتورطين بجريمة الغدر بأحد رجال الأمن، وأحد المتورطين بالمشاركة بإطلاق النار على المصلين بمسجد المصطفى بقرية الدالوة وفي التفجير الانتحاري الذي استهدف المصلين بمسجد قوة الطوارئ الخاصة بمنطقة عسير .

كما رفع مجلس الوزراء الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على ما يوليه من رعاية واهتمام ودعم للثقافة والعلم والمعرفة ، منوهاً في هذا السياق بافتتاح معرض الرياض الدولي للكتاب برعايته - حفظه الله - والذي شارك فيه مليون ومائتا ألف عنوان من دول عربية وعالمية من خلال أكثر من خمسمائة دار نشر إلى جانب الأجنحة الرسمية لعدد من القطاعات الحكومية ومؤسسات المجتمع المهتمة بالثقافة والكتاب تحت شعار " الكتاب ذاكرة لا تشيخ".

وأفاد معالي الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي :

أولاً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المشرف على هيئة التحقيق والادعاء العام - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الروسي في شأن مشروع مذكرة تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة روسيا الاتحادية في مجال التحقيق والادعاء العام ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية .

ثانياً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانبين البوسني والجنوب أفريقي في شأن مشروعي اتفاقيتين بين حكومة المملكة العربية السعودية من جهة وكل من حكومة البوسنة والهرسك ، وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا للتعاون في مجال الدفاع ، والتوقيع عليهما ، ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعتين ، لاستكمال الإجراءات النظامية .

ثالثاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (56 / 30) وتاريخ 25 / 6 / 1436هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم حول التعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة بين مصلحة الجمارك العامة في المملكة العربية السعودية وإدارة الجمارك في جمهورية كوريا ، الموقع عليها في مدينة (سيئول) بتاريخ 10 / 1 / 1436هـ .

وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك .

رابعاً :

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الزراعة ، في شأن إيجاد بدائل للأعلاف ورفع كفاءة الإنفاق عليها , وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 7 / 37 / د) وتاريخ 3 / 3 / 1437هـ ، قرر مجلس الوزراء ما يلي :

1 - قيام وزارة الزراعة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدراسة إيجاد بدائل للشعير وتحسين كفاءة الإنفاق عليها ، على أن يتم دعم الشعير وفق الآلية المنصوص عليها في الخطة الوطنية لتشجيع صناعة الأعلاف المركزة وحسن استخدامها ودعم مدخلاتها ، والرفع بما يتم التوصل إليه إلى المقام السامي خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً .

2 - قيام لجنة التموين الوزارية بوضع آلية تكفل وصول دعم الأعلاف للمستحقين من مربي الماشية دون غيرهم ، مع الأخذ في الاعتبار التدرج في رفع الدعم عن مدخلات الأعلاف بما فيها الشعير .

خامساً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني , وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (32 / 15) وتاريخ 22 / 4 / 1437هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية الخدمات الجوية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة بوركينافاسو، الموقعة في مدينة جدة بتاريخ 10 / 7 / 1436هـ.

وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك .

سادساً:

وافق مجلس الوزراء على تعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان ، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (207) وتاريخ 8 / 8 / 1426هـ , وذلك على النحو الوارد تفصيلاً في القرار .

سابعاً :

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة (وزير مفوض) ، وذلك على النحو التالي :

1 - تعيين سليمان بن دخيل بن محمد القشعمي على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بالجامعة الإسلامية .

2 - تعيين يوسف بن عبدالعزيز بن علي اللحيدان على وظيفة (مستشار لشؤون المواطنين) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الحرس الوطني .

3 - تعيين عبدالرحمن بن محمد بن فهد الصعب على وظيفة (مدير عام الشؤون المالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بقوات الدفاع الجوي بوزارة الدفاع .

4 - تعيين الآتية أسماؤهم على وظائف (وزير مفوض) بوزارة الخارجية ، وهم :

- محمد بن عبدالوهاب بن محمد علي نُقَلي .
- مساعد بن محمد بن سعد البصري .
- مهنا بن صالح بن عبدالعزيز أبا الخيل .
- محمد بن عبدالله بن محمد علي عبدالدائم .

5 - تعيين أحمد بن عبدالعزيز بن أحمد الدليجان على وظيفة (مدير عام فرع الهيئة بمنطقة المدينة المنورة) بالمرتبة الرابعة عشرة بهيئة الرقابة والتحقيق .

واطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين لوزارة الحج ، وهيئة الرقابة والتحقيق ، عن عامين ماليين سابقين ، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيهما , ووجه حيالهما بما رآه .

يشغلون مناصب وظيفية مرموقة

"الجزائية" تبدأ المرحلة الثانية من محاكمة "خلية التجسس"

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
http://www.alyaum.com/article/4125593

خلف الخميسي – الرياض

بدأت البارحة المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، المرحلة الثانية من محاكمة 32 عنصرا من أعضاء خلية التجسس المرتبطة بجهاز الاستخبارات الإيراني، وذلك بالاستماع لدفوعات كل مدعى عليه حول التهم الموجهة إليه من ممثل هيئة التحقيق والادعاء العام، إذ حضر الجلسة اثنان من المتهمين.

وتضمنت البيانات التي قدمها ممثل هيئة التحقيق والادعاء في وقت سابق، أن من بين المقبوض عليهم من ضمن خلية التجسس أشخاص يشغلون مناصب وظيفية مرموقة في السعودية، فعدد منهم يعمل في المجال الاقتصادي والمالي، وآخرون أكاديميون، إضافة إلى آخرين يشغلون وظائف أخرى.

وحين طلب رئيس الجلسة القضائية المكونة من ثلاثة قضاة، إدلاء المتهم الأول بأجوبته حول التهم التي وجهها لها ممثل الهيئة، ذكر أنه لم يعد جواباً لعدم تمكنه من التقاء محاميا في موقع توقيفه، وأشير له بأنه إذا كان لديه أي ملاحظات فعليه التحدث مع مندوب هيئة حقوق الإنسان الذي تواجد في ذات الجلسة.

وأوضح القاضي - حينما خاطب المتهم - بأنه سيمهله حتى الجلسة القادمة التي حددها بعد شهر من الآن، لتقديم إجابة، مبيناً له أنه في حال عدم تقديمه جواباً فسيتم تطبيق النظام بحقه، وفي الوقت ذاته طلب المتهم توكيل ثلاث من ذويه ووافق القاضي على طلبه، أيضاً طالب المتهم بعدم السماح لوسائل الإعلام بحضور جلسات المحاكمة.

وفيما يخص المتهم الثاني، الذي امتثل أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، حيث علل المتهم عدم احضار جواب له بسبب عدم حصوله على ورقة وقلم في مقر توقيفه، إضافة إلى عدم التقاء بمحاميه، حيث منحه القاضي مهلة حتى الجلسة القادمة لتقديم جواب للتهم المنسوبة له من قبل ممثل هيئة التحقيق والادعاء العام.

وتعد أبرز التهم الموجهة لعناصر خلية التجسس المكونة من 32 عنصراً، هي: تكوينهم خلية تجسس بالتعاون والارتباط والتخابر مع عناصر من المخابرات الإيرانية بتقديم معلومات في غاية السرية والخطورة في المجال العسكري تمس الأمن الوطني للمملكة ووحدة وسلامة أراضيها وقواتها المسلحة، وإفشاء سر من أسرار الدفاع.

فيما اتهم بعض عناصر الخلية بمقابلتهم للمرشد الأعلى في إيران علي خامنئي بالتنسيق مع عناصر المخابرات الإيرانية، كما اتهموا بسعيهم لارتكاب أعمال تخريبية ضد المصالح والمنشآت الاقتصادية والحيوية في المملكة، والإخلال بالأمن والطمأنينة العامة، وتفكيك وحدة المجتمع بإشاعة الفوضى وإثارة الفتنة الطائفية والمذهبية، والقيام بأعمال عدائية ضد المملكة.

وتمكن أعضاء خلية التجسس المتمثلة في 30 متهما جميعهم مواطنون، إضافة إلى أفغاني وآخر إيراني، من التمتع بحقوقهم النظامية بتوكيل محامين عن أنفسهم بما لا يقل عن ثلاثة محامين، إلا أن المتهم الأخير "الإيراني" طلب تولي الرد على الاتهامات الموجهة إليه بنفسه.

ووجهت الاتهامات لهم أيضا بسفر معظمهم إلى إيران ولبنان ومقابلتهم عناصر من المخابرات الإيرانية، وتلقيهم عدة دورات لغرض إجادة عملهم التجسسي والتخاذلي لصالح المخابرات الإيرانية، وإرسال تقارير مشفرة إليها، إضافة إلى اتهامهم بعقد العديد من الاجتماعات في أماكن مختلفة مع المخابرات الإيرانية.

إضافة إلى تسليمهم تقارير دورية تمس أمن المملكة وسلامة أراضيها وقواتها المسلحة، وحملت لائحة الدعوى ارتكاب معظم المتهمين جرائم الرشوة بأخذ أموال مقابل الإخلال بواجبات وظيفتهم، وحيازتهم عددا من الأسلحة للإخلال بالأمن الداخلي، وارتكاب بعضهم جريمة تزوير، وحيازتهم في حواسبهم الآلية كتبا ومنشورات محظورة.

بعد صدور قرار مجلس الوزراء بتعديل تنظيم الهيئة

د. العيبان: ارتباط هيئة حقوق الإنسان بالملك سيعزز استقلاليتها وأداءها لواجباتها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 جماد ثانى 1437هـ - 16 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1137716

الرياض - نايف آل زاحم

رفع د. بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، الشكر والتقدير والامتنان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أيده الله؛ لصدور قرار مجلس الوزراء الموقر بالموافقة على تعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان، رقم 207 الصادر في 1426/8/8هـ، مؤكداً أن تعديل تنظيم الهيئة يأتي تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين- يحفظه الله- بتعزيز الإطار المؤسسي لحماية حقوق الإنسان، في ظل ما تشهده المملكة من تطوير مستمر في جميع المجالات؛ بما يخدم الإنسان الذي هو محور التنمية وهدفها الأساس.

وأشار إلى أن تعديل تنظيم الهيئة يستهدف تطوير أداء الهيئة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ وشمل التعديل عدة جوانب مهمة وعلى رأسها ارتباطها التنظيمي المباشر بالملك. وهو ما يعزز من استقلال الهيئة لتنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين- يحفظه الله- في مجال عملها باعتبارها الجهة المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في جميع المجالات ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وما تقضي به الأنظمة والأوامر ذات العلاقة.

وبيّن رئيس هيئة حقوق الإنسان أن الهيئة تحظى بدعم حكومة خادم الحرمين الشريفين، وتعاون جميع الجهات الحكومية مع الهيئة من أجل تحقيق رسالتها.

وأكد العيبان، أن هيئة حقوق الإنسان ستواصل جهودها لتحقيق رؤى وتطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وتوجيهاته السديدة، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد، يحفظهم الله، داعياً المولى عز وجل أن يحفظ هذا الوطن ويديم عليه أمنه ورخاءه وازدهاره في ظل قيادته الرشيدة.

المتهم الثالث بحضور زوجته: ضيق الوقت منعني من الدفاع

قاضي ٠ خلية التجسس": لا جلسات سرية وعلى المتضرر اللجوء إلى ٠ حقوق الإنسان»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 جماد ثانى 1437هـ - 16 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160316/Con20160316829398.htm

منصور الشهري (الرياض)

امتنع رابع المتهمين في خلية التجسس الإيرانية عن مغادرة سجنه وحضور جلسة المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض لتقديم دفوعاته عن التهم وفق محضر رسمي تسلمه القاضي أمس الأول (الإثنين) في الوقت الذي واصل فيه أعضاء الخلية لليوم التالي مطالباتهم بحظر دخول وسائل الإعلام إلى قاعة المحاكمة وقوبل طلبهم بالرفض التام من رئيس الجلسة الذي أكد لهم «لا جلسات سرية في المحكمة». مطالبا المتضرر باللجوء الى مندوب هيئة حقوق الانسان الحاضر في الجلسة.

في مستهل جلسة أمس سمحت المحكمة لزوجة المتهم الثالث بالحضور كوكيلة لزوجها فيما غاب المحامون الثلاثة وسجل ممثلو هيئة حقوق الإنسان ووسائل الإعلام حضورهم. وبرر المتهم الثالث عدم تقديم دفوعاته بعدم تمكين محاميه من لقائه إلا قبل أيام من الجلسة وضيق الوقت. وقدمت وكيلته (زوجته) ورقة إلى رئيس الجلسة القضائية تحتوى على طلب بتأجيل الجلسة لكي يتمكن موكلها من إعداد الجواب المناسب عن كافة التهم. كما تساءلت الزوجة الوكيلة عن بعض المسائل المالية الخاصة بالمحامين الذين أوكلهم زوجها المتهم بالترافع عنه.

محامون على نفقة الوزارة

رئيس الجلسة شرح للمتهم ووكيلته أن وزارة العدل ستتولى تعيين محام للترافع عنه حال عدم قدرتهما على دفع النفقات بشرط ثبوت عدم القدرة المالية في دفع الأتعاب وأجاب المتهم بأنه سيكتفي بمن وكلهم من محامين في الجلسة السابقة وتحمل أتعابهم. وشدد القاضي أن الجلسة القادمة التي ستنعقد بعد شهر ستكون المهلة الأخيرة لتقديم الدفوعات.

وكان المتهم اعتبر تغطية وسائل الإعلام للقضية تحريضا للرأي العام وتأثيرا سالبا على عائلته، لكن القاضي رد عليه بأنه لا توجد جلسات سرية في المحكمة وأن تمكين وسائل الإعلام من الحضور يهدف إلى نشر ما يدور في الجلسات وإثباتا لعلنيتها.

حقوق الإنسان ترفع الثقافة الحقوقية برالي حائل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1138181

حائل - خالد العميم

استثمر فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة حائل فعاليات رالي حائل لرفع مستوى التوعية للمجتمع بحقوق الانسان عبر الجناح في الساحات الخارجية لمنتزه المغواة والذي وجد تفاعلاً كبيراً من الزوار والزائرات.

وتأتي مشاركة الهيئة في رالي حائل للمرة الاولى للتعريف وإبراز الدور الذي تقوم به، وتقدم الهيئة في جناحها في الرالي مجموعة من الكتيبات والإصدارات المتخصصة والمطويات التوعوية للعديد من القضايا التي يشهدها المجتمع كسلسلة برامج دعم الطفولة والتي تشمل «العنف ضد الأطفال»، و»احموا أطفالكم من التحرش الجنسي»، و»احذروا الإساءة النفسية للطفل»، و»الأطفال وحقهم في المعاملة الحسنة»، و»الإهمال وحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة».
كما تم توزيع بعض العناوين المعنية بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى آليات العمل في الهيئة وقبول الشكاوى، والإجابة على الاستفسارات الواردة بهذا المجال، إضافة إلى الاهتمام بموضوع الطفل حيث خصص جزء من موقع الهيئة في الرالي للأطفال لتوعيتهم وتثقيفهم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

حملات تفتيشية تنفذها 5 وزارات لتطبيق قرار توطين "الاتصالات"

المصدر: جريدة الحياة السبت 2 جماد ثانى 1437هـ - 12 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14423322

الدمام - «الحياة»
تنفذ وزارات العمل، والشؤون البلدية والقروية، والتجارة والصناعة، والاتصالات، ووزارة الداخلية، حملات وجولات تفتيشية للتحقق من تطبيق القرار الوزاري القاضي بقصر العمل في نشاط بيع وصيانة أجهزة الاتصالات وملحقاتها على السعوديين، على أن تتم الحملات بحسب اختصاص ومهمات ومسؤوليات كل وزارة.
وأوضحت وزارة العمل، أن هذه الحملات تأتي للتحقق من تطبيق القرار وتقيّد القائمين على تلك المحال بما تضمنه القرار من بنود وتعليمات واضحة تنص على توطينه وإحلاله بالكوادر الوطنية بدلاً من العمالة الوافدة، مشيرة إلى أن الوزارات الأربع أمهلت أصحاب المحال 90 يوماً من بدء سريان القرار، في الأول من جمادى الآخرة للعام الحالي 1437هـ، على أن يتم خلال هذه المدة التوطين بنسبة 50 في المئة، ليتم بعد ذلك توطين القطاع بشكل كامل في الأول من ذي الحجة من العام ذاته.
وكان وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني أصدر قراراً بقصر العمل بالكامل في مهنتي بيع وصيانة أجهزة الجوالات وملحقاتها على السعوديين والسعوديات فقط، وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. وأوضحت وزارة العمل أن هذا القرار يهدف إلى إيجاد فرص عمل للسعوديين والسعوديات الراغبين في العمل في هذا النشاط، لما توافره هذه المهن من مردود مادي مناسب، واستقرار وظيفي، والحفاظ على هذه المهنة لأهميتها أمنياً واجتماعياً واقتصادياً، والحد من ممارسات التستر التجاري.
وبحسب القرار فسيكون نطاق التطبيق الجغرافي شاملاً لجميع إمارات المناطق، وسيشمل التطبيق القطاعي لجميع فئات وأحجام المنشآت سواء أكانت كبيرة أم متوسطة أم صغيرة، وسيشارك وزارة العمل في تنفيذ القرار، كل من صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بالتعاون مع الوزارات المعنية، بما يحقق المصالح المرجوة والأهداف الاستراتيجية للقرار.

.. و«هدف» يتعهد بدعم الراغبين في العمل في القطاع

< أكد المدير العام لصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» الدكتور عبدالكريم النجيدي أن الصندوق سيدعم تأهيل وتدريب طالبي وطالبات العمل وتوظيفهم في مجال بيع وصيانة أجهزة الجوالات وملحقاتها، وذلك لمواكبة قرار وزارة العمل بقصر العمل على السعوديين في هذا النشاط.
وأوضح أن الصندوق سيسهم في دعم تكاليف برامج التدريب والتأهيل، التي ستنفذ بالمشاركة مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في الكليات التقنية والمعاهد الثانوية الصناعية، إضافة إلى معاهد التدريب الأهلية المرخصة، منوّهاً بأن الصندوق سيقدم الدعم للمسار الجديد للتنظيم الوطني للتدريب المشترك في مجال مبيعات وصيانة أجهزة الجوالات للمستثمرين في القطاع الراغبين في توظيف السعوديين. وأشار إلى أن البرامج الحالية التي سيدعمها الصندوق تختص بخدمة العملاء والمبيعات وصيانة أجهزة الجوالات وريادة الأعمال، مبيّناً أنه سيتم دعم أجور من يتم توظيفهم من السعوديين في هذا النشاط، وسيتاح لرواد الأعمال الراغبين في الاستثمار في نشاط بيع وصيانة أجهزة الجوالات وملحقاتها الاستفادة من برنامج دعم تدريب وتأهيل أصحاب المنشآت الصغيرة، وكذلك برنامج دعم ملاك المنشآت الصغيرة.
وأضاف: «إن صندوق تنمية الموارد البشرية سيوفر مجموعة من خدمات التوظيف من خلال قنوات المساندة للمنشآت والباحثين عن العمل في إعلان الفرص الوظيفية، والبحث عن الوظائف، والاستفادة من خدمات التوظيف، من خلال البوابة الوطنية الإلكترونية للعمل».

دور المرأة السعودية في تعزيز التماسك الاجتماعي على طاولة الأمم المتحدة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 1 جماد ثانى 1437هـ - 11 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1136465

الرياض - واس
احتفل فريق الأمم المتحدة القُطري بالمملكة بالتعاون مع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بمناسبة اليوم العالمي للمرأة لعام 2016 الذي يوافق 8 مارس من كل عام.
وشهد الاحتفال طرح أوراق للنقاش تحت عنوان "دور المرأة السعودية في تعزيز التلاحم الاجتماعي والوطني"، بحضور عدد من سفراء الدول وعضو مجلس الشورى د. ثريا عبيد وجمع من الكتاب والمثقفين وذلك بمقر مكتب الأمم المتحدة بحي السفارات.
واستهل اللقاء بمشاهدة الحضور للفيلم القصير (القاتل الصامت) من إنتاج مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني تمحور حول أهمية الوحدة الوطنية ومكافحة التطرف والطائفية، ثم الفيلم القصير (المدرسة) فكرة الشاب عبدالله القحطاني الفائز بجائزة مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ودعا إلى دور المرأة السعودية في أسرتها وتأثيرها على نشأة أجيال تتبنى مفهوم التسامح مع الآخر، ثم انطلقت جلسات النقاش حول دور المرأة السعودية في البلاد.
واختتم اللقاء بكلمة المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، د. أشوك نيغام أشار فيها إلى الأيديولوجيات التي تغذي التعصب والإرهاب والكراهية والتطرف والطائفية والعنف تهديدا لمجتمعاتنا وإلى الشعور بالأمن والتعايش السلمي والقيم التي ينادي بها الإسلام ومنظمة الأمم المتحدة.
وقال إن المملكة تعمل من أجل رفاه شعبها والحفاظ على السلام والحد من الفوارق من أجل تحقيق التقدم والازدهار للجميع ومع ذلك، يبقى السؤال: كيف يمكننا تشجيع مزيد من التلاحم الفكري والاجتماعي في مجتمعاتنا؟ وتأتي الإجابة في التعاليم الإسلامية التي تؤكد على بناء السلام في المجتمعات وتوطيد العلاقات الأسرية والاجتماعية بين الناس، ويأتي دور المرأة في صلب بناء الانسجام والتلاحم الاجتماعي خصوصا في تثقيف الجيل المقبل من الأطفال وغرس القيم في المجتمع؛ حيث يلعب التعليم دورا مهماً في دعم التماسك الاجتماعي وهو العنصر الأساسي في بناء مجتمعات مستدامة وسلمية
وحيا المملكة على وجود نسبة عالية من النساء في التعليم محافظة على مكانتها في مؤشر التنمية البشرية لعام 2015؛ حيث أتت في المرتبة 39 في قائمة التنمية البشرية المرتفعة جداً.

تصاعد معدلات الطلاق إلى 22٪

برنامج لتأهيل المطلقات.. في الأحساء

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 1 جماد ثانى 1437هـ - 11 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1136470

الأحساء - صالح المحيسن
أطلق مركز بيت الخبرة للبحوث والدراسات الاجتماعية بالأحساء مؤخرًا برنامجه النوعي الذي يستهدف تأهيل المنفصلات في المملكة إثر تفاقم الخلافات الأسرية التي تنذر بمزيد من التفكك الأسري، وتصاعد نسب الطلاق إلى متوسط بلغ (18-22 %) من مجمل حالات الزواج، وحاجة هذه الفئة من المنفصلات إلى برامج بنائية محفزة تمنحهن فرصًا أخرى للانخراط في الحياة بحضور إيجابي وفعّال.
وأوضح المشرف العام على المركز د. خالد الحليبي أن فريق العمل المختص من الخبراء والأكاديميين في المركز بالتعاون مع معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك فيصل أمضى عامًا في إعداد وبناء هذا المشروع، مُبينًا أن هذا البرنامج يهدف إلى تأهيل المطلقات في المجتمع ليكُنّ قادرات على التعايش والاتصال مع مجتمعهن، كما يهدف إلى العمل على تغيير نظرة المجتمع نحو المنفصلات، والسعي إلى إكسابهن المهارات الحياتية لتجاوز مرحلة الانفصال، ودمجهن في المجتمع كمواطنات صالحات قادرات على خدمة الوطن العزيز.
وأفاد المشرف العام أن المشروع أنهى بحمد الله تعالى مرحلة إجراء دراسات بحثية عن تقدير حاجات المنفصلات، ودراسات بحثية أخرى عن تقدير حاجات المدربات، كما أنهى إنتاج ببليوجرافيا عن المنفصلات بالمملكة العربية السعودية، وأتم تصميم حقيبة تدريبية عن المهارات الحياتية للمنفصلات، وحقيبة تدريبية أخرى عن كيفية التعامل مع المنفصلات، كما نظم المركز ورشة عمل لمراجعة وتحسين مشروع المنفصلات.
وشكر الدكتور الحليبي مؤسسة السبيعي الخيرية على مبادرتها الكريمة لتمويل هذا المشروع، مُفيدًا أن هذا المشروع سيتم تنفيذه في 13 منطقة إدارية بالمملكة مستهدفًا تدريب 55 مدربة متخصصة في مجال الإرشاد والتوجيه الأسري تم اختيارهن وفق معايير علمية مقننة على المهارات الحياتية وكيفية التعامل مع المنفصلات؛ للقيام بتدريب 3000 منفصلة بمراكز التنمية الأسرية بالمؤسسات، و3000 متعاملة مع المنفصلات كعينة ممثلة للمجتمع.

أكاديمي يطالب بحماية مساعدات الضمان الاجتماعي من "المتحايلين"

المصدر: جريدة المدينة الاحد 2 جماد ثانى 1437هـ - 12 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/665308

مكتب المدينة – المدينة

حذر الدكتور غازي غزاي العارضي أستاذ كرسي الأمير نايف لدراسات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالجامعة الإسلامية من التحايل للاستفادة من مساعدات الضمان الاجتماعي التي يغلب عليها أموال الزكاة المخصصة للفقراء، مطالبًا الجهة المختصة باتخاذ الإجراءات اللازمة وسن قوانين لحماية المال العام.

وقال العارضي: الأخذ من المال العام بغير وجه حق جمع عدد من السوءات منها السرقة وتعلق حقوق جميع المواطنين بذمة السارق، وأضاف: «ليس من شك أن التحايل للحصول على مساعدات الضمان الاجتماعي بالتزوير والكذب لا يختلف في ماهيته عن أكل الحرام، ويشتد الوزر إذا خالط ميزانية الضمان الاجتماعي أموال الزكاة المخصصة للفقراء وبهذا يتعاظم الوزر، فليس ثمة سبيل لمن تورط في أخذ مساعدات الضمان الاجتماعي سوى التوبة ورد جميع الأموال المسروقة.

وشدد العارضي على أنه لا ينبغي أن يترك الأمر للمبادرات الشخصية، وطالب باتخاذ إجراءات حكومية وسن قوانين لحماية المال العام وموارد الضمان الاجتماعي خصوصًا، بالإضافة إلى تدشين حملة توعوية نشطة ضد التساهل في أخذ المال العام واحترام الممتلكات العامة وترسيخ مراعاة الآداب العامة.

مختتمًا حديثه بأنه من المهم التنويه بالقدوات الحسنة من ذوي الأمانة والمسؤولية وتفنيد شبه التساهل في عدم التحرز من الأموال العامة.

250 هيئة إسلامية تطرح 5 توصيات لتعديل "وثيقة بكين" للمرأة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 1 جماد ثاى 1437هـ - 11 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/664980

محمد رابع سليمان ـ مكة

تجاهل تحفظات الدول والحكومات على الاتفاقيات والمواثيق.

تمحور الوثيقة حول منظومة النوع، والتدخل في السياسات التشريعية للدول.

انتهاك سيادات الدول والحكومات من خلال تدويل المتابعة والمساءلة.

توظيف منظمات المجتمع المدني لصالح الهيئات الدولية

استنزاف الموارد المحلية وأموال العمل الخيري في تحقيق مساواة النوع.

أبرز اعتراضات المنظمات الإسلامية على وثيقة «بكين»:

تطرح 250 هيئة ومنظمة، تابعة لرابطة العالم الإسلامي، 5 توصيات؛ تمثل مجمل اعتراضات الهيئات والمنظمات الإسلامية، على وثيقة بكين لحماية المرأة، وذلك خلال مشاركتها في اجتماعات الجلسة الـ60، للجنة المرأة بالأمم المتحدة.

وتطالب المنظمات الإسلامية، في بيانها المشترك خلال الجلسة، الحكومات والشعوب، بعدم السماح بانتهاك سيادتها، من قبل أي منظمة دولية، ودعوة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، إلى احترام المرجعيات الدينية، وإرادات الشعوب، والمنظومات القيمية، والأخلاقية التي تستند إليها، وأكد عليها ميثاق الأمم المتحدة، والتي من شأنها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وكذلك يدعو البيان الدول الإسلامية إلى اتخاذ موقف موحد وحاسم، إزاء الوثائق الدولية المتعلقة بالسكان والمرأة والطفل، ورفض كل ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية في وثيقة بكين، وتعزيز موقف الحكومات في التمسك بالتحفظات التي وضعتها عند التوقيع على المواثيق الدولية في هذا الشأن، حفاظا على الهوية الإسلامية، والسيادة الوطنية.

ويشدد البيان على مطالبة منظمة الأمم المتحدة، باتخاذ خطوات جادة وعملية؛ لرفع العنف الحقيقي عن النساء، والفتيات، في كل المناطق التي يتعرضن فيها للقتل والحرق والاعتقال والتعذيب والاغتصاب.

يُذكر أن الاجتماعات ستعقد، خلال الفترة من 5 إلى 15 جمادى الآخرة الحالي.

رفض تفرد "التعليم" و"الخدمة المدنية" بآلية المعالجة

محامي معلمات "105" يطالب بشمول "البديلات الإداريات" بقرار "الشورى"

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 3 جماد ثانى 1437هـ - 13 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160313/Con20160313828904.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)

طالب محامي المعلمات المتضررات من المعينات على البند 105 عوض الشمراني، مجلس الشورى بمتابعة توصيته المتضمنة معالجة وضع المتضررات من هذا البند ومن التعيين على الكادر الإداري. لافتا إلى أهمية إشراف المجلس على آلية المعالجة وعدم تفرد وزارتي التعليم والخدمة المدنية بها.

وشدد الشمراني في حديثه لـ«عكاظ» على أهمية ألا يكون التصحيح والمعالجة على حساب خريجات الجامعات المعدات للتدريس، وألا يساهم ذلك في تقليل فرص حصولهن على الوظيفة. مشيرا إلى أن خيار المعالجة لهذه الفئة لا يزال متاحا، وذلك بحصر أعداد المتضررات المشمولات بالأمر الملكي بحيث يكن ضمن احتياج الوزارة للعام القادم، دون المساس بفرص الخريجات المتاحة لهن للالتحاق بالوظيفة. وأكد أهمية أن يضع مجلس الشورى سقفا زمنيا لتنفيذ هذه التوصية ومتابعتها والوقوف على نقاط المعالجة التي ستتخذها وزارتا الخدمة المدنية والتعليم على ضوء ذلك. وأوضح الشمراني أن ملف الكادر الإداري كسب توصيتين من مجلس الشورى، الأولى خاصة بالمعنيين بالأمر الملكي، والثانية خاصة بـ«بديلات الإداريات»، وتضمنت مطالبة الخدمة المدنية بتصحيح أوضاع من عين على مراتب أقل من مؤهلاتهن العلمية. إذ إن «بديلات الإداريات» تم تعيينهن وفق الحالات التالية:

- من اجتازت اختبار «قياس» واختارت الرغبة «تعليمي» وعددهن قليل.
- من اجتازت اختبار «قياس» وتم تعيينها «إداري».
- من لم تجتز اختبار «قياس» وتم تعيينها بشكل فوري «إدارية» دون أن تحدد رغبتها في ذلك.
- من تم تعيينها «إدارية» برغبتها واختيارها.

وأضاف: كما أن «بديلات الإداريات» واجهن تحديات تمثلت في إجبارهن على قبول العمل الإداري في ظل إرضاخهن لشروط حتمية من قبل الوزارتين، تمثلت في التعيين الفوري لمن لم تجتز اختبار «قياس»، وكذلك الحاصلات على دبلوم كلية التربية المتوسطة، وتم تعيينهن على وظائف إدارية بالمرتبة الخامسة.

وشدد الشمراني على أن من عين على الكادر الإداري بالأمر الملكي وبديلات الإداري وقع عليهن الضرر بأخطاء من قبل الوزارتين. مطالبا إياهما بإعادة النظر في كيفية التعاطي مع المتقدمات للوظائف وطريقة توظيفهن وترك الاجتهادات الفردية التي تتسبب في الإضرار بالكثير من المتقدمات، ثم تضطر هذه الوزارة أو تلك لتصحيح تلك الأخطاء الفادحة التي تسببت في حدوثها. واختتم بقوله: «على مجلس الشورى ألا يترك وزارة الخدمة المدنية ووزارة التعليم تتفردان بوضع آلية المعالجة للمتضررت من الكادر الإداري وبديلات الإداري ومتابعة تنفيذ هذه الآلية وإجازتها قبل البدء في تنفيذها، حتى لا نقع في دائرة الهدر المالي والوظيفي من جديد». لافتا إلى أن التصحيح سيخضع لآلية موحدة قد تناسب بعضهم وقد لا تناسب آخرين.

نساء الضمان ضد المماطلة والاستطالة: 79 ريالاً لا تطفئ لهيب الحياة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 3 جماد ثانى 1437هـ - 13 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160313/Con20160313828914.htm

وفاء باداود (جدة)، فاطمة الغامدي (الدمام)

رفع سقف المستحق، إدراج خدمات جديدة، سداد فواتير المياه وثبات تاريخ صرف المساعدة السنوية، لم تكن هي الأحلام الوحيدة لمستفيدات الضمان الاجتماعي اللائي يتحدثن بصورة واضحة أن تواضع المستحقات لا تفي ولا تتواءم مع التغير الكبير في المعيشة والأسواق، فالألف ريال لا تكفي، كما تقول مزون الغامدي ومعها رفيقات يعتمدن على الضمان في حياتهن ومعاشهن.

79 ريالا للكهرباء!

لنسمع مزون المطلقة التي تعتاش على الضمان منذ سبع سنوات في جدة بعدما توفي والدها، فتولت رعاية والدتها المسنة (لديها ابن يعيش مع والده).. تقدمت إلى الضمان، فقرروا لها 800 ريال، ثم ارتفع المبلغ إلى 1000 لها ومثلها لوالدتها. تقول إن المبلغ لا يفي بأبسط الأعباء المعيشية وإيجار المنزل. وتأمل صدور قرار برفع المستحق ما يتواءم مع غلاء المعيشة ومتطلبات الحياة. ولا تختلف حالة مريم طاهر عن سابقتها فهي أرملة تعيش في ملحق مملوك لخالتها في أحد المباني، ولا تدفع إيجارا غير أنها ملزمة بسداد فواتير الكهرباء، والضمان يتكفل بدفع مبلغ 79 ريالا فقط وبقية المبلغ مهما غلا يتكفل به الساكن، وزاد الأمر تعقيدا -كما تقول مريم- ارتفاع كلفة فاتورة المياه، معربة عن أملها أن يتولى الضمان سداد فاتورة المياه.

أم حسن والبنك

أم طارق المستفيدة من الضمان الاجتماعي بعد انفصالها عن زوجها، تضيف: لا أولاد عندي وأحاول التكيف مع مبلغ الألف ريال والاقتصاد في المعيشة والصرف، لكن ذلك لم يجد نفعا. وتأمل أم طارق صرف المستحق السنوي البالغ عشرة آلاف ريال في تاريخ محدد يمكن المستحقات من الإيفاء بالتزامات الإيجار السنوي وخلافه.

أما أم حسن فأوضحت: توفي زوجي ولدي ثلاثة أبناء قصر، وراتب زوجي عشرة آلاف ريال، والمبلغ كله يذهب إلى البنك، بسبب شراء الزوج الراحل منزلا قبل رحيله، وعندما تقدمت إلى الضمان لمعالجة الأمر أفادوني بأني لا أستحق الدعم بسبب راتب زوجي الراحل. وتضيف أم حسن أنها عرضت عليهم كل الأوراق والمستندات التي تثبت أن المبلغ كله يذهب إلى البنك، ولكن دون جدوى، وقد عرض عليها الضمان الاجتماعي مساعدة كل عامين فتقدمت بطلب يحقق لها الرغبة غير أنها صعقت بالإجراءات والبيروقراطية ومازالت تلهث وتأمل في صدور قرار من وزارة الشؤون الاجتماعية لمعالجة مثل هذه التعقيدات.

أعذار ومواعيد بعيدة

المعاناة والشكوى من تعقيدات الضمان في جدة لا تختلف عنها في الشرقية، وتنتقد المستحقات استطالة الإجراءات وكثرة الطلبات والمستندات والمواعيد المتعاقبة. وتوضح أم ماجد: أنا من المستفيدات، أرملة وأم لخمسة أطفال لم أتسلم بطاقة الشراء منذ شهور طويلة، وحين سألت لم أجد جوابا على السؤال.. وكذا الحال لأم أحمد التي ظلت تراجع الضمان منذ عامين لطلب مساعدة مقطوعة لها ولابنتها المطلقة التي ترعى 6 أطفال، وتضيف إن استحقاق الصرف حان منذ شهرين ومازالت موظفة الضمان تقدم لها أعذارا غير واضحة ومواعيد طويلة.

6 محاور تبحث حقوق ذوي الاحتياجات"

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 3 جماد ثانى 1437هـ - 13 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160313/Con20160313828932.htm

نهله حامد الجمال (المدينة المنورة)
يبحث نخبة من المختصين عبر 6 محاور مختلفة أبرز حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن فعاليات الندوة العلمية التي يرعاها الأمير فيصل بن سلمان أمير منطقة المدينة المنورة وينظمها مركز الأمير سلطان بن عبد العزيز لرعاية الأطفال المعوقين تحت شعار «إضاءات في التعامل مع ذوي الإعاقة» .
وأوضح مدير مركز الأمير سلطان بن عبد العزيز لرعاية الأطفال المعوقين بالمدينة المنورة هيثم بن مسلم عثمان، بأن ندوة «إضاءات في التعامل مع ذوي الإعاقة» تشتمل على ستة محاور رئيسة تصب في خدمة هذه الفئة الغالية وتستهدف تنمية الوعي العام بكيفية التعامل معها وضمان حقوقها،وتتضمن تلك المحاور : المحور الشرعي ـ المحور القانوني ـ المحور الاجتماعي ـ المحور التعليمي ـ المحور التأهيلي ـ والمحور النفسي، مشيرا إلى توجيه الدعوة إلى نخبة من المختصين في المحاور العلمية المطروحة بهدف إبراز الخدمات المقدمة لفئة المعوقين ، والتعرف على جوانب القصور في هذه الخدمات، كما أن اللجنة العلمية للندوة أخذت على عاتقها اختيار بحوث علمية متخصصة لإثراء هذا الجانب من النواحي الطبية والاجتماعية وسوف يدعى لهذه الندوة طلاب الجامعات وأساتذة المراكز المتخصصين في المجالات الطبية والتعليمية ذات الصلة بفئة المعاقين .

الحماية الاجتماعية": 1141 معنفا أسريا في الرياض»

المصدر: جريدة عكاظ السبت 2 جماد ثانى 1437هـ - 12 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160312/Con20160312828753.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)
كشفت مصادر رسمية لـ«عكاظ» عن تعرض 1141 شخصا للعنف الأسري في الرياض، منهم 697 تتراوح أعمارهم ما بين شهر و١٨ عاما، 279 بين 19 و35 عاما، 117 بين 36 و46 عاما و48 بين 46 و80 عاما.
وحسب المصادر فإن وحدة الحماية الاجتماعية تلقت بلاغات عن تعرض 757 حالة لعنف جسدي ونفسي، 186 لعنف نفسي فقط، 151 لعنف جسدي فقط، 41 لعنف جنسي ونفسي وجسدي، 17 لعنف جنسي، سبع لعنف جسدي ونفسي، 38 لعنف جسدي وإهمال، 67 للإهمال و115 حالة مثبتة لم يحدد نوع العنف الذي تعرضت له.
و76% من المتعرضين للعنف من الإناث، إذ تلقت الوحدة 1042 بلاغا من إناث و338 بلاغا من ذكور. واستبعدت 876 حالة لعدم ثبوت وقوع العنف عليها باعتبارها كيدية أو لاختصاص جهة قضائية أو أمنية للنظر فيها أو لتنازل الحالة عن البلاغ لاستقرار حالتها.
وتصدر السعوديون حالات الإيذاء التي تلقتها وحدة الحماية الاجتماعية بواقع 1270 بلاغا من أصل 1380 بلاغا.
وتنوعت الجنسيات الأخرى المقدمة للشكاوى، إذ بلغ عدد اليمنيين 24 حالة والمصريين 22 والسوريين 21 والفلسطينيين ١٨والأردنيين ٨٧ وكل من المغربيين والسودانيين أربع حالات.

وحولت 28 حالة للمحكمة، سبع حالات للإمارة، 257 للشرطة، ١٧٣ حالة لمكاتب المتابعة، 28 للمستشفيات، 10 للعيادات الاستشارية، 170 للدخول للإيواء و36 لجهات أخرى.

"سعودة" المزيد من وظائف قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 جماد ثانى 1437هـ - 14 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14448599

الرياض - «الحياة»

أعلنت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية نيتها سعودة المزيد من المهن في قطاع الاتصالات، بعد أيام من صدور قرار بسعودة العاملين في محال صيانة الهواتف المتنقلة، وحصرها بالسعوديين والسعوديات.

وأعلن المستشار المشرف العام على الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات في الوزارة المهندس علي آل صمع ان وزارته ستعمل على إجراء دراسة لتحديد مهن مقترحة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لإطلاق مبادرات نوعية لتوطينها في المستقل القريب، من خلال دراسة لحجم العرض والطلب على تلك المهن، وتحليل مدى أهميتها والحاجة إلى توطينها، بوصفها «شريكاً رئيساً في قرار توطين قطاع الاتصالات».

وتوقع آل صمع في بيان صحافي صدر عن الوزارة اليوم (الأحد) أن يكون لقرار توطين قطاع الاتصالات «أثر إيجابي» في تهيئة الكوادر الوطنية من الذكور والإناث للعمل في القطاع من خلال محورين رئيسيين: الأول العمل على تأهيل الكوادر الوطنية وتوفير البرامج التدريبية والتأهيلية التي تمكّنهم من العمل في المهن المستهدفة.

ويتضمن ذلك إطلاق المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني برامج تدريبية مجانية للأفراد والشركات في أكثر من 100 كلية ومعهد لإكساب الراغبين في العمل المهارات الأساسية والمتقدمة في المهن.

وتدرس الوزارة متطلبات السوق للتحقق من تناسب محتوى البرامج التدريبية مع تلك المتطلبات، وتقديم المقترحات لتطوير تلك البرامج بما يضمن للمتدربين اكتساب المهارات والمعرفة اللازمة للعمل والتميّز في مهن القطاع.

والمحور الثاني: إيجاد فرص وظيفية للعمل في المهن المستهدفة والإفادة من البرامج الموجهة لتوظيف وتملك السعوديين المنشآت الصغيرة، والتي يقدمها صندوق الموارد البشرية. كما ستساهم الوزارة في ذلك من خلال تحفيز وحض الشركات الكبرى في القطاع على توظيف الكوادر الوطنية.

وشدّد على أن عمل المواطنين والمواطنات في هذا القطاع سيساعد في الاستقرار المجتمعي، خصوصاً وسط تزايد حساسية وأهمية البيانات والمعلومات التي يتم تداولها بشكل رقمي، وهو ما جعل من الضروري وجود كوادر وطنية تشغل وظائف القطاع ذات الأهمية، مؤكداً ان دور الوزارة يختص في المساهمة في التخطيط للقرار وتشجيع القطاع الخاص على تطبيق قرار التوطين والسعي لتحفيزه.

وأشار آل صمع إلى أن آليات التحفيز سيكون لها الأثر الكبير في تطبيق شركات ومؤسسات القطاع الخاص لقرار التوطين في المهن المستهدفة، إذ ستتنافس الشركات والمؤسسات في ما بينها للحصول على الحوافز المرتبطة بتوطين تلك المهن، منوهاً في الوقت نفسه أن لكل جهة ضوابط وعقوبات ستُتخذ في حقّ المخالفين للقرار.

برعاية حرم أمير الرياض

"الشؤون الاجتماعية" تنظم فعاليات اليوم العالمي لليتيم.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 جماد ثانى 1437هـ - 14 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1137142

تحت رعاية صاحبة السمو الأميرة نورة بنت محمد حرم صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة الرياض، تنظم وزارة الشؤون الاجتماعية، غداً (الثلاثاء) «اليوم العالمي لليتيم»، في مركز الملك فهد الثقافي على مدى يومين.
وذكر محمد بن عبدالله السيف المشرف العام على المركز، أن هذه الفعالية تحظى باهتمام كبير من وزير الثقافة والإعلام د. علي الطريفي، مؤكداً أهمية استقبال المركز لهذه الفعالية لما تمثله من أهمية اجتماعية وإنسانية، وأضاف بأن المركز يرحب بمثل هذه المناسبات ليجدها فرصة لأن يكون المركز منارة حضارية وثقافية واجتماعية.

آلية تنظيمية لعمل المرأة في الفنادق والشقق المفروشة.. قريباً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 جماد ثانى 1437هـ - 14 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1137261

الدمام - عبدالمحسن بالطيور
أكد وكيل وزارة العمل للبرامج الخاصة عبدالمنعم الشهري أن الوزارة تعمل على وضع آلية تنظيمية لعمل المرأة في قطاع الفنادق والشقق المفروشة.
وأشار الشهري في مداخلته أثناء اللقاء الذي جمع "عمل الشرقية" وفرع الهيئة العامة للسياحة والآثار بالدمام إلى أن العمل جارٍ على الآلية ويجب حث الشباب على شغل وظائف قطاع الفنادق والشقق المفروشة إلى أن تصدر الآلية المتبعة لعمل المرأة في القطاع.
يشار إلى أن مكتب عمل الدمام وفرع "السياحة والآثار" ناقشوا خلال اجتماع عقد مؤخراً الآلية والإجراءات المتبعة في الاستقدام عن طريق بوابة العقود الحكومية، ونظام الاستقدام للشركات والتأييدات الحكومية، والتطرق الى بعض المهن التي تخص قطاع السياحة بشكل عام، والتباحث حول برامج دعم توظيف السعوديين، وآلية دعم صندوق الموارد البشرية، وأخيرا تم التطرق لتوظيف عمل المرآة في القطاع السياحي.

"هيئة التقويم": برنامج خاص لوضع معايير وطنية لمناهج التعليم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 جماد ثانى 1437هـ - 14 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/665532

جابر المالكي – الرياض

تعكف هيئة تقويم التعليم العام على تطبيق برنامج خاص لوضع معايير وطنية لمناهج التعليم العام، حيث تصف ما يجب أن يتعلمه كل طالب ويفهمه ويكون قادرا على أدائه بعد دراسة المجال المعرفي المستهدف ليتم تصميم مواقف تعليمية في ضوئها وأدوات تقويم قائمة على تلك المعايير، للكشف عن مدى وصول الطلاب لهذه المعايير لتطبيق المساءلة التربوية البناءة لتعزيز جودة التعليم العام وتوجيه عمليات التطوير المستقبلية في ضوء نتائج التقويم.

وأكدت الهيئة أنه على ضوء نتائج التقويم يمكن تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وذلك للاستفادة من أفضل الممارسات الدولية التي أثبتت فاعليتها في إحداث نقلة نوعية في نواتجها التعليمية.

وأوضح تقرير الهيئة أنه من المتوقع أن يستغرق تنفيذ مشروعات هذا البرنامج ما بين 36- 42 شهرا، حيث إن أهدافه تكمن في المشاركة الفاعلة في تحقيق الجودة النوعية والارتقاء بمستوى العملية التعليمية من خلال بناء سياسات وأطر عامة لمناهج التعليم العام وتحديد توجهاتها ومكوناتها والأسس الفكرية والمنهجية وبناء أطر علمية متخصصة لمعايير مناهج التعليم العام وتحديد المفاهيم والمهارات في ضوء طبيعة العلم لكل تخصص.

وقالت: إن هناك أهدافا من ضمنها بناء معايير مناهج التعليم العام والتي تصف ما يجب أن يتعلمه كل طالب ويفهمه ويكون قادرا على أدائه في كل مرحلة من مراحل التعليم العام، وبناء معايير مناهج التعليم العام التي تصف ما يجب أن يتعلمه كل طالب ويفهمه ويكون قادرا على أدائه في كل صف دراسي من مراحل التعليم، وكذلك بناء أدلة إجرائية وموارد إرشادية للمستفيدين من وثائق البرنامج.

وقالت الهيئة: إن المراحل المتبقية وجار استكمال تنفيذها وفق المخطط له المتمثل في مشروع بناء الإطار الوطني المرجعي العام لمعايير مناهج التعليم العام، ومن المتوقع أن يستغرق استكمال تنفيذ هذا المشروع 10 أشهر وأيضا مشروع بناء وثائق الإطار المرجعي التخصصي لمعايير مناهج التعليم العام، ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذه 12 شهرا.

أما المرحلة الثانية التي تتضمن مشروع بناء وثائق معايير مناهج التعليم العام على مستوى المراحل ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذه 12 شهرا، وكذلك مشروع بناء أدلة إجرائية ومواد إرشادية لمعايير التعليم العام، ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذه 10 أشهر، وبينت أنه تم إنجاز 25% والمتبقي 75%من استكمال البرنامج.

يستعرض مشروع نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار

"الشورى" يناقش تخصيص أعمال التفتيش والغرامات البلدية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 جماد ثانى 1437هـ - 14 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160314/Con20160314829051.htm

فارس القحطاني (الرياض)

يناقش مجلس الشورى الأسبوع القادم عددا من الموضوعات المهمة، أبرزها اقتراح بإسناد بعض أعمال التفتيش والرقابة وفرض الغرامات إلى شركات فنية متخصصة، وإقتراح آخر بشأن مشروع نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار، إضافة إلى مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية.

ويتضمن جدول أعمال المجلس ليوم الإثنين القادم، مناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن مقترح تعديل نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/41) وتاريخ 1393/7/29 المقدم من عدد من أعضاء المجلس، وتقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 1436/35، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي 1436/35، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن اقتراح إضافة مادة جديدة إلى نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم 5/م وتاريخ 1397/2/21، تقضي بإسناد بعض أعمال التفتيش والرقابة وفرض الغرامات إلى شركات فنية متخصصة، والمقدم من عضو المجلس الدكتور مفلح الرشيدي. كما يصوت المجلس في الجلسة ذاتها على وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي 1436/35. في يوم الثلاثاء يستعرض المجلس مذكرة لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن تغيير مسماها إلى لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والتراث الوطني، فيما يناقش تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن اقتراح إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تخص وزارة الزراعة، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي 1436/35، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية. كما يصوت المجلس على وجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعام المالي 1436/35. أما برنامج يوم الأربعاء فيتضمن مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع اتفاقية الخدمات الجوية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية البرازيل الاتحادية، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) للعام المالي 1436/35، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن اقتراح مشروع نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار المقدم من عضوي المجلس السابقين الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني. ويصوت المجلس في الجلسة ذاتها على وجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الري والصرف في الأحساء والمشاريع التابعة لها للعام المالي 1436/35.

اعتبرت تحايل الموظفين خطرا.. عضو شورى لـ "عكاظ":
أسماء نساء تُستغل في سجلات تجارية دون علمهن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 جماد ثانى 1437هـ - 14 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160314/Con20160314829054.htm

نادر العنزي (تبوك)

تخوفت رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية في مجلس الشورى الدكتورة حمدة العنزي، من انتشار ظاهرة الفساد الإداري في أعقاب إعلان وزارة الشؤون الاجتماعية كف يد ستة موظفين والتحقيق مع 30 موظفا وموظفة من الوزارة ثبت حصولهم على مبالغ مالية من الضمان الاجتماعي دون وجه حق، داعية الوزارة للتأكد من الأسماء التي يتم إسقاطها من قوائم الضمان لأن هناك أسماء خصوصا نسائية تستغل من قبل الآخرين بلا علمهن لفتح سجلات تجارية.

وفيما رحبت بخطوة الوزارة في إطار مكافحتها للفساد، أكدت لـ«عكاظ» أن الخطوة تدق ناقوس الخطر لتنبيه المسؤولين بأهمية مواجهة هذا الفساد، وعلى الوزارات الأخرى السير على نهج الشؤون الاجتماعية في البحث عن المتلاعبين وكشف الفساد.

وبينت أن الوزارة تسير بخطى واثقة وقد رسمت لنفسها سياسة جديدة متوازنة وعادلة وكان من أبرز نتائجها إسقاط كثير من غير المستحقين للضمان من أصحاب العقارات والدخل العالي كانوا مسجلين ويأخذون من أموال زكاة المسلمين مما ليس لهم حق فيه، مشيدة بالربط الآلي للضمان والذي حقق نجاحات متوالية وأوقف عشرات آلاف من الأسماء غير المستحقة.

وأعربت عن حزنها لأن المتورطين حاليا هم من منسوبي الوزارة «الذين يتعاملون بشكل يومي مع المستفيدين منها فهم على معرفة واقعية بحاجاتهم ومطالبهم ومن المفترض أن يكونوا أكثر إحساسا بهم وبمعاناتهم ومع ذلك سمحوا لأنفسهم بما ليس لهم فيه حق من أموال الزكاة والتي أقر المشرع أنها حق للفقراء والمساكين من ضعفاء المسلمين وليس للمقتدرين منهم».

وزادت «إذا كان لم يكن الوازع الديني أو الأخلاقي مانعا للسماح للبعض بالتعدي على أموال الفقراء والمحتاجين المستحقين لها فيجب أن تكون هناك وقفة حازمة وهو ما بادرت به الشؤون الاجتماعية".

ودعت العنزي الوزارة إلى تعميد مكاتبها في مختلف المناطق بالبحث عن حلول سريعة للنظر في أوضاع مسقطين من الضمان رغم أنهم في أمس الحاجة له، وإعادتهم لقوائم المستحقين لأن «وضعهم حقيقة لا يحتمل التأخير شهرين أو ثلاثة شهور نظرا لحاجتهم الماسة».

وأوضحت أن هناك فئات من مستحقي الضمان وخصوصا المستحقات من النساء تستغل أسماؤهن لأغراض السجلات التجارية واستقدام العمالة ونحوها من أولياء الأمور أو الأقارب وبعضهن دون علمهن، وعدد منهن مستحقات للزكاة، والمؤمل من الوزارة أن تجد طريقة تستطيع من خلالها التثبت من هذه الحالات حتى لا يحرم من الضمان من هم في أمس الحاجة له».

كما دعت إلى استدعاء من يقيمون خارج المملكة «ومعرفة ملابسات إقامتهم خارج الوطن وربما ظروفهم الأسرية أجبرتهم على ذلك أو وجودهم للدراسة أو العلاج أو لأسباب أخرى قد تخفى على الوزارة وتتضح في حال استدعاء المستفيد وسؤاله».

منوهة بالجهود التي يبذلها صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز

البحرين: دور متميز للسعودية في دعم وتمكين المرأة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 5 جماد ثانى 1437هـ - 14 مارس 2016م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية المنامة
أكدت الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة بالبحرين هالة الأنصاري، الجهود التي يبذلها صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة، منوهة بالدور المتميز الذي يقوم به الصندوق عبر إطلاق العديد من المبادرات في مجال دعم وتمكين المرأة السعودية ومساهمتها في التنمية الوطنية الشاملة، وتعزيز دورها في التنمية المستدامة من خلال إيجاد منظومة متكاملة للدعم المعرفي والاجتماعي والاقتصادي.
جاء ذلك خلال استقبال الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة مؤخراً، لوفد صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة برئاسة نائب الرئيس التنفيذي للصندوق هناء الزهير في مقر المجلس الأعلى للمرأة بالبحرين.
ورحبت الأمين العام للمجلس بفتح آفاق جديدة من التعاون المشترك بين المجلس الأعلى للمرأة بالبحرين وصندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة وتبادل الخبرات بين الجانبين في مجالات العمل المشتركة لتحقيق أهداف تصب في إطار تمكين المرأة وتعزيز مساهمتها في بناء نهضة وازدهار مجتمعها، بالنظر إلى تماثل الأهداف التي يعمل عليها الصندوق مع أهداف المجلس.
من جهتها قدمت نائبة الرئيس التنفيذي لصندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة شرحاً موجزاً حول المبادرات والنشاطات التي ينفذها الصندوق في مجالات تنمية المرأة السعودية وإبراز منجزاتها.
كما قام وفد صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة بزيارة إلى مركز دعم المرأة بالمجلس الأعلى للمرأة، وكذلك زيارة مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية "ريادات" بهدف التعرف عن كثب على تجربة مملكة البحرين في دعم مشاريع رائدات الأعمال البحرينيات وما يتاح لها من بنية تحتية توفر وسائل الدعم والتمويل والخدمات الاستشارية والفنية لتشجيع المرأة للدخول في مجال ريادة الأعمال.

بوابة "المظالم" الإلكترونية تتيح خدمة الاستعلام عن القضايا

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14475194

الرياض - «الحياة»
أطلق ديوان المظالم بوابته الإلكترونية، ضمن التحول الإلكتروني الذي يشهده الديوان لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية.
وتقدم البوابة العديد من خدماتها لعموم الزوار، مثل خدمة الاستعلام عن قضية التي من خلالها يتمكن أطراف الدعوى من معرفة الدائرة المحال إليها القضية وتاريخ إحالتها، وتاريخ ووقت الجلسة المحددة، وخدمة الاستعلام عن معاملة التي تتيح لمن له معاملة في الديوان معرفة آخر إجراء تم عليها، وخدمة الاطلاع على الحكم وتمكن هذه الخدمة أطراف الدعوى من

الحصول على نسخة من الأحكام غير التنفيذية الصادرة في القضية، وذلك من دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة مصدرة الحكم، وخدمة البحث في المدونات القضائية وتمكن هذه الخدمة زوار الموقع من البحث في محتويات المدونات القضائية بطريقة ميّسرة وخيارات متعددة.
كما تحتوي البوابة الخارجية أيضاً على مكتبة ضخمة من إصدارات الديوان التي يبلغ عددها أكثر من 50 مجلداً تتمثل في قرارات هيئة التدقيق مجتمعة، ومجموعة الأحكام والمبادئ للأعوام من 1427-1432هـ. كما توجد على البوابة الإلكترونية مكتبة إلكترونية تحتوي على الأنظمة القضائية والقواعد واللوائح الصادرة من مجلس القضاء الإداري، ويوجد على البوابة أيضاً دليل إجراءات العمل ونماذجه، بتنوعها وتعددها.

حريق في مستشفى محايل عسير.. ولا إصابات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1137595

محايل - إبراهيم عرار
تمكن رجال الدفاع المدني من السيطرة على حريق محدود في مستشفى محايل عسير العام، وأوضح سعيد النقير الناطق الإعلامي بصحة منطقة عسير، بأنه في تمام الساعة العاشرة والثلث من مساء يوم الاثنين تمت ملاحظة انبعاثات دخان في ممر الصيدلية في مستشفى محايل العام من قبل أمن المستشفى وعلى الفور تم انتقال فرقة الدفاع الذاتي إلى الموقع بعدد من طفايات الحريق، وتم اخلاء جميع المراجعين والتأكد من خلو مخارج الطوارئ من أي عوائق.
وأضاف النقير بأنه تم استدعاء الدفاع المدني احترازيا حيث تبين بأن انبعاث الدخان كان بسبب تعديل درجة حرارة التكييف من قبل أحد الأشخاص في الممر وبحمدلله تمت السيطرة ومعالجة الوضع في حينه دون وجود أي إصابات أو أي خسائر مادية أو بشرية أو اختناقات، حيث كان الدخان بعيد عن أقسام التنويم.

مدينة سلطان الطبية تنظم ملتقى حماية الأسرة من العنف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1137487

الرياض - سليمان الزعير
تنظم مدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية، الملتقى الأول لحماية الأسرة من العنف الأسري والإهمال، خلال الفترة من 7 - 8 /6/ 1437ه في المركز الاجتماعي.
وأشار د. فهد اليحيا إلى أن هذا الملتقى يسهم في رفع الوعي فيما يخص نظام الحماية من الإيذاء، وتحديداً أنواع الإيذاء الواقعة على الأسرة بشكل عام، والتعرف على دور كل فرد أو منشأة أو وزارة في إحقاق العدالة وحماية المرأة والمشاركة في بناء مجتمع مستقر نفسياً واجتماعياً.
وأضاف أن الملتقى يناقش العديد من المحاور منها عرض نظام حماية الطفل والصعوبات التي تواجهه، والأثر النفسي على الفرد والأسرة جراء العنف، وأيضا يلقي الضوء على دور الجهات المعنية بتطبيق نظام الحماية وكذلك كيفية التنسيق بين هذه الجهات. تجدر الإشارة إلى أنه يصاحب هذا الملتقى ورش عمل تتناول قضايا الحماية، منها الإيذاء العاطفي في الحياة

الزوجية للمرأة والرجل على حد سواء، وكذلك الضغوطات على ذوي الاحتياجات الخاصة وطرق حمايتهم، والتعامل مع حالات العنف والإيذاء للمسنين.

العامة وصلت مواعيدها إلى شهر محرم

مواعيد المحاكم الأسرية بالأشهر.. والضحية المطلقات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1137493

الرياض- متعب أبو ظهير
اشتكى عدد من النساء المطلقات وغيرهن من تأخير مواعيد المحاكم في الأحوال الشخصية التي وصلت في الرياض وجدة إلى أكثر من خمسة اشهر، بينما أعطت المحكمة العامة بالرياض موعدا لأحد المراجعين في بداية محرم العام المقبل.
وزارت «الرياض» محكمة الأحوال الشخصية واطلعت على العديد من القضايا التي وصلت مواعيدها لخمسة اشهر في قضايا النفقة والحضانة والزيارة وغيرها من قضايا المرأة على وجه الخصوص والأسرية بشكل عام.
المطلقة (ر.ع) قالت إن لديها قضية نفقة في محكمة الرياض وموعدها في شهر شوال!، متسائلةً، خلال الخمسة أشهر هذه من يصرف على أبنائي؟، مبينةً أنها تقدمت إلى المحكمة الأسرية في بداية شهر جمادى الأولى وتفاجأت بتحديد موعد في آخر شهر شوال.
وبينت (ر.ع) أن من يراجع المحاكم يعرف أن أول جلسة لا يحضرها المدعى عليه وغالبا ما يحضر في الجلسة الثالثة حتى لا يحكم غيابيا، لذلك لن يحضر طليقها الجلسة القادمة والمحكمة ستعطيها موعدا بعد خمسة اشهر، متذمرةً من هذا الحال، قالت بحرقة: «هل يجب أن انتظر سنة كاملة حتى يبت في قضيتي؟».
أما المواطنة (ا.ح) أوضحت أنها تقدمت في شهر جمادى الأولى للمحكمة لإلزام طليقها بمنحها الأوراق الرسمية لها ولأبنائها وتفاجأت بتحديد موعد في شهر شوال.
وقالت: «هل يعقل أن تكون قضيتي فقط المطالبة بالأوراق الرسمية موعد بعد خمسة اشهر هل الموضوع صعب لهذه الدرجة؟».
وأكدت المطلقة (ا.ح) إن المواعيد الطويلة وتأخر الجلسات يؤثر كثيرا على حياتها الخاصة وحياة أطفالها، إضافة يجب أن تعرف وزارة العدل أن المراجعات وخصوصا المطلقات اغلبهن ان لم يكن جميعهن يعانين من صعوبة في الأحوال المادية والاهم صعوبة في المواصلات مطالبة وزارة العدل بإعطاء المواعيد وإنجاز القضايا الاهتمام الأكبر.
وحصلت «الرياض» على العديد من المواعيد في محكمة الأحوال الشخصية (الأسرية) في الرياض وجدة وصلت بعضها إلى اكثر من خمسة اشهر.
واكثر المتضررين من هذا التأخير هن النساء المطلقات اللاتي يطالبن بحقوقهن أو حقوق أبنائهن مثل الطلاق، الخلع، النفقة، النشوز، الحضانة، العضل، الزيارة، وغيرها من القضايا المتعلقة بالأسرة والمرأة.
وحذر مختصون من التأخير في البت بالقضايا الأسرية كونها مرتبطة بالأسرة والأطفال وأمن المجتمع، مبينين أن التأخير قد يفاقم المشكلة، وداعين وزارة العدل ومجلس القضاء لبذل جهد اكبر لمساعدة النساء المطلقات باسترجاع حقوقهن بسرعة وبدون تأخير.
كما أن الحال ليس ببعيد بالمحكمة العامة بالرياض حيث اشتكى احد المراجعين من إعطائه موعدا لقضيته شهر محرم السنة القادمة (تحتفظ الرياض بصورة الموعد).
وقال مندوب احدى الشركات إن لديه قضية مطالبة مالية وآخر جلسة كانت في جمادى الأولى وتم تحديد موعد في آخر شهر شعبان، مؤكداً أن التأخير في المواعيد في القضايا المالية يؤثر في العجلة الاقتصادية والاستثمار ورؤوس الأموال.

ووصل الحال بالتأخير في القضايا المالية إذ حدد أغلب المواعيد التي حصلت عليها «الرياض» من شهرين ونصف إلى ثلاثة أشهر!

إيقاف المعاشات عن المستفيدين يثير ضجة بـ"ضمان مكة"

هوساوي: تحويل 1000 مراجع للجوازات للتأكد من سجلاتهم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/665714

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة تصوير - نزار نواب

كشف بندر محمد هوساوي مدير مكتب الضمان الاجتماعي المكلف بالعاصمة المقدسة عن أن المكتب قام خلال اليومين الماضيين بتحويل أكثر من 1000 مراجع للمكتب ممن تم إيقاف المعاشات الشهرية عنهم من قبل الوزارة والذين تحمل أرقام سجلاتهم المدنية مكفولين، بخطابات رسمية لجوازات العاصمة المقدسة بغرض استخراج (برنت) للتأكد من نوعية الكفالات حيث يتم إعادة المستفيد الذي يبيِّن السجل وجود كفالات مهن الخادمة والسائق الخاص فقط بالإضافة للخادم وممرضة بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة. ولفت إلى أن الغرض من التحويل التأكد من نوع الكفالة الموجودة على سجلات المستفيد حيث يتم رفع أوراق إعادة من تنطبق عليهم الشروط فورًا واستبعاد من لم تنطبق عليهم الشروط حسب تعليمات الوزارة بهذا الخصوص. وذكر أن المكتب جند كل طاقته خلال الفترة الصباحية لخدمة المراجعين على مدار اليومين الماضيين حيث تم الانتهاء من تحويل أعداد كبيرة من قبل المراجعين بالإضافة إلى رفع المعاملات التي تم الانتهاء منها.

وقد رصدت «المدينة» خلال جولة لها في المكتب أمس وجود ازدحام شديد بصالة المكتب من قبل المواطنين المراجعين الذين تم إيقاف المعاشات الشهرية عنهم من قبل الوزارة والذين تحمل أرقام سجلاتهم المدنية مكفولين حتى يتم التأكد من أحقيتهم في المبالغ التي يتحصلون من خلال تحويلهم عبر خطابات رسمية إلى إدارة جوازات العاصمة المقدسة لاستخرج «(برنت) والتأكد من الكفالات بأنها فردية أو غير فردية.

وطالب العديد من المراجعين المسؤولين في الوزارة استثناء بعض المهن من هذا الإجراء حتى يتسنى إعادة المعاش لهم مرة أخرى، حيث أشار أحمد معشي ونايف العتيبي وصالح الحربي إلى أنهم تفاجأوا في بداية الأمر بإيقاف الضمان عنهم وعندما قاموا بمراجعة المكتب تم إبلاغهم بضرورة إحضار (برنت) من قبل الجوازات حتى يتم التأكد من نوعية الكفالات المسجلة بحقهم حيث قاموا بإحضار الورقة المطلوبة وتم أمس رفع أوراقهم للوزارة لإعادتهم مرة أخرى.

فيما أشار محمد فستقي وعبدالرحمن المالكي وعبدالله حرازي إلى أن المكتب قام بتحويلهم صباح أمس لإدارة جوازات العاصمة المقدسة بخطابات رسمية لاستخراج (برنت) المعلومات لاستكمال باقي إجراءات إعادتهم مستغربين من إيقاف المعاش الشهري دون سابق إنذار للمستفيدين حتى يقوموا بأخذ الاحتياطات اللازمة خاصة أن معظمهم يعتمدون على دخل الضمان الاجتماعي.

"العدل": 69٪ من القضايا انتهت بـ"الصلح" معظمها حقوقية

تعزيز بدائل التقاضي بالعمل على نظامي الصلح والتحكيم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/665706

عبدالله الحمد ـ الرياض

آلية العمل في مكاتب المصالحة

تعمد آليه العمل بمكاتب المصالحة بأن تقوم المكاتب باختيار مجموعة من المختصين في المجال الشرعي والاجتماعي ومن يتوفر لديهم الخبرة في هذا المجال وفيما يتعلق بضوابط وإجراءات العمل بمكاتب المصالحة، والتي أقرها مجلس الوزراء والتي شملت عددًا من المواد التي تكفل الحيادية في عمل المصلح.

وكذلك نظمت عددًا من المسائل التي لا يجوز فيها لمكاتب المصالحة نظرها كالأمور التي لا يجوز الصلح فيها شرعًا مثل قضايا الحدود وكذلك ما يتعلق بالنظام العام، كما تطرقت المواد إلى إجراءات عمل مكاتب المصالحة ابتداءً من تقديم الطلب إلى صدور محضر المصلح متضمنة تبليغ الإطراف وجلسات الصلح وما يتعلق بتدوين الجلسات كما شملت هذه القواعد أن يصدر محضرًا في الصلح مختومًا بختم المكتب ويرفع للمحكمة المختصة للمصادقة عليه وتعد هذه المحاضر من السندات التنفيذية التي يجب أن تطبق وتأخذ وضع النفاذ.

قالت وزارة العدل إن 69% من القضايا انتهت بـ«الصلح»، معظمها قضايا جنائية وحقوقية بنسبة 61%، ثم الزوجية والأسرية بـ38%.

وعلمت «المدينة» من مصادر مطلعة أن القضايا الزوجية والأسرية سجلت ما نسبته 48.56% من قضايا الصلح المنظورة في محاكم المملكة خلال العام الماضي.

وأوضح تقرير صادر من الإدارة العامة لمراكز المصالحة بوزارة العدل أن قضايا الصلح المسجلة بلغت 19,913 قضية منها 9,670 قضية زوجية وأسرية في حين سجلت القضائية الحقوقية 10,243 بنسبة بلغت 51.41% من عدد القضايا.

وبلغت عدد القضايا المنتهية بالصلح في جميع مكاتب المصالحة 13808 قضايا منها 5363 قضية زوجية وأسرية و8445 ما بين قضايا حقوقية وجنائية وبلغت النسبة العامة لجميع القضايا التي انتهت بالصلح في جميع مكاتب المصالحة بالمملكة ما نسبته 69% من القضايا التي ترد المراكز، في حين بلغت النسبة العامة للقضايا الزوجية والأسرية التي انتهت بالصلح في جميع مكاتب المصالحة بالمملكة 38% بينما بلغت النسبة العامة للقضايا الحقوقية والقضايا الجنائية التي انتهت بالصلح في جميع مكاتب المصالحة بالمملكة ما نسبته 61.16%.

وشرعت وزارة العدل ضمن خطتها لتعزيز بدائل التقاضي بالعمل على نظامي الصلح والتحكيم حيث تعمل مكاتب المصالحة على حل الكثير من الخلافات الأسرية بالطرق الودية والمهنية لتخفيف العبء على أصحاب الفضيلة القضاة والحد من وقوع الطلاق، وتحقيق استقرار الحياة الزوجية بما يعود بأثره الإيجابي على استقرار المجتمع، كما ساهمت في تعزيز قيم العفو والتسامح من خلال نشر ثقافة الصلح بين أفراد المجتمع، وإيجاد الحلول المناسبة للخلاف بين الأطراف المتنازعة.

بعد اتهام أسرته مستشفى العارضة بتجاهل 3" خطابات موجّهة من "الصحة"

مدير "صحة جازان" لـ"سبق": سأقف اليوم بنفسي على قضية ضحية حقنة العارضة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
https://sabq.org

وعد المدير العام للشؤون الصحية بجازان، الدكتور محمد عبدالعالي، بالوقوف اليوم الثلاثاء بنفسه على قضية الطفل إياد سحاري، الذي تعرَّض لخطأ طبي؛ أدخله في غيبوبة، بعد حقنه بإبرة.

جاء ذلك بعد أن اتهمت أسرة الطفل مستشفى العارضة بتجاهل ثلاثة خطابات، وُجّهت من صحة جازان. وقال "عبد العالي" في تصريحه إلى "سبق": إن القضية في إجراءات التحقيق، وسيتم كل ما يلزم لحين إتمامها نظامًا بحول الله. وأضاف: وقد تواصل معي عم الطفل ـ شفاه الله ـ وأشعرته بأنه سيتم اليوم الثلاثاء من قِبلي تتبع ما تم من مستجدات في التحقيق، وسيتم إشعارهم بذلك.

وأوضح أنه لا يسع أي جهة تجاهل القضية، لافتًا إلى أنه لا يمكن إغفالها أو إهمالها، وبكل مهنية سيتم التعامل معها.

وعلمت "سبق" بأن الطفل لا يزال في غيبوبة بمستشفى الملك فهد المركزي حتى الآن، ولم يتم نقله إلى مستشفى متخصص، على الرغم من وعد "الصحة" في تصريح سابق لـ"سبق".

وكانت المديرية العامة للشؤون الصحية بجازان قد شكّلت لجنة للتحقيق في قضية تأزم حالة الطفل إياد سحاري بعد أن تقدم والده بشكوى، حصلت "سبق" على نسخة منها، يتهم فيها طبيبًا في مستشفى العارضة بحقنه بإبرة، أزَّمت حالته، ونقله إلى مستشفى الملك فهد المركزي في إسعافبلا أكسجين. وبيّنت "الصحة" أنه سيتم معاقبة المتجاوز لإجراءات العمل الطبي.

وفي التفاصيل التي رواها والد الطفل علي أحمد سحاري في خبر نشرته "سبق": ارتفعت حرارة ابني "إياد"؛ فتوجت به إلى طوارئ مستشفى العارضة العام، ورفض الطبيب تنويمه ومنحه علاجًا، ثم غادر.وأردف: بعد أقل من 48 ساعة ازدادت حالته سوءًا؛ فتوجهت به مرة أخرى إلى قسم الطوارئ؛ فمنحه الطبيب حقنة، وأصر على عدم تنويمه. وتابع: بعد منحه هذه الحقنة تدهورت حالته إلى الأسوأ؛ إذ تغير لون جسمه إلى الأزرق؛ فتوجهت به مرة أخرى إلى المستشفى، وتدخَّل أحد المديرين، وطلب تحويله إلىمستشفى الملك فهد، على الرغم من رفض الطبيب.

وذكر والد الطفل: ليس هذا فحسب، بل تعدى الاستهتار بأرواح الأبرياء إلى ما هو أبعد من ذلك؛ إذفوجئنا أثناء توجهنا عبر الإسعاف إلى مستشفى الملك فهد بخلو أنبوبة الأكسجين؛ وهو ما أدى إلىتوقف قلبه؛ ما اضطرنا إلى المرور به لمستشفى أبوعريش لإنعاشه.

وحمَّل والد الطفل وقتها مستشفى العارضة والشؤون الصحية ووزارة الصحة كامل المسؤولية، مناشدًا ولاة الأمر التوجيه بإحالة جميع المتورطين في تأزُّم حالة طفله إلى التحقيق والمحاسبة، ونقله فورًا إلىمستشفى متخصص لإنقاذ حياته.

رغم أن السائق من التأهيل الشامل

إيقاف الضمان لمواطنة معاقة ووالدتها بحجة وجود سائق على كفالة إحداهن

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
https://sabq.org

تفاجأت مواطنة معاقة ووالدتها الأرملة بإيقاف الضمان لهذا الشهر, بحجة وجود سائقهن لهن, على الرغم من أن السائق يتبع للتأهيل الشامل, مما وضعهم في ضائقة مالية هذا الشهر، لعدم دفع إيجار المنزل أو قضاء المستلزمات التي يحتاجون إليها.

وقالت المواطنة المسنة -تحتفظ "سبق" باسمها- إنها تفاجأت هذا الشهر بعدم إيداع الضمان الشهري لها هي وابنتها المقعدة, وبعد مراجعة للضمان أفادوا بأن لديهن سائقًا على كفالتهن.

وبيّنت المواطنة الأرملة أنه بعد إفادتهن أن السائق يتبع للتأهيل الشامل نظرًا لحالة ابنتها الصعبة, وأن لديها جميع الإثباتات والوثائق على ذلك, وقد أخذت من الجوازات كشفًا يدل على ذلك, أفادوها بأن عليها الانتظار من شهر إلى شهرين ليأتي الرد عليها حول ذلك.

وأشارت إلى أنها أرملة وكبيرة في السن وابنتها مقعدة ومعاقة وتحتاج إلى الضمان لدفع إيجار المنزل والمصاريف الأخرى المهمة حيث لا يوجد دخل غير الضمان الاجتماعي, داعية المسؤولين للإسراع في حل معاناتها للاستفادة من الضمان بشكل سريع.

من جهة أخرى ذكر مصدر بوزارة الشؤون الاجتماعية أن الوزارة حرصت على إعطاء الضمان من يستحقه, وأن الكثير من لديهم سائقون أو خدم أوقف الضمان عنهم لحين التثبت من إجراءات تسجيلهم على كفالة المستفيدين من الضمان.

تهدف لإيصال المعلومات الحقوقية والإرشادية لهم

اليوم .. وزير العمل يطلق الخدمة التثقيفية التوعوية للعمالة الوافدة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/15/article_1038442.html

"الاقتصادية" من الرياض

يطلق الدكتور مفرج بن سعد الحقباني وزير العمل، اليوم، في مقر مطار الملك خالد الدولي في مدينة الرياض، الخدمة التثقيفية التوعوية للعمالة الوافدة عبر شرائح الاتصال، بالشراكة مع شركة الاتصالات السعودية STC، لتعزيز الثقافة العمالية وإيصال الإرشادات لهم وضوابط نظام العمل ومعرفة الحقوق والواجبات للعمالة بعدد من اللغات الأجنبية.
وستكون هذه الخدمة التثقيفية التوعوية للعمالة الوافدة، وسيلة لإيصال المعلومات الحقوقية والإرشادية للعمال الجدد، وتوعيتهم بكيفية طلب المساعدة في حال احتاج إلى ذلك، وتسهيل تواصلهم مع أسرهم وذويهم، كما سيتم إرسال رسائل توعوية بعدة لغات تذكر العمالة بحقوقهم وواجباتهم كعاملين على أرض المملكة. وجهّزَت وزارة العمل فريق عمل متكاملا بعدة لغات لخدمة العاملين الوافدين من خلال مركز الاتصال على الرقم (19911)، وأيضا تهيئة الظروف المناسبة لعملهم خلال فترة إقامتهم في المملكة.

• نزاهة": • وطننا أمانة" لن تبدأ بمهرجان وتنتهي بتقارير تحفظ في الأدراج

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 جماد ثانى 1437هـ - 16 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14491561

جدة - «الحياة»
رفض نائب رئيس «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد» (نزاهة) لقطاع حماية النزاهة الدكتور عبدالله العبدالقادر، أن تكون حملة «وطننا أمانة» دعائية تبدأ بمهرجان وتنتهي بمقال وتقارير تحفظ في الأدراج، وصور تتداول في وسائل الإعلام. وتمنى أن تكون هذه الحملة، التي انطلقت أمس (الثلثاء) في منطقة مكة المكرمة، «مجموعة قيم ومبادئ تتحول إلى سلوك وممارسات تطبق على أرض الواقع، وأقوال تترجم إلى أفعال، ونريد مشاريع تنموية تنفذ بنزاهة وشفافية».
ودشّن مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير مكة المكرمة خالد الفيصل أمس (الثلثاء) الحملة التي تنفذها هيئة مكافحة الفساد، بالتعاون مع إمارات المناطق. وقال في كلمة بالمناسبة: «إن الحملة مجموعة من القيم والمبادئ لا بد أن تتحول إلى سلوك يُفهم ويُطبّق». بدوره، قال مستشار أمير مكة المكرمة المشرف العام على وكالة الإمارة المساعدة للتنمية الدكتور هشام الفالح: «إن فقدان الوازع الديني وغياب الضمائر الحية ينشئ بيئة خصبة لمظاهر الفساد»، داعياً الحملة إلى «نشر رسالة مباشرة في المجتمع بأن تعزيز القيم الأخلاقية لمحاربة واستئصال كل مظهر أو سلوك فساد في الرأي أو القول أو العمل أمانة تتحملها جميع شرائح المجتمع، في البيت والمدرسة والسوق والعمل، وأن التركيز على الناشئة سيحقق بناء مجتمع ينبذ ويتعفف من كل سلوك مشين».
وتهدف الحملة إلى تعزيز القيم الوطنية من خلال برامج التوعية إلى «مكافحة الفساد، وحماية النزاهة، وتسريع وتيرة التنمية والتطور في المجتمع، ونشر الوعي وتعزيز النزاهة لجميع شرائح المجتمع، وتنمية قيم الوازع الديني والأخلاقي للقضاء على أوجه الفساد». وتعتزم الحملة تنفيذ حزمة من البرامج، منها حلقات نقاش وورش العمل تتناول ظاهرة الفساد وآثاره الجانبية، ومعارض وملتقيات وأركان توعية، والتواصل الإلكتروني مع الشركاء في المبادرة للتعريف بالاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وتنظيم الهيئة من خلال الشبكة الداخلية لكل جهة، والعمل مع الجهات الرسمية، بهدف التأهيل والتدريب في القضايا المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتفعيل وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية بخطورة الفساد وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، وإنتاج مشاهد وفواصل توعية تسهم في تعزيز قيم النزاهة، وتوزيع ونشر المطبوعات والإصدارات ذات الصلة بقيم النزاهة ومكافحة الفساد. وتستهدف الحملة الأسرة، والطلاب في المدارس والجامعات، والرياضيين، والموظفين في جميع القطاعات.

وزير "البلديات": تسهيلات للسعوديين والسعوديات لتوطين قطاع الاتصالات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 جماد ثانى 1437هـ - 16 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1137928

الرياض - واس
أوضح معالي وزير الشؤون البلدية والقروية المهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ، أن قرار قصر العمل في نشاط بيع وصيانة أجهزة الجوالات وملحقاتها على السعوديين والسعوديات، الذي تتعاون فيه وزارات العمل والتجارة الصناعة والشؤون البلدية والقروية والاتصالات، حيث سيسهم بشكل كبير في دعم عجلة التنمية الوطنية الاقتصادية، وتمكين الشباب والشابات من الدخول إلى سوق العمل وتحقيق العوائد المادية المجزية.
وأكد معاليه أن الوزارة تدعم هذا القرار بما يخدم المصلحة الوطنية، وستتشارك فيه مع الوزارات ذات العلاقة لتفعيله خلال المدة الزمنية المحددة لعملية التوطين، كما ستعمل على التنسيق المشترك وتوحيد الجهود في الجولات الميدانية التفتيشية على جميع محلات بيع أجهزة الاتصالات وملحقاتها للتأكد من التزام المنشآت بعمليات التوطين الكامل، مشيراً إلى أن توطين محلات بيع وصيانة أجهزة الاتصالات أحد أهم القرارات الإستراتيجية الساعية إلى إلحاق القوى الوطنية البشرية في سوق العمل، من خلال التأهيل والتدريب المميز الذي يساعدهم على دخول السوق والاستثمار فيه.
وقال وزير الشؤون البلدية والقروية إن الوزارة ومن خلال جميع فروعها في المناطق، بالإضافة إلى الأمانات والبلديات في المدن الرئيسية والمحافظات والمراكز تعكف على إجراء الترتيبات اللازمة لتهيئة تحويل هذا النشاط من العمالة الوافدة إلى السعوديين بالتشارك مع الوزارات الأخرى، وستقف إلى جانب السعوديين والسعوديات وستقدم لهم التسهيلات للاستثمار في هذا القطاع بما يحقق النمو الاقتصادي المحلي، ويسهم في إيجاد الاستقرار المهني والعملي لأبناء هذا الوطن.

د. الصمعاني يوجه بتطوير أداء كتابات العدل واختصار إجراءاتها "العدل": تحديد مدة سريان الوكالات لخمس سنوات.. والاكتفاء بالبصمة للتعريف

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 جماد ثانى 1437هـ - 16 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1137715

الرياض - مبارك العكاش
أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء د. وليد بن محمد الصمعاني تعميماً تضمن تقويم أداء كتابات العدل وتطوير واختصار الإجراءات بهدف رفع مستوى الأداء وسرعة الإنجاز وضمان سير العمل في كتابات العدل، حيث

تضمن التعميم تحديد مدة صلاحية الوكالات لخمس سنوات من تاريخ صدورها ما لم يقيدها الموكل بمدة أقل أو يطرأ عليها ما يبطلها.
ووجه وزير العدل كتابات العدل بالتأكيد على الاكتفاء بالبصمة عند طلب المعرفين للمواطن والمقيم من الرجال والنساء على حد سواء وفي كل ما يصدر من كتابة العدل من أعمال، وفي حال عدم إمكان التعريف بامرأة بالبصمة فيكتفى بمعرف واحد من محارمها أو اثنين من غيرهم مع التأكيد على تولي كاتب العدل بنفسه سماع إقرار المرأة والتأكد من هويتها وعدم استنابه أي من موظفي الكتابة.
كما تضمن التعميم تكليف كاتب عدل أو أكثر حسب نظام التنفيذ ولائحته التنفيذية عند الحاجة للعمل في محاكم التنفيذ لتولي إجراءات الإفراغ لما يصدره قاضي التنفيذ من قرارات بيع العقارات وإصدار الصكوك.
كشفت وزارة العدل أن الوزير وجه بالاكتفاء بحضور أحد ملاك الصك أو وكيله عن طلب تحديث الصكوك، مع إصدار صك جديد لطالب بدل تالف لصكه والذي لم يخرج بالنظام الشامل مع الشرح في سجل الصك بما صدر. كما تضمن التعميم اختصار إجراءات إصدار صك بدل فاقد أو تالف للصكوك القديمة في خطوة واحدة، وذلك بإصدار صك محدث في النظام الإلكتروني الشامل عند طلب استخراج صك بدل المفقود أو بدل التالف في الصكوك التي لم تحدث بالنظام الشامل.
وأكد وزير العدل في تعميمه بأن الصك الصادر من المحكمة والذي يرد له معاملة تخطيط من الجهة المعنية يتم تحديثه وإضافة التخطيط من كتابة العدل في إجراء واحد ويصدر به صك جديد.
ونظّمت وزارة العدل خلال الربع الأخير من العام الماضي 1436 ه اللقاء الأول لأصحاب الفضيلة رؤساء كتابات العدل لتطوير آلية العمل لحفظ الثروة العقارية وتنمية القطاع العقاري في المملكة، إضافةً إلى تعزيز العمل التوثيقي في كتابات العدل والذي يأتي تزامناً مع الخطة الإستراتيجية لوزارة العدل والتي تنتهجها حالياً لتطوير العمل في العملية العدلية.
وتناولت الندوة التي أقيمت على مدى ثلاثة أيام، الاستغناء عن المعرفين في الوكالات العامة وإفراغ العقارات والأراضي التي تقع في أماكن غير مخططة وإجراءات استخراج صك مفقود من خلال مخاطبة مؤسسة النقد مع تحديد الجهة المعنية باستخراج بدل مفقود وتالف لصكوك العقار، في حال كون سجلات الصكوك في محكمة أو كتابة عدل أخرى ليست صاحبة الاختصاص والاكتفاء بحضور أحد ملاك العقار أو أحد وكلائهم عند تحديث الصك مع الاكتفاء بتحديث الصكوك في النظام الشامل حال طلب صاحب العلاقة استخراج صك بدل تالف بعد استيفاء الصك متطلبات الإدخال في النظام الشامل.
كما تناولت الندوة آلية التعامل مع الطلبات الواردة من قضاة التنفيذ بخصوص إفراغ العقارات ومدى الحاجة إلى توزيع إحالتها على جميع كتاب العدل، مع إتاحة الإفراغ في جميع كتابات العدل في كافة مناطق المملكة وعدم التقيّد بالولاية المكانية في إفراغات العقار إذا كان الصك مدخلاً في النظام الالكتروني (النظام الشامل) ووضع ضوابط لذلك.

اتفاق على رفع سن التقاعد حتى62.. وزيادة الاشتراكات 5٪

"التقاعد": دراسة اكتوارية توصي بالإسراع في معالجة أوضاع المتقاعدين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 7 جماد ثانى 1437هـ - 16 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/665913

جابر المالكي - الرياض
اتفقت اللجنة المالية في مجلس الشورى والمؤسسة العامة للتقاعد على رفع سن التقاعد حتى 62 سنة ورفع الاشتراكات التي يدفعها صاحب العمل بمقدار 5% للحساب المدني و7% للعسكري.

وكشف تعديل نظام التقاعد المدني، الذي يدرسة مجلس الشورى، عن إبقاء بعض المواد دون تغيير، فيما يبرز السن التقاعدي في مقدمة التعديلات التي طالبت اللجنة المالية بالمجلس بإقرارها حيث رأت اللجنة أن السن بعد التقدم العلمي في جميع المجالات خاصة ما يتعلق بصحة الإنسان قد تغير وأصبح بإمكان الموظف القدرة على العمل حتى 62 عامًا.
وأشارت اللجنة في تقريرها والذي سيناقشة المجلس الأسبوع المقبل إلى المقترح الخاص بزيادة النسبة التي تؤيدها الوزارة أو الشخصية الاعتبارية العامة مع إجراء بعض التعديلات لتصبح 12% بدلًا من 9%، مؤكدةً أهميتها في دعم المركز المالي للمؤسسة بتوفير موارد مالية إضافية مع تناقص موجوداتها سنة بعد أخرى، والحاجة إلى دعمها برفع الحصة التي تدفعها الحكومة عن الموظف المدني.
وأدرجت اللجنة المالية مادة تقضي بعدم احتساب خدمات من يبلغ السن النظامي للتقاعد قبل انتهاء سنة التجربة في نظام الخدمة المدنية، وضمن هذا الحكم في النظام المقترح استنادًا لما قرره مجلس الخدمة عام 1404، وأبقت اللجنة على استحقاق الموظف معاشًا عند نهاية خدمته إذا بلغت خدمته المحسوبة في التقاعد 25 سنة على الأقل أو بلغت المدنية والعسكرية المحسوبة نفس المدة كما يجوز للموظف طلب الإحالة على التقاعد وحصوله على المعاش بعد انقضاء مدة خدمة محسوبة في أنظمة التقاعد لا تقل عن 20 سنة.
وقال تقرير اللجنة إنه تم الإبقاء على المادة 21 التي تنص على «إذا توفي صاحب المعاش فيقرر للمستحقين عنه معاش بقدر المعاش المستحق له إذا كانوا ثلاثة فأكثر، وبقدر ثلاثة أرباعه إذا كانوا اثنين، وبقدر نصفه إذا كان المستحق واحدًا يوزع المعاش على المستحقين بالتساوي.
إلى ذلك كشفت المؤسسة العامة للتقاعد في تقريرها السنوي عن دراسة إكتوارية أجرتها لنظام التقاعد والتي أوصت بأهمية الإسراع بمعالجة الوضع المالي للحسابين ووضع الحلول الدائمة والتي تنص على تعويض الحسابين بشكل سنوي عن الفرق بين الاشتراكات والمنافع وفقًا لما تبيَّن من عجز في القوائم المالية، وكذلك رفع الاشتراكات التي يدفعها صاحب العمل بمقدار (5%) للحساب المدني، و(7%) للحساب العسكري، وأكد أن مؤسسة التقاعد المبكر أحد أهم الاسباب الرئيسة التي أدت إلى نشوء عجز في نظام التقاعد.

أمير عسير: القيادة حريصة على حصول العمال على جميع حقوقهم دون تأخير

استقبل رئيس الهيئة العليا لتسوية الخلافات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 7 جماد ثانى 1437هـ - 16 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/665946

عبدالرحمن القرني ـ عسير
أكد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير على أهمية حماية حقوق العمال في الحصول على كافة حقوقهم التعاقدية أو التعويضات العادلة عن الأضرار التي أصابتهم، والتأكد من أنهم نالوا جميع حقوقهم بدون أي تأخير.
مشيرًا سموه إلى حرص القيادة الرشيدة بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد ـ حفظهم الله ـ على التركيز بأن يحظى كل عامل يعمل على تراب هذا الوطن الغالي على كامل حقوقه.
جاء ذلك خلال استقبال سموه صباح أمس بالإمارة رئيس الهيئة العُليا لتسوية الخلافات العمالية بمنطقة عسير عبدالصمد بن مداوي آل جابر وأعضاء الهيئة.

من جهته استعرض رئيس الهيئة العليا عبدالصمد آل جابر المهام التي تقدمها الهيئة العليا بمنطقه عسير والتي تتولى تمييز الأحكام والقرارات الصادرة من الهيئات الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في كل من (أبها-نجران-الباحة- جازان- القنفذة) وتختص بالفصل النهائي في جميع قراراتها التي ترفع للاستئناف أمامها.
موضحًا أن الهيئة تسعى إلى حماية حقوق العمال عبر إجراءات واضحة ومنظمة تتميز بالشفافية في جميع إجراءتها مستمدة ذلك من القرآن الكريم والسنة النبوية كونهما مصدري التشريع في هذه البلاد المباركة.
كما قدم رئيس الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بمنطقة عسير محمد بن مرعي آل روزه تقريرًا عن منجزات الهيئة الابتدائية خلال العام الماضي 1436 هـ، حيث بلغ إجمالي عدد القرارات المنتهية (1461) قرارًا تم الفصل فيها بموجب القرارات الابتدائية، فيما بلغ عدد القرارات المستأنفة (253) قرارًا.
وفي نهاية اللقاء عبر رئيس وأعضاء الهيئة عن شكرهم وتقديرهم لسمو أمير المنطقة على دعمه ومتابعته المستمرة، مثمنين هذه المتابعة لما لها من أثر كبير في تطوير التنمية بالمنطقة.

الشورى" يناقش مشروع النظام الأسبوع القادم

8 حالات لتسجيل الأحكام الجزائية في صحيفة السوابق

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 جماد ثانى 1437هـ - 16 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160316/Con20160316829377.htm

فارس القحطاني (الرياض)
يناقش مجلس الشورى الأربعاء القادم، مشروع نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار والمقدم من عضوي المجلس السابقين الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني.
ويعد تسجيل الأحكام الجزائية النهائية في سجل خاص بالأفراد، واحدا من أهم آثار الحكم الجزائي الصادر بالإدانة، إذ يدون في سجل الشخص مضمون الحكم الجنائي الذي صدر ضده، ثم يعاد استخراج السجل في حالات عدة، منها عندما يعود لارتكاب جريمة جديدة، أو عندما يتقدم لوظيفة معينة، للتحقق من حسن سيرته وسلوكه، وإن كانت الأحكام الجزائية متفاوتة في نوعها وآثارها تبعا لطبيعة الجريمة التي نسبت للمحكوم عليه فإنها تسجل في المملكة على صفتين: منها ما يكون شديد الخطورة يسجل في «صحيفة السوابق»، ومنها ما هو أقل من ذلك فيسجل في «صحيفة الحالة الجنائية»، وكان معيار التفريق بين ما يسجل في صحيفة الحالة الجنائية وصحيفة السوابق هو طبيعة الحكم الجزائي.
وبين مقدما المقترح، أن الحكم الجزائي الصادر بإدانة شخص بارتكاب جريمة يرتب آثارا كثيرة على المحكوم عليه، منها حرمانه من بعض الوظائف، وفقدان اعتباره الاجتماعي، لذا فإن القوانين المقارنة تمنح من سبقت إدانته، فرصة للعودة كمواطن صالح من خلال استرداد اعتباره الذي فقده بسبب الحكم عليه، إذا ثبتت توبته من سلوك طريق الإجرام، لذلك وضعت أحكام لرد الاعتبار لإفساح المجال أمام من صلح حاله من المحكومين بارتكاب الجرائم.
وأوضحا أن من أسباب تقديم المقترح عدم وجود نظام يتصدى بالتفصيل لكل ما يتعلق بتسجيل الأحكام الجزائية ورد الاعتبار، وغياب معرفة الأشخاص بحقوقهم وواجباتهم في هذا الجانب، وطبيعة أحكام تسجيل السوابق ورد الاعتبار وخطورة آثارها تقتضي تنظيمها بموجب أحكام نظام، وليس بموجب نصوص لائحية كما هو المعمول به حاليا، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال تكريس مبدأ رد الاعتبار ليكون ذا طبيعة قضائية.
النظام يهدف لتعزيز استصلاح المدانين جنائياً
يهدف النظام لوضع قواعد التسجيل الجنائي للأحكام الجزائية النهائية في سجل الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري، ووضع قواعد لحالات رد الاعتبار تعزز من استصلاح المدانين جنائيا، وقبولهم اجتماعيا، وتيسير سبل العمل لهم، وتسجل في صحيفة السوابق الأحكام الجزائية شريطة أن يكون الحكم الجزائي نهائيا مكتسبا للقطعية، وأن تكون العقوبة الجزائية على أمر محظور ومعاقب عليه شرعا أو نظاما، وأن تكون العقوبة حدا شرعيا غير حد شرب المسكر، أو حد شرب المسكر للمرة الرابعة، أو السجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو اجتمعت عقوبتي الجلد الذي لا يقل عن 80 جلدة

مع السجن الذي لا يقل عن سنتين، وأن يكون المحكوم عليه قد تجاوز الـ18 من عمره عند ارتكاب الجريمة، وأن لا يكون الحكم قد تضمن وقف التنفيذ.
ووفق المادة الرابعة يسجل في صحيفة الحالة الجنائية الأحكام الجزائية النهائية التي لا تتحقق فيها شروط التسجيل في صحيفة السوابق، والعقوبات التي تصدر بحق الشخص الطبيعي عن مخالفات ذات طبيعة جنائية.
رد الاعتبار بعد 7 سنوات من تنفيذ الأحكام
اشتملت المادة الثامنة على شروط رد الاعتبار بحكم النظام، شريطة عدم صدور حكم على المحكوم عليه يوجب التسجيل في صحيفتي السوابق والحالة الجنائية وذلك خلال المدد المحددة، وهي: انقضاء سبع سنوات على تنفيذ الأحكام الجزائية الموجبة للتسجيل في صحيفة السوابق، وانقضاء خمس سنوات على تنفيذ ما يوجب التسجيل في صحيفة الحالة الجنائية، وأوضح النظام أن رد الاعتبار بموجب حكم قضائي يأتي شريطة أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذا كاملا، أو صدر عفو عنها أو عن بعضها، وانقضاء مدة ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة الموجبة للتسجيل في صحيفة السوابق، وانقضاء مدة سنتين من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة الموجبة للتسجيل في صحيفة الحالة الجنائية، وأداء كل الحقوق الخاصة الثابتة التي نشأت من الجريمة وثبتت بحكم نهائي.
وأشارت المادة العاشرة من النظام إلى أن هيئة التحقيق والادعاء العام تختص بالتحقيق في طلبات رد الاعتبار التي تقدم، وتختص المحكمة الجزائية، التابع لها محل إقامة المحكوم عليه، بالفصل في هذه الطلبات، ويجوز الاعتراض على حكم المحكمة وفق القواعد العامة للاعتراض على الأحكام، وبين النظام في مادته الـ 11 أنه إذا صدرت ضد المحكوم عليه أحكام جزائية عدة، فلا يرد له اعتباره بقوة النظام أو يحكم له برد الاعتبار، إلا إذا تحققت الشروط المنصوص عليها في هذا النظام بالنسبة إلى كل حكم منها، ويستند في حساب المدة لأحدث هذه الأحكام، وبين النظام أن تقديم طلب رد الاعتبار القضائي من المحكوم عليه يتم وفق إجراءات أهمها أن يقدم الطلب لهيئة التحقيق والادعاء العام من المحكوم عليه في محل إقامته مستوفيا للبيانات المتعلقة بشخص المحكوم عليه، ومحل إقامته الحالي والسابق إن وجد، والحكم الصادر عليه، وبينت المادة الـ14 من النظام، أن إلغاء المحكمة الحكم الصادر برد الاعتبار بناء على طلب الهيئة إذا ظهر أن المحكوم عليه قد صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة قد علمت بها، أو إذا حكم على مقدم الطلب في جريمة وقعت قبل رد الاعتبار، ووفق المادة الـ15 يترتب على رد الاعتبار محو الحكم الجزائي الصادر بالإدانة، بالنسبة للمستقبل، وزوال ما يترتب عليه من آثار.
وجاء ضمن مضامين النظام أنه لا يجوز الاحتجاج برد الاعتبار في ما يتعلق بالحقوق الخاصة التي ترتبت على الحكم الجزائي، وأن وزارة الداخلية تختص بتسجيل السوابق والحالة الجنائية، والتأشير في صحيفتي السوابق والحالة الجنائية في حال الحكم برد الاعتبار.

الصحة»: لا تحديد لتطبيق التأمين الصحي في2020»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 جماد ثانى 1437هـ - 16 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160316/Con20160316829392.htm

محمد السبيعي (الخرمة)
نفت وزارة الصحة تطبيق التأمين الصحي للمواطنين بعد أربعة أعوام في عام 2020.
وصارح مصدر في الوزارة «عكاظ» بأنه لم يتم تحديد موعد لبداية التطبيق، حيث هناك ثلاث جهات تشمل وزارة الصحة والمجلس الصحي السعودي ومجلس الضمان الصحي التعاوني تعمل الآن على دراسة التأمين الصحي للمواطن من كافة الأوجه، وسيتم إقراره من عدمه بعد الانتهاء من كافة الإجراءات الضامنة لتحقيق نجاح التأمين.
يذكر أن خصخصة المستشفيات الحكومية قد تشكل أبرز العوائق في تطبيق التأمين الصحي للمواطنين كون إجراءات الخصخصة تحتاج عددا من الإجراءات الطويلة التي من أبرزها الدعم المادي إضافة إلى التطوير الإلكتروني لكافة

مرافق وزارة الصحة بما فيها المستشفيات في ظل أزمة التقشف التي تعاني منها وزارة المالية هذا العام عكس ما كانت عليه في الأعوام السابقة.

• كورونا" يستفحل في بريدة.. وفاة وإصابتان

المصدر: جريدة الحياة الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14507348

بريدة - طارق الرشيد
علمت «الحياة» أن وزير الصحة خالد الفالح سيزور منطقة القصيم الأسبوع المقبل، للاجتماع بالمسؤولين والمعنيين بمكافحة تفاقم فايروس كورونا فيها، في ظل ازدياد حالات الوفيات والإصابات في الأيام الأخيرة.
وأعلن مركز القيادة والتحكم في وزارة الصحة الإحصائية اليومية عن فايروس كورونا، التي شهدت فيها مدينة بريدة وفاة جديدة لمواطن ثمانيني، وإصابة أخرى لمواطن خمسيني اكتسب العدوى داخل أحد المنشآت الصحية في المنطقة، كما شفيت ثلاث حالات، اثنتان منها في مدينة بريدة لعامل صحي ثلاثيني ومواطن ثمانيني، والثالثة في جدة، لعامل صحي أربعيني، وبوفاة الثمانيني أمس (الأربعاء) تصل الوفيات في بريدة إلى 14 وفاة خلال أسبوعين، بمعدل وفاة كل يوم.
وشهدت مدينة بريدة أخيراً تزايداً للوفيات والإصابات بفايروس كورونا، باعتبارها موضع الرقم الأعلى في الوفيات على مستوى المملكة في الأسبوعين الأخيرين، بحسب الإحصاءات اليومية التي يبثها مركز القيادة والتحكم بالوزارة.
وأدى تفاقم الوفيات والإصابات إلى عزوف السكان عن مرافق بريدة الصحية الحكومية، خصوصاً مستشفيي الملك فهد التخصصي وبريدة المركزي، وهما المستشفيان الوحيدان فيها.
وفضّل عدد كبير من المنومين الخروج من المستشفى والبقاء في المنزل، أو الاتجاه إلى مستشفيات المنطقة القريبة، فيما اتجه المقتدرون مالياً للمستشفيات الخاصة، لاستكمال مراحلهم العلاجية.
وحيال ذلك، دعت مديرية الشؤون الصحية بالمنطقة لتكثيف المحاضرات التوعوية عن فايروس كورونا، عبر توسيع دائرة المشاركة المجتمعية في الأنشطة والفعاليات التوعوية، بالتواصل والتنسيق المباشر مع القطاعين العام والخاص، تعزيزاً لنشر البرامج التوعوية الموجهة لجميع شرائح المجتمع.

• العمل" تراقب مخالفات 900 منشأة اتصالات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14498584

الرياض - «الحياة»
شن مفتشو وزارة العمل في أربع مناطق سعودية، مطلع الأسبوع الحالي، حملات تفتيش على مجمعات اتصالات، بمشاركة فرق أمنية. وأسفرت الحملات عن زيارة أكثر من 900 منشأة، وضبط مخالفات لنظامي الإقامة والعمل، وكذلك عمال يعملون بطرق غير نظامية.
وتهدف حملات التفتيش، التي نفذت في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وعسير، والشرقية، إلى «التأكد من التزام أصحاب الاعمال في لوائح وقرارات الوزارة المنظمة لسوق العمل، والقضاء على السلوكيات المخالفة لها، وحماية المواطنين وأصحاب الاعمال النظاميين من الظواهر والممارسات السلبية التي تخل بتوازنات السوق، وضبط العمالة التي تعمل في البلاد بطرق غير نظامية وتؤثر سلباً على أمنه واقتصاده» وفق بيان أصدرته وزارة العمل أمس.

وأكدت الوزارة أنها «لن تدخر جهداً في مراقبة تشغيل العمال الوافدين وضبط المخالفين منهم لأنظمة السوق، وأنها لن تتوانى عن اتخاذ الإجراءات القانونية لفرض العقوبات المقررة على المخالفين، وبذل أقصى الجهود الكفيلة لضمان تطبيق نظام العمل».

إلى ذلك، نفذت وزارتا العمل والداخلية أمس (الثلثاء)، حملة مشتركة استهدفت محال الجوالات في محافظة قلوة.

وتهدف الحملة إلى «حصر أصحاب المحال وإبلاغهم بالمهلة الممنوحة لتوظيف السعوديين والسعوديات في نشاط بيع وصيانة أجهزة الجوال بحسب القرار الوزاري الجديد».

وأوضح المدير العام لفرع وزارة العمل في الباحة إبراهيم الزلفان أنه تم خلال الحملة ضبط مخالفات لنظام العمل، وتم اتخاذ الإجراءات النظامية في حق المخالفين، مبيناً أن الحملة تهدف إلى «تنظيم سوق العمل، والتأكد من نظامية المنشآت، وتنفيذها قرارات الوزارة، والتأكد من سعودة الوظائف المقصورة على السعوديين، وضبط العمالة المخالفة لنظام العمل»، مؤكداً ضرورة التزام أصحاب العمل في نشاط بيع وصيانة الجوالات بقرار توطين الوظائف في هذا القطاع.

بدوره، حذر المتحدث باسم فرع «العمل» في الباحة صالح الزهراني جميع أصحاب المحال من عدم الالتزام بتنفيذ القرار الوزاري وفق الخطة المعلنة من قبل الوزارة، داعياً المواطنين إلى التعاون والإبلاغ عن المخالفين من طريق الرقم الموحد 19911، أو على موقع فرع الوزارة بمنطقة الباحة على مواقع التواصل الاجتماعي.

"أحوال جدة" نظرت 6732 قضية أربع منها فقط امتدت لأربعة أشهر

"العدل": لا توجد مواعيد محاكم تصل إلى سنة.. وما حدث "خلل فني"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1138082

أكد منصور بن عبدالرحمن القفاري المتحدث الرسمي لوزارة العدل، عدم وجود مواعيد في المحاكم تصل إلى سنة، مشيراً إلى وجود خلل فني أدى إلى طباعة مواعيد تصل إلى سنة، وجرى تعديلها في اليوم نفسه.

وقال تعليقاً على ما نشرته «الرياض» حول مواعيد المحاكم الثلاثاء الماضي، إن متوسط مواعيد محكمة الرياض لا يتجاوز 20 يوماً، لافتاً إلى أن محكمة الأحوال الشخصية في جدة تلقت العام الجاري 6732 قضية، ولم يتم تسجيل أي تأخير في مواعيدها سوى أربع حالات امتدت لأربعة أشهر.

وجاء في التعقيب الذي تلقته «الرياض» من المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل: «إشارة إلى التقرير المنشور في صحيفتكم الموقرة في عددها رقم (17431) يوم الثلاثاء الموافق 1437/6/6ه تحت عنوان: "مواعيد المحاكم الأسرية بالأشهر.. والضحية المطلقات" للمحرر متعب أبو ظهير، الذي خالف في تقريره الأعراف الإعلامية والمهنية، إضافة إلى تناوله جملة من المعلومات المغلوطة وخلوه من مستندات تثبت صحة التقرير، إضافة إلى ذلك فإن المعلومات التي قدمها المحرر مبهمة وتخلط أكثر من موضوع، مثل إدخال قضايا الشركات في موضوع عن المحاكم الأسرية، وعدم الإشارة إلى أسماء المختصين الذين طلب منهم المحرر التعليق على الموضوع المهم، إضافة إلى عدم التواصل مع الوزارة لأخذ تعليقها على الموضوع كما تقضيه الأصول المهنية التي عادة ما نجدها في الصحف المهمة ومنها "الرياض".

متوسط مواعيد محكمة الرياض لا يتجاوز 20 يوماً

أود أن أوضح المعلومات الصحيحة فيما ورد:

أولاً: فيما يخص الموعد المحدد من المحكمة العامة بالرياض المذكور بالتقرير "والذي تجاوز السنة"، أفيدكم بأن المعلومة المذكورة مغلوطة وغير صحيحة؛ حيث إنه لا يوجد في سجلات المحكمة مواعيد بهذه المدة، وبالرجوع

لسجلات المحكمة تبين لنا أن النظام الآلي في المحكمة قام بطباعة 15 ورقة موعد بمواعيد تصل إلى سنة نتيجة خلل فني في الحاسب الآلي، وقد تم تعديل هذه المواعيد في اليوم نفسه، وكذلك قامت المحكمة بتبليغ المراجعين بذلك الخلل في اليوم نفسه، وتم إثبات ذلك بمحضر تبليغ.
ثانياً: في شأن تباعد المواعيد، فبالرجوع إلى سجلات المحاكم المذكورة بالتقرير، فقد تبين أن محكمة الأحوال الشخصية في جدة ورد إليها خلال العام الجاري 6732 قضية، ولم يتم تسجيل أي تأخير في مواعيدها سوى أربع حالات امتدت مواعيدها إلى أربعة أشهر وذلك لأسباب نظامية.
ثالثاً: على مستوى معالجة تباعد المواعيد تشير آخر الإحصاءات الصادرة من المجلس الأعلى للقضاء إلى انخفاض ملحوظ في مدة المواعيد في مدينة الرياض، إذ أشارت إحصاءات المجلس إلى أن معدل مواعيد الجلسات القضائية في الرياض أصبح 20 يوماً، بدلاً من 60 يوماً في فترات سابقة. وذلك خلال الربع الأول من العام الجاري 1437ه مقارنة بالربع الأول من العام المنصرم 1436ه، وقد وصلت نسبة خفض تباعد المواعيد في بعض دوائر المحكمة إلى 62 في المئة، كأعلى نسبة من بين الدوائر القضائية، فيما تفاوتت نسبة انخفاض تباعد المواعيد في دوائر أخرى بين 45 و25 في المئة.
رابعاً: فيما يخص طول المواعيد بمحكمتي الأحوال الشخصية في الرياض وجدة، أفيدكم أن معرفة متوسط طول المواعيد لا يقاس على حالتين أو ثلاث من مراجعي المحاكم، وما ذكر في تقرير المحرر اكتسب صفة العموم، وهو مخالف للمؤشرات الإحصائية بالوزارة والتي تشير لتقدم ملموس من ناحية تقارب مواعيد التقاضي وسرعة إنجاز القضايا خلال عام 36 ه عن عام 35 ه، ومع هذا التقدم الذي تظهره المؤشرات إلا أن طموحنا في وزارة العدل لا يقف عند هذا الحد ونعمل في الوزارة على عدد من المبادرات والمشروعات التطويرية التي سيكون لها أثر يلمسه الجميع بإذن الله.
إضافة إلى ذلك فإن القضاة في قضايا الأحوال الشخصية خصوصاً يصدرون أوامر وقتية بالنفقة والحضانة والزيارة ويكون لهذه الأوامر طبيعة الحكم النهائي من حيث إنها واجبة النفاذ حالاً لحين الفصل في القضية لأحد أطراف الدعوى كما في قضايا النفقة والحضانة وزيارة المحضون وغيرها من القضايا التي ترى المحكمة رفع الضرر فيها عن المتضرر (وقتياً) لحين الفصل في الدعوى، ولا يستغرق صدور هذه الأوامر سوى أيام معدودة فقط.
إن إدارة المتابعة الإلكترونية التي أنشأها المجلس الأعلى للقضاء تستثمر البيانات العدلية الإلكترونية بمتابعة دقيقة لأعمال المحاكم والقضاة والنظر في مدى حسن الأداء وفق مؤشرات ومعايير موضوعية عن طريق النظام الإلكتروني المعمول به في المحاكم، وتحليل المعلومات المستخلصة منه للكشف عن مكامن الخلل عبر عدة مؤشرات إلكترونية تقيس الأداء، ويتم بعد تحليل هذه البيانات إعداد تقارير دورية عن كل ذلك وعرضها على المجلس لاتخاذ ما يلزم حيالها.
ونؤكد أننا في الوزارة نسعد بالتواصل والتعاون مع مختلف وسائل الإعلام، ونهتم بما يطرح فيها من مرئيات ومقترحات وملاحظات فهي فرصة كبيرة للاستفادة منها، فنحن في حاجة لنصائح ومؤازرة المهنيين من الإعلاميين لمتابعة مواطن الخلل وفرص التحسين والتطوير.
هذا ما لزم إيضاحه، وتقبل أطيب تحياتي وتقديري».

الجامعة العربية المفتوحة تحتفي بالمرأة في اليوم العالمي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1138108

احتفلت الجامعة العربية المفتوحة بالمملكة باليوم العالمي للمرأة ممثلا في المجلس الطلابي بقسم الطالبات بالمقر الجديد للجامعة بالرياض.
وفي بداية الحفل القت مسؤولة القسم النسائي شيمة العتيبي كلمة استعرضت فيها ابرز القفزات العلمية والتنموية التي حققتها المرأة السعودية مؤكدة انها تعيش عصرها الذهبي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود –حفظه الله– حيث تحظى بكافة أشكال الدعم والتمكين في مختلف مجالات الحياة.
وتناولت العتيبي في كلمتها مسيرة الجامعة العربية المفتوحة وما قدمته من أجل ان تتمكن المرأة من مواصلة مسيرتها التعليمية الجامعية حيث عملت الجامعة على توفير كافة الوسائل والسبل امام المرأة لتتمكن من الالتحاق بالجامعة

والحصول على الدرجة العلمية، حيث تتيح الجامعة للمرأة الالتحاق بالدراسة دون النظر إلى عمرها الزمني او مدة انقطاعها عن الدراسة، او وضعها الاجتماعي، او المادي، ما ساعد الكثيرات من النساء على الالتحاق بالجامعة ومواصلة الدراسة والتفوق في التحصيل العلمي والتخرج بمراتب عليا وهو ما يحقق رسالة الجامعة النبيلة، حتى اصبحت المرأة في الجامعة العربية المفتوحة عنصرا مهماً من مكونات الجامعة وبلغ عدد خريجي الجامعة ثلاثين الف طالبا وطالبة جلهم من النساء عقب ذلك القت المدربة عواطف نجم محاضرة بعنوان "إلهام ونجاح" تناولت فيها ابرز العناصر الإبداعية التي تجعل من المرأة عنصرا فاعلا في التنمية وتحقق المزيد من النجاح.

ثم توالت فقرات الحفل حيث قدم مجموعة من الطالبات في نادي الموهبة والإبداع مواهبهن التي تباينت بين القصائد الشعرية والخواطر الإبداعية والإنشاد.

عقب ذلك قدمت إحدى الطالبات محاضرة بعنوان "نساء غيرن التاريخ" استعرضت فيها نماذج من قصص حياة عدد من النساء والصحابيات الجليلات اللواتي اسهمن بدور فاعل في بناء الحضارة العربية والاسلامية على مر العصور.

كما تخلل الحفل من المسابقات الترفيهية وأقيم معرض على هامش الحفل في البهو الرئيس لقسم الطالبات تضمن نماذج من الأعمال النسائية.

• تخصصي الطائف" ينظم • ندوة الأخطاء الدوائية"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1138114

لطائف – حسن الغامدي

نظمت إدارة الرعاية الصيدلانية بمستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بمحافظة الطائف، الندوة العلمية الأولى المعتمدة من قبل الهيئة السعودية للتخصصات الطبية والتي جاءت بعنوان "التفاعلات الجانبية للأدوية .. والأخطاء الدوائية"، وذلك بحضور مساعد مدير المستشفى للشؤون الفنية د. أحمد الزايدي ومدير ورؤساء الأقسام بالمستشفى وصحة الطائف.

وشدد د. أحمد الزايدي على أهمية أن تحقق الندوة الفائدة المرجوة في نقل المعرفة والخبرات والمعلومات والمستجدات العلمية في هذا المجال، حتى نرى صداها واقعا يستفيد من المشاركين من الكوادر الطبية والفنية والتمريض بالندوة، في تطوير وتحسين الخدمات الصحية والدوائية بصورة تنعكس إيجابا على المريض.

وقال مدير إدارة الرعاية الصيدلانية د. أحمد العتيبي ان الندوة تستهدف تعريف الممارسين الصحيين بالأخطاء الدوائية وكيفية حدوثها وإمكانية الوقاية منها، وأسبابها التي تعتبر نتيجة خلل في مرحلة ما من مراحل استخدام الدواء والذي قد يسبب أو حتى يؤدي إلى استخدام الدواء بصورة غير مناسبة قد تكون سببا في إلحاق الضرر بالمريض.

وأشار إلى أن الأخطاء الدوائية تعتبر أكثر الأخطاء شيوعا التي قد تلحق الضرر بشريحة كبيرة من المرضى، إضافة إلى ما تكبده من خسائر مادية لمعالجة الأضرار الناجمة عن الأخطاء الدوائية، مشدداً على أننا نسعى إلى تحسين برامج السلامة والوقاية من الأخطاء، بما يسهم في رفع كفاءة العاملين وجودة الأداء. وفي ختام الحفل تم تكريم اللجان والعاملين والمتميزين في إعداد التقارير التفاعلات الدوائية، كما شهد حفل تدشين الندوة افتتاح د. الزايدي لمعرض الكتاب الطبي.

الأحوال: استدعاء الآباء المماطلين في تسليم الإثباتات بالقوة الجبرية

حماية للمرأة من الابتزاز في الحصول على سجل الأسرة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/666127

مرام مبارك- جدة - تصوير - منى جداوي

شرع فرع وكالة الأحوال المدنية بجدة في تطبيق الإجراءات القانونية حيال المماطلين من الآباء في تسليم الإثباتات الرسمية لطليقاتهم وذلك تسهيلا لإجراءات استخراج سجلات الأسرة المنفصلة حماية للأمهات وأبنائهن من الابتزاز والضياع. أكد ذلك مصدر في فرع جدة، مشددا على انه في حال رفض بعض الآباء تزويدها بشهادات الميلاد مثلًا أو أي من الإثباتات الرسمية فإن هناك إجراءً قانونيًا يُتخذ بحق هذا الأب ويتم استدعاؤه بالقوة الجبرية عن طريق الشرطة.

وأضاف: أن الوكالة أتاحت للمرأة إضافة أبنائها إلى سجل العائلة شريطة إحضارها لهويتها الوطنية وتبليغ الولادة من المستشفى الذي ولدت فيه دون الرجوع إلى الوالد في حال كان متكاسلا أو لديه ظرف يمنعه من التسجيل.

لافتا إلى أن جميع تلك القرارات جاءت لخدمة المرأة وتسهيل أمورها وحمايتها من ظلم وابتزاز الزوج وحماية لأبنائها من الضياع والشتات بسبب عدم حصولهم على هوية وطنية تضمن لهم حقوقهم في بلدهم.

نهاية المماطلة

وتعليقًا على هذه القرارات, تقول آمال الخالدي: بالفعل رأينا النور بعد ما كنّا نعاني أشد المعاناة نحن المطلقات, ففي السابق كنت استميت حتى أحصل على دفتر العائلة من طليقي لتسجيل أبنائي في المدارس وابنتي الكبرى تأخرت سنتين عن المدرسة بسبب مماطلة والدها في إحضار الإثبات الرسمي, والآن لم نعد بحاجة إلى السجل الذي يحمله وأصدرت لأبنائي سجل أسرة منفصل جنبنا الكثير من المشكلات والمعوقات.

وداعا لضغوط المطلقات

وفي ذات السياق تقول أم مروان: عندما انفصلت عن زوجي وكان ابني يعاني من روماتيزم في القدمين ولأنني اختلفت معه في حضانة الابن بدأ بأسلوب الضغط عليّ بأن منع عني سجل الأسرة بالتالي تكبدت خسائر كبيرة في معالجة ابني ومتابعة حالته في المستشفيات الخاصة لأنه يفتقد إلى ما يثبت أنه مواطن سعودي, وحاولت مرارًا وبطرق مختلفة ودّية وقانونية في الحصول على سجل الأسرة لعلاج ابني في المستشفيات الحكومية إلا أنني لم أجد أيّة نتيجة ومضت السنين في المماطلات والمعاملة العدائية من طليقي, وعندما بدأت الأحوال المدنية في تطبيق قرار سجلات الأسرة المستقلة للأم المنفصلة هرعت فورًا لاستخراجه وإنهاء معاناة ابني ومعاناتي في التعاملات الحكومية وتم ذلك بكل يُسر وسهولة.

حزمة التسهيلات

يشار إلى ان وزارة الداخلية ممثلة في وكالة الأحوال المدنية استحدثت مؤخرًا حزمة من القرارات التي أنصفت المرأة السعودية على وجه العموم والمطلقات والأرامل على وجه الخصوص، حيث اقتضى القرار السماح للأم المُعيلة سواء كانت مطلقة أو أرملة باستخراج بطاقة سجل أسرة خاصة لها ولأبنائها غير سجل الأسرة الموجود عند الزوج, وذلك تسهيلا لأمور الأمهات المُعيلات وأبنائهن في مراجعات الدوائر الحكومية والمستشفيات والتعليم ونحوها.

كما أصدرت وكالة الأحوال المدنية سجلات أسرة منفصلة لكل زوجة وأبنائها في حال كان الزوج مُعدّدا حتى تستطيع كل أم وأبنائها التصرف في شؤونهم بشكلٍ مستقل دون الانتظار حتى يحصلوا على سجل الأسرة الذي تستخدمه الأسرة كاملة في تسيير أحوالهم الرسمية.

كما أتاحت الأحوال المدنية للأم المطلقة أو الأرملة باستخراج سجل أسرة واحد في حال كانوا أبناءها من أكثر من أب.

• شباك سيار" يخدم ذوي الاحتياجات في مركباتهم بجوازات الطائف

المصدر: جريدة المدينة الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/666128

سعد العنيني - جدة تصوير-عبدالعزيز المالكي
دشنت جوازات منطقة مكة المكرمة ممثلة بجوازات محافظة الطائف خدمة شباك سيار تحت شعار «مكانهم لهم» لذوي الاحتياجات الخاصة حيث يخدم الشباك هذه الفئة في مركباتهم دون الحاجة إلى تكبد العناء والنزول إلى مقر الإدارة،بعد أن تم تخصيص مسار لهم وهم في مركباتهم ومواقف تحت شعار «مكانهم لهم».
وأكد مدير جوازات المنطقة اللواء خلف الله الطويرقي أن التدشين يأتي كخطوة أولى لتقديم أفضل الخدمات لهذه الفئة وسيتم تعميمها في كافة محافظات المنطقة قريبا حيث لايزال العمل جاريًا على إيجاد المواقع المناسبة في جوازات المحافظات.
وأضاف: إن الجوازات تقدم خدماتها لهذه الفئة سابقًا من خلال مكتب داخل الادارة ولكن حرصا منا للوصول إلي رضاهم والتسهيل عليهم فإنه تم تدشين هذا الشباك ليقدم خدماته لهم بكل يسر وسهولة دون الحاجة إلي نزوله من مركبته وعناء البحث عن موقف، وطالب الطويرقي الجميع بضرورة التسجيل في «أبشر» للاستفادة من خدمات الجوازات بكل يسر وسهولة.

55 ٪ من الوظائف يشغلها وافدون.. والمملكة رابع دولة مستضيفة للعمالة

إصرار حكومي لرفع نسب التوطين قبل2020

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160317/Con20160317829595.htm

مريم الصغير (الرياض)
كشفت وزارة العمل عن وجود إصرار حكومي يهدف إلى إحلال السعوديين في الكثير من الوظائف التي تحتلها العمالة الوافدة خلال الخطة الخمسية الحالية على أن يكون عام 2020 محققا نسبة كبيرة من عمليات التوطين.

أكد وزير العمل مفرج القحطاني أن التحدي الأكبر أمام الشعب السعودي هو إيجاد مقعد في الصف الأول، فلم يعد له الخيار بأن يكون في الصف الثاني، فالملك سلمان وولي عهده وولي ولي عهده قرروا أن نكون في الصف الأول، وبالتالي على المجتمع السعودي قاطبة أن لا يقبل بغير ذلك.

وأوضح القحطاني في كلمته بالملتقى السعودي الأول لتوليد الوظائف والمعرض المصاحب له (وظفني) برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن سلمان الرئيس الفخري للجمعية السعودية للإدارة أن توجيه القيادة هو إعادة وتمكين العامل السعودي للمساهمة بفاعلية في سوق العمل السعودية، في ظل متابعة دقيقة للمؤشرات والقياسات المستهدفة.
وأشار إلى أن الحديث عن بطالة في مجتمع يملك سوق عمل يستوعب تسعة ملايين عامل وافد فأكثر يعد معادلة مركبة، تتطلب حلحلة عاجلة لتغييرها، وإعادة الوجه السعودي المنتج للسوق المحلية، لافتا إلى أن الشابات والشباب السعودي يتمتعون بكفاءات إدارية منتجة ورفيعة المستوى، وهم بحاجة إلى فرصة للمشاركة بفاعلية، مضيفا: لا نريد التوطين غير المنتج، لا نريد السعودية غير المنتجة، نريد أن يكون الشباب السعودي على قدر المسؤولية.
من جانبه قال رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للإدارة ناصر التويم: يأتي هذا الملتقى مواكبا لرفع وتيرة العمل على كافة القطاعات، فملف البطالة أحد المعادلات الصعبة إذ تعد المملكة رابع أكبر دولة مستضيفة للعمالة الوافدة على مستوى العالم، في وقت تتعدى فيه نسبة البطالة 11 %، ولا يزال الوافدون يستحوذون على 55 % من الوظائف التي يولدها الاقتصاد السعودي.
ولفت إلى أن مبادرات الجمعية تتماشى مع أجندة الرؤية الملكية التي تقتضي الريادة في كافة مواقع المسؤولية، مشيرا إلى ضرورة التحول من الاقتصاد التقليدي إلى المعرفي ومن الريعي إلى التنموي ومن الإدارة إلى القيادة ومن الوظيفة العقيمة إلى الوظيفة المولدة والتحول من البطالة الكبيرة إلى البطالة شبه الصفرية، وبالتالي فإنه انسجاما مع برنامج التحول الوطني سوف نطرح أفكارا عملية، مؤكدا أن تبنى 50 % من الطروحات سيؤدي بنا إلى حد أدنى من البطالة الصفرية.
وفي إطار الفعاليات؛ أكدت الهيئة العامة للإحصاء أن توفير بيانات تفصيلية عن قوة العمل الوطنية والوافدة مصنفة حسب الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية يُعد من الأهداف الرئيسية للمسح كونه يوفر بيانات عن البرامج التدريبية للباحثين عن عمل، ومعرفة التركيب المهني للمشتغلين حسب متوسط أجورهم الشهرية.

هيئة المحامين تتجاهل السيدات في مجلس إدارتها

المصدر: جريدة الوطن الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=256406&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي
خيبت هيئة المحامين السعوديين آمال 70 محامية مرخصة رسميا على مستوى المملكة، في الدورة الأولى للهيئة واقتصر اختيار الـ12 عضوا فيها من المحامين الرجال كأعضاء مجلس الإدارة دون أن يكون هناك التفات لاختيار محامية تمثل كل المحاميات الأخريات من جميع المناطق لإيصال أصواتهن وعرض العقبات التي يعانون منها في المحاكم.
وأكد مصدر عدلي لـ"الوطن"، أن هيئة المحامين السعوديين قامت باختيار أعضاء مجلس الإدارة للهيئة من المحامين وعددهم 12 محاميا، دون أن يكون هناك التفات لاختيار عضوة من المحاميات لتمثلهن أمام هيئة المحامين وإيصال أصواتهن ومشكلاتهن التي يتعرضن لها في المحاكم.
خصوصية المحاميات
أوضحت المحامية بيان زهران لـ"الوطن"، أن مشكلات المحاميات مختلفة عن المحامين من ناحية التدريب والتأهيل، مشيرة إلى أن المحاميات يحتجن لأساليب معينة للتأهيل تختلف عن الرجل وتتضمن خصوصية المحامية بصفتها امرأة، إذ يراعى توفير البيئة العدلية في المحاكم التي تناسب خصوصية المحاميات، فجميع الأمور التي تشكل معاناة للمحاميات لا يكون المحامي على علم ودراية بها، لذلك وجود محامية تكون ممارسة للعمل حتى تستطيع نقل معاناة المحاميات وطلب إيجاد حلول لتلك الأمور.
وأكدت زهران أنه لا توجد مشكلات أو عقبات في دخول المحاكم ولكن هناك ملاحظة لابد من أيجاد حلول لها، إذ تعاني المحاميات من عدم توفير غرف لانتظار المحاميات مساواة بالمحامين الذين يخصص لهم غرف للانتظار، موضحة ماعدا المحكمة الجزائية في جدة تم وضع غرفة لانتظار المحاميات وهذه كانت مبادرة من لجنة المحامين.
عوائق التدريب

أما ما يخص التدريب والتأهيل قالت زهران إن خريجات أقسام القانون عددهن سنويا 800 خريجة من 10 جامعات بكل المناطق وعلى الرغم من ارتفاع عدد خريجات قسم القانون "المحاميات" إلا أنه لا يوجد أماكن استيعابية لتدريبهن وتوظيفهن ويعود ذلك لأسباب عدة من ضمنها أن نظام المحاماة نص أنه لابد على المحامية الممارسة وصاحبة المكتب التي تقوم بتدريب محامية خريجة، ولكي تتمكن من تسجيلها في وزارة العدل أنها متدربة لابد أن يمضي على رخصة المدربة 5 سنوات، مشيرة إلى أن المحامين لا يفضلون تدريب المحاميات، إذ يتطلب أن يوجد قسم نسائي تابع لمكتب المحامي المدرب.

بدورها أوضحت المحامية أنوار الحربي أن وجود محامية في هيئة المحامين بحيث تمثل جميع المحاميات من الأمور الضرورية التي ستساعد في إيجاد حلول لبعض العقبات التي تواجهن.

"الوطن" اتصلت بالمتحدث الرسمي لهيئة المحامين الدكتور أحمد الصقيه، للاستفسار عن أسباب عدم اختيار عضوة تمثل المحاميات في هيئة المحامين لكي تكون صوت المحاميات لإيصال مشكلاتهن التي يعاني منها 70 محامية في أروقة المحاكم، فاعتذر برسالة من جوالة بأنه في رحلة خارج السعودية ولا يستطيع التحدث.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

ينفذه فرع "نزاهة" في مكة المكرمة

"نزاهة" تطلق مبادرة "وطننا أمانة" لتعزيز الرقابة الذاتية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/17/article_1038994.html

«الاقتصادية» من جدة

ينفذ فرع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" في منطقة مكة المكرمة مبادرة "وطننا أمانة" وذلك في إطار تفعيل مشروع التوجهات الاستراتيجية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وتأتي هذه المبادرة متوافقة مع تنظيم الهيئة التي تقضي بنشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره وآثاره وبأهمية حماية النزاهة وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في هذا الشأن.

وتسعى الهيئة من هذه المبادرة إلى تحقيق عديد من الأهداف المقترحة وفق استراتيجيات تطبيقية معينة لتفعيلها من قبل الجهات المشاركة فيها.

وتضمنت الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الهيئة من خلال هذه المبادرة العمل من أجل تأكيد أن حماية النزاهة واجب مشترك على الجميع دون استثناء ويمكن تطبيق ذلك بإقامة حلقات نقاش وورش عمل تتناول ظاهرة الفساد وآثاره الجانبية إضافة إلى تنظيم معارض وملتقيات وأركان توعية والتواصل الإلكتروني مع الشركاء في المبادرة للتعريف بالاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة, ومكافحة الفساد وتنظيم الهيئة من خلال الشبكة الداخلية لكل جهة وكذلك العمل مع الجهات الرسمية بهدف التأهيل والتدريب في القضايا المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

كما تضمنت الأهداف بيان أهمية حماية النزاهة في المجتمع ودورها في تسريع وتيرة التطور والتنمية في المجتمع وذلك بتفعيل وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية بخطورة الفساد وآثاره الاجتماعية والاقتصادية, وإنتاج مشاهد وفواصل توعوية تسهم في تعزيز قيم النزاهة إضافة الى توزيع ونشر المطبوعات والإصدارات ذات الصلة بقيم النزاهة ومكافحة الفساد.

شددت أهداف المبادرة على تعزيز القيم الوطنية من خلال برامج إعلامية وتوعوية متنوعة تسهم في تعزيز النزاهة ورفع مستوى الرقابة الذاتية لدى المجتمع ويكون ذلك بعمل استطلاعات واستفتاءات الرأي العام المحدودة عن مستوى الخدمات في المواقع الإلكترونية للجهات المشاركة إضافة إلى وضع مؤشرات إلكترونية مبسطة لقياس مدى رضا العميل لدى الجهات المشاركة , إلى جانب تنفيذ دورات تدريبية لنشر ثقافة الجودة والإتقان وقواعد السلوك الوظيفي داخل المؤسسة.

وتسعى أهداف المبادرة إلى تحقيق نشر الوعي بمفاهيم السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة وذلك بالقيام بدورات تدريبية وورش عمل تتناول محاور العمل على تعزيز أخلاقيات الوظيفة العامة وتوضيح مفاهيم الفساد ودور المؤسسات المجتمعية في تعزيز قيم النزاهة وأثر الفساد وخطورته على المجتمع.
كما شملت أهداف المبادرة تعزيز وتشجيع المبادرات الفردية ذات الصلة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بين فئات الشباب والطلاب بالعمل على تعزيز المبادرات للشباب من الطلاب والطالبات من خلال طرح مجموعة من الأنشطة الفردية كمسابقات الأفلام التوعوية ومسابقات فن الكاريكاتير ومسابقات التصوير الفوتوغرافي.

اليوم

حتى لا تُهضم حقوق العاملات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 3 جماد ثانى 1437هـ - 13 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/665372

سمر الحيسوني

من أهم المواضيع التي تناولتها في مقالات سابقة حق المرأة العاملة ،واليوم أطرح الموضوع بشكل توعوي أكثر بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، فحقوق المرأة العاملة من المواضيع الهامة، والمغفل عن حقيقتها رغم كثرة طرحها في الساحة الإعلامية. فهناك تعديل على بعض البنود المتعلقة بالحقوق الخاصة بالمرأة في نظام العمل السعودي الجديد، منها في النظام السابق بتاريخ 1389/9/6، نص المنظم في المادة 160 والتي تتكلم عن نطاق عمل المرأة على منع الاختلاط صراحة، بقوله (ولا يجوز بحالة من الأحوال اختلاط النساء بالرجال في أمكنة العمل وما يتبعها من مرافق ونحوها) أما نظام العمل الجديد فلم ينص على منع الاختلاط بين الرجال والنساء في أماكن عمل النساء، ويعود ذلك الى ما ذكر في المادة الرابعة وجوب تطبيق أحكام الشريعة على العامل وصاحب العمل، وقد رعى ديننا الحنيف حقوق المرأة والحفاظ على خصوصيتها ومن هذا المنطلق عملت الأنظمة السعودية. أما بالنسبة للحقوق المتعلقة بالحمل والولادة «الإجازات» فحسب المادة 151 كانت إجازة الحمل هي إجازة اختيارية يحق للعاملة طلبها أو الإعراض عنها، أما بالنسبة للنظام الجديد (للمرأة العاملة الحق في إجازة وضع لمدة الأسابيع الأربعة السابقة على التاريخ المحتمل للوضع، والأسابيع الستة اللاحقة له، ويحدد التاريخ المرجح للوضع بوساطة طبيب المنشأة، أو بموجب شهادة طبية مصدقة من جهة صحية ويحظر تشغيل المرأة خلال الأسابيع الستة التالية مباشرة للوضع) إذن أصبحت إجازة الوضع إجبارية، لكلا الطرفين، بحيث لا يجوز للمرأة العودة للعمل قبل قضائها ويحظر على صاحب العمل تشغيل المرأة خلال هذه الفترة، كما أنه جعل التصديق من جهة صحية مطلقة.
من حقوق المرأة في نظام العمل «أجور إجازة الوضع» وقد حددت بما يعادل نصف أجرها، إذا كان لها خدمة سنة فأكثر لدى صاحب العمل، والأجرة كاملة إذا بلغت مدة خدمتها ثلاث سنوات. وقد تحرم من هذا الأجر حسب ما نصت المادة 175 (يسقط حق العاملة فيما تستحقه وفقا لأحكام هذا الباب إذا عملت لدى صاحب عمل آخر أثناء مدة إجازتها المصرح بها، ولصاحب العمل الأصلي -في هذه الحالة -أن يحرمها من أجرها عن مدة الإجازة، أو أن يسترد ما أداه لها). لذلك يجب على كل عاملة في القطاع الخاص الاطلاع على النظام لمعرفة ما لها وما عليها لتجنب ارتكابها خطأ قد يحرمها أحد حقوقها التي نص عليها النظام.
كما أن هناك حقوقاً للمرأة متعلقة بالرضاعة فلها ساعة يومياً تحسب من ساعات العمل لإرضاع طفلها. كما عدل النظام الجديد إجازة المتوفى عنها زوجها إذا كانت مسلمة فلها إجازة عدة بأجر كامل أربعة أشهر وعشرة أيام ولها الحق في تمديدها إجازة بدون مرتب إذا كانت حاملاً خلال هذه الفترة.
عمل المرأة السعودية في الآونة الأخيرة أصبح يقابل من المجتمع بالاحترام والتقدير، فيجب على أصحاب العمل الالتزام بتنفيذ النظام ومنح العاملات حقوقهن، فجميع المزايا التي منحت للمرأة في هذا النظام وميزتها عن زميلها الرجل لهي دليل على حاجة العمل لوجود العنصر النسائي، لذلك أتمنى الاهتمام أكثر بمتابعة تنفيذ النظام من قبل الجهات المختصة حتى لا يهضم حق المرأة من قبل أصحاب العمل في القطاع الخاص.

أحياناً... (ضمان اجتماعي)

المصدر: جريدة الحياة الاحد 3 جماد ثانى 1437هـ - 13 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Abdulaziz-Al-Swiad/14423303

عبدالعزيز السويد

حقق الربط الإلكتروني بين أجهزة حكومية نتائج مفيدة في الكشف عن مخالفين لشروط الضمان الاجتماعي، ففي العام الماضي أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية دفعة من هؤلاء، وقبل أيام أعلنت دفعة ثانية بعد «المرحلة الثانية» من الربط الإلكتروني.

ولست أعلم هل الأرقام الأخيرة تراكمية مضاف إليها ما سبق إعلانه أم أنها جديدة؟

كشف عن أملاك من صكوك وسجلات تجارية لحالات مستفيدة من الضمان، لكن نركز على عدد كبير من العمالة بكفالة بعض الحالات.

الطريف أن الوزارة كانت مع وزارة العمل تحت سقف واحد في يوم من الأيام، ومن الحالات المتطرفة كما صدر من الوزارة «أن من يمتلكون زيادة في عدد العمالة عن المعدل المسموح به بلغ 56.054 ألف شخص بعضهم تجاوز عدد العمالة لديه العشرات، وجاء أعلى خمسة من المستفيدين المسقطين أحدهم لديه ١٢٠ عاملاً، والثاني ٧٤ عاملاً، والثالثة سيدة لديها ٥٧ عاملاً، والرابعة سيدة لديها ٥٥ عاملاً، والخامسة سيدة لديها ٤٦ عاملاً، إضافة إلى أربع سيدات كشفت البيانات أن لدى الأولى ١٨ سائقاً، والثانية ١٦ سائقاً، والثالثة ثمانية سائقين، والرابعة سبعة سائقين».

تبدو الصورة كوميدية، فهناك من يبحث عن سائق واحد، وسيدة لديها 18، «طيب أين يعملون وكيف؟».

في مقالات سابقة حذرت في هذه المساحة من التجزر الحكومي، أي عزلة كل جهاز عن الآخر، والربط ربما يخفف من أضرار هذا التجزر، ويمكن تصنيف هذا بالتجزر القديم، لكن الحديث والمستقبلي كامن في تجزر الخطط والتنافس حولها، ومن ينفذها، وأسلوب التنفيذ، هذا في العام، أما في قضايا الضمان فلا شك في أن من يستغلون أموال الزكاة من دون وجه حق أكبر قاعدة من مستفيدين خالفوا الشروط، لتفتح وزارة الشؤون الاجتماعية ملف الجمعيات الخيرية، وجمعيات متخصصة في ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن يديرها وحساباتها، أيضاً هي تتلقى أموال زكاة، فإذا كانت الجهة الحكومية بمثل هذه الحال من الخروق والأخطاء والمخالفات من مستفيدين وموظفين، فكيف هي حال جمعيات!؟

مستفيدون بلا حق من "الشؤون الاجتماعية"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 5 جماد ثانى 1437هـ - 14 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/14/article_1038253.html

كلمة الاقتصادية

كشفت المرحلة الثانية من الربط الإلكتروني عما يزيد على 70 ألف شخص غير مستحقين للضمان وأدى ذلك إلى كف يد ستة موظفين وإجراء التحقيق مع 30 آخرين، بل إن بعض المستفيدين من الضمان الاجتماعي يمتلكون سجلات تجارية

ورخصا مهنية وأعدادا زائدة من العمالة وبعضهم موظفون وبعضهم يقيمون في الخارج، فضلا عن ثبوت وفاة بعض المستفيدين.
ومن الواضح أن وزارة الشؤون الاجتماعية تمضي قدما نحو التدقيق في كل البيانات الشخصية والمعلومات لكل مستفيد باستخدام الربط التقني مع الجهات الحكومية والخاصة وكشف حالات التحايل والتلاعب واتخاذ الإجراءات القانونية بحق الموظفين والموظفات الذين أخذوا من أموال الضمان دون وجه حق بل استعادة جميع الأموال منهم بقوة النظام.
ورغم هذه الإجراءات فإن المجال مفتوح للاعتراض من خلال مكاتب الضمان الاجتماعي المنتشرة في مدن وقرى المملكة وعددها 117 مكتبا بعد استيفاء الشروط وتحديث البيانات لدى الجهات المختصة ومن هؤلاء من كانت إقامتهم بسبب مرافقة لمريض أو دراسة فيلزمهم إحضار ما يثبت ذلك لإعادتهم للضمان وفرض هذه الإجراءات.
لضمان وصول أموال الزكاة لمستحقيها حيث إن معظم الأموال المخصصة للضمان الاجتماعي هي أموال زكاة لا تحق لقوي مقتدر كما نص الشرع والنظام.
وليست المشكلة في توافر الموارد المالية ولكن في الطريقة الصحيحة لإدارتها حتى نضمن وصول المستحقات إلى أهلها، لذلك فإن الضمان الاجتماعي هو إحدى أهم المؤسسات التي تبنتها الدولة وسعت إلى تطوير خدماتها، ذلك أنها المؤسسة القادرة على الوصول إلى المحتاجين، سواء كانوا من العجزة أو كبار السن أو الأرامل والمطلقات والأيتام، والمهجورات، والمتغيب عائلهن. وتعمل مؤسسة الضمان من خلال مكاتبها المنتشرة في مختلف مناطق المملكة وعددها 94 مكتبا، تستخدم الوسائل والأجهزة التقنية المتقدمة في مجال تقديم خدماتها.
إن مقدار الإعانة المخصصة للجمعيات والمؤسسات الخيرية من قبل الوزارة يبلغ أكثر من 450 مليون ريال، كما يبلغ عدد الجمعيات الخيرية 621 جمعية و 89 مؤسسة خاصة تقوم الوزارة بالإشراف عليها ودعمها ماليا وإداريا وفنيا، علاوة على تقديم الدعم والمشورة الفنية لها، وهناك دور تقوم به الجمعيات الخيرية في مساعدة المحتاجين من خدماتها بمبالغ تتجاوز مليارا و600 مليون ريال سنويا، إضافة إلى دور الجمعيات التعاونية المسجلة رسميا وعددها 170 جمعية تعاونية، وهناك إقبال على تأسيس المزيد من التعاونيات بمختلف أنشطتها.
إن وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة تهتم بكل ما يتعلق بالرعاية الاجتماعية وإسهاماتها والفئات، التي تخدمها من الأيتام والأحداث والمسنين والمعوقين وغيرها من الفئات المحتاجة الأخرى وهو جهد سيؤتي ثماره متى تم تفعيل الدور الرقابي والإشرافي واستخدام التقنية الحديثة والتحقق من انطباق الشروط من أجل أن يستفيد فقط من تنطبق عليهم الشروط، وهي مهمة لن يكفي فيها الاعتماد على الوعي؛ بل يجب أن يتم الانطلاق من عدم التساهل في حالات الاحتيال لغير مستحقي الزكاة.

التطرف بين حقوق الإنسان والحيوان

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 5 جماد ثانى 1437هـ - 14 مارس 2016م
http://www.alyaum.com/article/4125504

سكينة المشيخص

التطرف فكر سلبي، ينشأ كتعويض عن نقص عقلي وذهني في الحالة الإيمانية التي تسلّم بقطعيات من اجتهاد آخرين، يختطفون العقول ويسلبونها القدرة على الفكر، فكل إنسان ينبغي أن يفكر ولا يوجد من لا يفكر؛ لأنه في هذه الحالة يتماس مع الطبيعة الحيوانية الخاملة عقليا. ولذلك، بمجرد وصول الإنسان إلى مرحلة الوعي السيكولوجية وهي سن الخامسة يخرج من حالة التعادل الفكري بين عدم التفكير والتفكير، وحين يفكر سلبيا يصبح أدنى مرتبة من الحيوانية التي لا تضبطها الضوابط القيمية والإنسانية والاجتماعية وحتى الدينية.
عدائية التطرف والمتطرفين، في فعلهم وقولهم، إما أن تبرز في جرائم إرهابية صريحة ومباشرة تستهدف الأبرياء ومؤسسات المجتمع، أو في قولهم الذي يسيئ إلى الآخرين ومعتقداتهم، وتلك العدائية غريزة بهيمية أكثر منها إنسانية، ما يجعل كل متطرف مشروعا متوحشا خارجا من النطاق الإنساني، ولكن دون إمكانية عدم محاسبة، لأنه طالما يزعم بإنسانيته فإذن هو مقيد ومضبوط بالضوابط الإنسانية، إلا إذا ثبت يقينا أنه فاقد الأهلية العقلية، بإصابته بمس من الجنون، وعليه، لا يمكن أن يلتقي في الإنسان نزعة متطرفة وعقل سويّ بأي حال من الأحوال.

هل المتطرف مستحق لكل معطيات حقوق الإنسان؟ ذلك في اعتقادي يتوقف على ثباته على خياراته، فإن رأى انتفاء توافقه الإنساني فهو يستحق حقوقا أخرى، وإن رأى توافقا فإنه يتحول الى الحالة الإنسانية الشاذة عقليا ونفسيا وتتطلب إقصاء من المشهد الإنساني والفكري، باعتباره والوباء سواء، أو قنبلة بشرية قابلة للانفجار في أي وقت طالما احتفظ بخياراته العقلية دون تغيير إيجابي يتوافق مع سلامة الناس، إذ أن أحد أهم الشروط الإنسانية أن يتوافق الفرد مع المجموع البشري بحد يتناسب مع الحرص على سلامهم واستقرارهم دون نفور وعدائيات متوحشة.
في الطبيعة قانون مثير للاهتمام، يقول إنه لا يوجد عقاب وإنما عواقب، فكل تصرفات تتضاد مع الرؤية الإنسانية تستدعي عواقب مانعة للشذوذ العقلي، لأن ذلك تترتب عليه خيارات من إنتاج عقلي سلبي هي الوحشية، قولا وفعلا، ولأن الفكر اختيار بين بدائل، فإن البدائل التي يتم اختيارها إذا كانت سلبية وغير متوافقة أو متفقة مع الخيارات الجمعية، فإنها تطفح سلوكا نيئا وقبيحا أوله الكلام والتعنت الذهني في تحديد المواقف، وذلك ما يجب أن يبدأ معه البحث عن الكوامن التي تطفح في منطوق بعض الناس الذين يضمرون تطرفا لا تواريه سوءات القول، سواء كان ذلك كلاما مرسلا أو مكتوبا في «تويتر» والشبكات الاجتماعية التي تفضح ابتداء اتجاهات أولئك، وتضعهم في أول الطريق مع رفاق التوحش الإنساني من المتطرفين والمختطفين ذهنيا.

القانون هو الحل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 جماد ثانى 1437هـ - 14 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/665583

أيمن بدر كريم

«بتطبيق القانون العادل والصارم، لا يمكن لكائن مَن كان التطاول أو التعدّي على حقوق غيره»، بهذه الكلمات بدأت إحدى القارئات رسالتها التي وصلتني عبر بريدي الإلكتروني بعنوان «القانون هو الحل»، كمختصر مفيد لعلاج عدد من قضايا المرأة السعودية، حيث مضت تقول: «كثيرون يحاولون الوقوف ضد عمل المرأة ومشاركتها الاجتماعية، ولا أدري لماذا يلجأ أولئك للتقليل من شأن المرأة بشكل عام؟! هل لعوامل نفسية أو خوف مرضي أم رغبة في دوام الانتفاع بسيادة الثقافة الذكورية؟!.
وأضافت: «المرأة السعودية، أثبتت جدارتها في المجتمع بوصفها نصفه الأجمل، ليس بإدارة المنزل وتربية الأطفال فحسب، بل أيضا بالعمل وخوض المهن التي يراها بعضهم حكرًا على الرجال، فعندما تعلّمت المرأة السعودية، حصلت على مراتب وشهادات عليا شرّفت بها وطنها وأثبتت قدرتها على تخطي الحواجز الموروثة، وكسر قيود فكرية عقيمة، فكم من امرأة عاملة تقدّمت في مجال العلم والاختراعات على ذكور لا همّ لهم إلا تحقير مكانتها من خلف شاشات الأجهزة الحديثة، وهم «منسدحون» عالة على مجتمعهم».
واختتمت القارئة رسالتها بتساؤلات وجيهة، أترك لكم حرية الإجابة عليها: «لماذا تبدع المرأة السعودية خارج وطنها في مجالات كثيرة، ولماذا لا يكون إبداعها بتوفير بيئة ثقافية علمية ونظامية لها في وطنها؟!»، لماذا يحاول البعض حرمان المرأة السعودية من حقوقها الإنسانية والاجتماعية ويرون مكانها البيت فحسب، ليتم حصارها في صندوق ضيّق بعيدة عن المشاركة في نهضة بلدها؟! لماذا الخوف من ارتفاع وعي وإدراك المرأة السعودية وقد فتح أولياء الأمور المجالات التعليمية والوظيفية والإبداعية لها؟! لماذا يتم التلويح بورقة الدين والقِوامة عند مُحاولات المرأة الكلام عن حقوقها التي حفظها الشرع الحنيف؟! ومن المستفيد من تصوير عمل المرأة وخروجها من بيتها للعمل والمشاركة الاجتماعية، أنه مشروع انحلال تغريبي وقنبلة فساد موقوتة؟!».
أعتب على كثير من نساء بلدي إلغاء شخصياتهن واقتناعهن بفكرة أن المرأة ليست إلا خادمة مطيعة لذكور عائلتها، مقتنعة بفتات الحقوق، قاصرة عن إبداء الرأي في قضايا مصيرية، محصورة في وظائف لا يسمح لها بتجاوزها، همّها

إرضاء الرجل فحسب، ومتابعته ومراقبته أينما حلّ ورحل منغمسة في مشاعره وكينونته، محتملة أنَفته واضطهاده وتعنيفه النفسي والمادي والجسدي.

سن التقاعد.. والموظف الحكومي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1137546

راشد محمد الفوزان

نقاش سن التقاعد المتداول هذه الأيام، أعتقد أننا من المبكر أن يكون هناك حديث عنه لأي تغيير جوهري، وبرأيي الشخصي ان سن التقاعد يجب أن يرفع للرجل إلى 62 سنة مع خيار 65 سنة، وللمرأة إلى سن 55 سنة بشرط أن تحصل على حق تقاعد لمن أكمل المدة كاملة وهي 60 سنة، لأننا في وضع المرأة نعاني من صعوبة "خلق" فرصة عمل للمرأة في الحكومة أو الوظيفة الحكومية، فوضعية المرأة يجب أن يوضع لها خيار بذلك 55 سنة مع حقوق كاملة، وأدرك مصاعب ذلك لمعاشات التقاعد التي هي تحت أطول خدمة ممكنة للموظف الحكومي حتى لا تصل لمرحلة العجز المالي والتدفق المالي المطلوب، والحلول لذلك برأيي متاحة ومهم دراستها، فنحن في بيئة عمل ترى الوظيفة الحكومية هي المأمن والأمن للموظف وهذا ليس صحيحا إنها فقط الوظيفة الحكومية بل حتى الوظيفة في القطاع الخاص، والأمثلة كبيرة وعديدة فهل هناك من يشك بأن يفصل من عمله من يعمل بشركة كسابك أو الاتصالات أو البنوك أو مئات الشركات؟ لن يكون هناك فصل من العمل للموظف المنتج والمجد والذي يعمل، وحتى وان حصل مضايقة او نحو ذلك، سيكون هو صنع نفسه ويستطيع العمل بأي مكان بحكم أن لديه " قدرة ومعرفة وموهبة وخبرة وغيره كثير" أما من يريد وظيفة حكومية ولا يحاسب أو يطالب كما يتصور فهذا يجب أن ينتهي من فكر أي باحث عن العمل.

سن التقاعد سهل أن نطالب بخفض السنوات وهذا غير جيد أبدا بل أن يعمل الموظف ويكمل 60 سنة بل ويرفع متى كان راغبا وقادرا ليكمل 62 سنة وخيار 65 سنة، لسبب أن خبرته اكتملت وفائدة أكبر، وأيضا أهمية معاشات التقاعد والتأمينات حتى لكي يستمر الموظف، ويكون هناك ميزة مالية برفع السقف ولو بنسبة ضئيلة تشجيعا له، وأن يستفاد من الطاقات البشرية لدينا من الرجال، وأيضا المرأة بفتح مجال العمل لها بتوسع أكبر، ولا نضغط على الموظفة بالدولة للتقاعد لكي يأتي غيرها، القطاع الخاص يستوعب آلافاً من الوظائف، فقط تحت تنظيم وتدريب وتعليم ووعي ونشر ثقافة العمل والقبول بها وبيئة عمل مناسبة، ليس لدينا شح وظائف أو أعمال بقدر حاجتنا للتنظيم لها وقبول العمل بتدرج وتهيئة الكوادر وليس دفعهم مباشرة، والأهم نشر وتوعية للباحثين عن العمل أن القطاع الخاص هو أمن كعمل بشروط الجدية والمثابرة والتطوير لنفسه بعلم ومعرفة وخبرة، ولن يصعب عليه إيجاد عمل متى كان متميزا، هذه قواعد العمل الحقيقية والتنافسية والتطوير.

المرأة وحق الطلاق

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/665785

أمل زاهد

لاشك أن هناك وعياً مختلفاً - عند المرأة نفسها- بقضاياها الملحة نراه يتشكل في مجتمعنا ،ونستطيع رصد تجلياته في مواقع التواصل الاجتماعي ، ومن خلال الآراء التفاعلية على المقالات في مختلف المواقع الإلكترونية .مما يعبر عن حالة مخاض يمر بها المجتمع السعودي ، وتدافع شديد بين الأفكار والرؤى ، فقد انتهى زمن الآراء الأحادية ، والفضاءات الرقمية المفتوحة تتيح اليوم للجميع الانفتاح على تعددية الآراء ، والاطلاع على قراءات مختلفة تقارب قضايا المرأة من زاويا مغايرة لما كرَّسته الثقافة .

أسعد بما أراه من ملامح هذا الوعي ، لأنه لا يضيع حق وراءه مطالب ، ولأن كثيراً من صور الظلم الاجتماعي الواقع على المرأة يتم بختم موافقتها هي عليه ، ورضاها بدور الضحية التي تستعذب سياط جلادها ! فهناك تربة مخصبة ومهيأة لتقبل الظلم عند المرأة نفسها ، وهذه التربة صنعت على يد الثقافة المجتمعية السائدة التي يهيمن فيها العرف والتقليد على حساب الشريعة ومقاصدها الكبرى!

لقد ساد لفترة طويلة تعتيم مقصود على كثير من حقوق المرأة في شريعتنا كحقها في الاشتراط بعقد النكاح ، لتضمن حقوقها وتتوثق من عدم إخلال الرجل بها. وكان الإمام محمد عبده قد قدم رؤية تنويرية في موضوع الطلاق مستمدة من واقعه الاجتماعي وما رآه من ظلم يقع على المرأة ، فيقول: « لا طلاق إلا أمام القاضي أو المأذون وبحضور شاهدين على الأقل وذلك بعد الاستمهال أسبوعاً للتفكير ، وبعد أن يقدم الحكمان واحد من أهله وآخر من أهل الزوجة تقريراً باستحالة العشرة وفشلهما في التوفيق بين الزوجين. « ولا يكتفي الشيخ بذلك ولكنه يضيف :» لا يمكن - مهما ضيَّقنا حدود الطلاق- أن تنال المرأة ما تستحق من الاعتبار والكرامة إلا إذا منحت حق الطلاق ، ومن حسن الحظ أن شريعتنا النفيسة لا تعوقنا في شيء مما نراه لازماً لتقدم المرأة»،.. وهنا يدعو للتحرر من الالتزام بالمذهب الحنفي الذي كان مأخوذاً به في مجتمعه قائلاً : «علينا أن نعمل بمذهب غير الحنفية ، لأنه حرم المرأة في كل حال من حق الطلاق ، حيث قال الفقهاء من أهله (إن الطلاق منع عن النساء لاختصاصهن بنقصان العقل ونقصان الدين وغلبة الهوى) مع أن هذه الأسباب باطلة ، لأن ذلك إن كان حال المرأة في الماضي فلا يمكن أن يكون حالها في المستقبل ، ولأن كثيراً من الرجال أحط من النساء في نقصان الدين والعقل وغلبة الهوى ، أو أن يستمر العمل على مذهب أبي حنيفة ، ولكن تشترط كل امرأة تتزوج أن يكون لها الحق في أن تطلق نفسها متى شاءت وتحت شرط من الشروط ، وهو شرط مقبول في جميع المذاهب.»

ولو نظرنا إلى ما يحدث في قضايا الخلع في مجتمعنا ، والطلاق التعسفي، والتفريق على أساس عدم كفاءة النسب، وإساءة استخدام الولاية والقوامة لتصبح سيفاً مسلطاً على عنق المرأة لأدركنا مدى ابتعادنا عن حقوق المرأة في الإسلام !

ما أحوجنا اليوم إلى مدونة للأحوال الشخصية ، وما أحوجنا إلى فقهاء يساهمون في تحرير خطاب المرأة من إرث العادات والأعراف !

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

دور الجمعيات التعاونية وأهميتها التسويقية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 7 جماد ثانى 1437هـ - 16 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/16/article_1038702.html

كلمة الاقتصادية

في خطوة طال انتظارها، أطلقت الجمعية التعاونية للثروة الحيوانية، مشروعا من عشرة أسواق للحوم الاستهلاكية جميعها في منطقة الرياض. وهذه التعاونيات من نوع المنشآت غير الربحية، فلا يوجد فيها حقوق ملكية لشخصيات سواء أكانت طبيعية أم اعتبارية، وعدم وجود حقوق ملكية يجعل المنشآت التي من هذا النوع تستهدف رضى العميل الذي هو مصدر البقاء والاستمرار الحقيقي، كما أنها لا تستهدف تعظيم الأرباح بقدر ما يكون هدفها تقديم الخدمة الجيدة بأقل سعر للبقاء في السوق. وهذه التعاونيات العشر تأتي في ظل نقاش طويل حول الارتفاع المتواصل في الأسعار، مع عدم استجابة الأسعار للتغيرات العالمية في سعر الغذاء بل حتى التغيرات في سعر صرف الريال، فالمشاريع التعاونية غير الربحية تهدف إلى القضاء على الاختلالات السعرية الموجودة في السوق، وتقديم منافس قوي للقطاع الربحي وكسر الاحتكارات بجهاز اقتصادي قوي ما يوفر للمواطنين بديلا، وسوقا توفر لهم متطلباتهم دون استغلال لظروف العرض والطلب.

فالسعر الذي تضعه الجمعيات التعاونية يسهم كسعر مرجعي. ليس هذا فحسب بل إن هذه المشاريع تقدم فرصا حقيقية للتوظيف ودورا واسعا للقطاع الثالث للعمل في المملكة، كما تسمح بتحقيق مستوى عال من الخدمات التي يشرف عليها المواطنون.

ولعل أهم ما يمكن الحديث عنه في هذه التجربة الجديدة للجمعيات التعاونية "بهذا الحجم" هو قدرتها على إنشاء منافذ سوقية للحوم تغطي حاجة المواطنين بشكل صحي وبسعر مناسب أقل من أسعار الأسواق الأخرى والأسعار الرسمية، وتصل إلى 20 في المائة، كما أشار بذلك رئيس الجمعية التعاونية للثروة الحيوانية، وهو أهم هدف كنا نسعى إليه منذ بدأت أسعار الغذاء العالمية تتصاعد، التي تسببت في جدل واسع حول دور تجار الجملة وتجار التجزئة في زيادة الأسعار بشكل أكبر، حيث لم تتأثر الأسعار بالدعم الذي وجهته الحكومة إلى تلك السلع التي ارتفعت أسعارها بشكل قياسي، وتبادل الجميع الاتهامات التي كان لها انعكاسات عديدة، على المجتمع والإعلام. فالحاجة إلى إنشاء هذه الجمعيات تمثل تجربة ضرورية لكسر حلقات النقاش حول أسباب الأسعار، وهي وإن أتت متأخرة بعض الشيء وما زالت تجربة خجولة، إلا أنها تمثل تحولا في المسار يستحق الدعم والمتابعة.

وكما أشرنا فإن التجربة مهمة وتستحق الدعم، لكن لابد لنا من الاعتراف بأنها لا تزال أقل من طموحات المجتمع والدور المؤمل للقطاع الثالث غير الربحي، فهذه الأسواق التعاونية لا تزال تمثل تجمعا للتجار، وليس المواطنين، فهي لا تماثل جمعيات المستهلكين التعاونية المطبقة في دول مجلس التعاون الخليجي، ولا هي تجربة بعض الدول العربية في التعاونيات الاشتراكية، إنما هي تجمع يضم ملاك ومربي الماشية، فهي تمثل منافذ لهم للبيع المباشر بين الملاك والمواطنين دون المرور بتجار التجزئة والوسطاء. فهي تأمل في تقليص دور السوق التي يسيطر عليها السماسرة، وتهدف إلى التخلص من عبء تكاليف العوائد التي يتحصل عليها السماسرة وتجار التجزئة في الأسواق المعتادة. لهذا نتوقع أن يظهر تأثير هذه الأسواق مباشرة من خلال توفير لحوم بجودة عالية وسعر مناسب مع متابعة أكثر دقة لمصدر التغير في أسعار هذه المنتجات حيث يقل الوسطاء بين الملاك والمستهلك النهائي إلى أدنى حد ممكن.

وكما تستحق التجربة الدعم فإنه لابد من مراقبتها حتى لا تتسبب في إخراج تجار التجزئة من السوق أو الدخول في حرب أسعار هدفها السيطرة على السوق ومن ثم إيجاد كيانات عملاقة محتكرة يصعب تفتيتها أو تقليص حجمها فيما بعد، خاصة أنها تمثل تجمعا من الموردين فلابد من مراقبة جادة لحالة الأسواق وآثار هذه التجربة في الاقتصاد، وحركة الأسعار ومن ثم يمكن تعميم التجربة على المناطق غير المستهدفة حاليا أو تجربة هذه الأسواق على منتجات وخدمات أخرى.

العدالة ونقد الذات

المصدر: جريدة الوطن 7 جماد ثانى 1437هـ - 16 مارس 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=29943

عبدالله المطيري

من حق الإنسان، وربما من الواجب عليه، أن يدافع عن حقوقه بقدر استطاعته. يجب عليه أن يكشف الظلم الذي تعرض له والتمييز الذي واجهه. هذا أمر متفق عليه ولا أظننا نحتاج كثيرا لتأسيس هذا الحق نظريا.

معظم المشكلات التي تواجه الناس تتمثل في معرفة ما هي حقوقه وكيفية حماية هذه الحقوق، أما مبدأ الدفاع عن الذات فهو طبيعي في الإنسان كجزء من طبيعته البيولوجية.

ما أريد الحديث عنه هنا، هو الجانب الآخر من هذا المشهد، وهو موقف الإنسان من الامتيازات التي حصل عليها. أقصد بالامتيازات هنا الفرص التي حصل عليها نتيجة وجوده في تنظيم اجتماعي غير عادل.

على سبيل المثال يحصل الذكور في المجتمعات العنصرية ضد النساء على فرص أكبر من النساء، ليس بسبب جهدهم وجدارتهم، ولكن بسبب وجودهم في مجتمع يميز ضد المرأة.

هنا، لا يشترط للفرد أن يقر هذه الامتيازات غير العادلة، ولكن طبيعة الحياة تفرض عليه أن تدخل هذه العوامل في تعاملاته اليومية.

سؤالي هنا: ما الموقف الأخلاقي من هذه الامتيازات؟ وما أثرها في تفكير الفرد في قضايا العدالة في مجتمعه؟

سأحاول توضيح هذه الأسئلة خلال المثال التالي:

المواطن "س" والمواطنة "ص". المواطن "س" يعيش في مدينة كبيرة تتوافر فيها معظم الخدمات. المدرسة قريبة جدا من البيت بطاقم تعليمي جيد ومستقر، ولن يحتاج مغادرة مدينته للدراسة الجامعية، بسبب توفر جامعات بتخصصات مميزة في مدينته. المواطن "س" يعيش في مدينة يتوافر فيها الإنترنت بسهولة، ويصل الماء إلى منزله خلال مشروع التحلية.

في المقابل، المواطنة "ص" تعيش في منطقة في أطراف البلد. المدرسة تحتاج إلى وسيلة نقل وسائق ذكر. الطاقم التعليمي في المدرسة يتغير بشكل سريع بسبب نقل المعلمات، مما يربك تعليم الطالبات وعلاقتهن مع معلماتهن. أقرب جامعة تبعد مئات الأميال في مدينة أخرى، وستحتاج إلى ولي أمر للانتقال إلى تلك المدينة للدراسة. الإنترنت ضعيف جدا، والمياه لا تصل إلى منزل المواطنة "ص"، ويحتاج أهلها إلى شراء الماء في ناقلات كبيرة بعد انتظار يمتد في أوقات الأزمات إلى ساعات طويلة.

يبدو أنه من الواضح هنا أن المواطن "س" والمواطنة "ص" لا يحصلان على فرص متكافئة في العيش في هذا المجتمع. الأمور أصعب بكثير أمام المواطنة "ص" دون أن تكون لها أي مسؤولية في هذه الصعوبات، سوى أنها ولدت في هذه الظروف.

طبعا هنا، لا بد من التذكير أن المواطن "س" يعاني كذلك من تمييز ضده، فهو مثلا بسبب لون بشرته يعاني من تعامل سلبي في مجال عمله، يحرمه من الحصول على مناصب أعلى يستحقها بحسب إمكاناته ومجهوده.

سؤالنا هنا يتعلق بالواجب الأخلاقي على المواطن "س" حين يتحدث عن العدالة. بمعنى هل تتطلب العدالة من المواطن "س" أن يعلن ويكشف الامتيازات التي حصل عليها مقارنة بالمواطنة "ص" جنبا إلى جنب مع السلبيات التي تعرّض لها؟

المتوقع من "س" أن يعترض على التمييز الذي يتعرّض له ويطالب بتشريع قوانين تحمي حقوقه. ولكن هل يجب عليه كذلك كشف الامتيازات التي حصل عليها كجزء من تحليله وفهمه للعدالة في مجتمعه؟

دعونا نتصور المشاهد الثلاثة التالية: المشهد الأول، يتحدث فيه "س" عن التمييز الذي يقع عليه بسبب لون بشرته، ولكنه يرفض تماما الإقرار بأنه حصل على امتيازات مقارنة بشرائح معينة من المواطنين، وتحديدا المواطنة "ص".
الصورة الحادة للموقف ستكون "لون بشرتي كان سببا في التمييز ضدي، ولكن النساء لا يعانون من تمييز ضدهم".
أتوقع أن الغالبية ستتفق أن المواطن "س" هنا مشغول بمصلحته الشخصية وليس مشغولا بالعدالة. العدالة تتطلب في داخلها النظر إلى حقوق الآخر كما ننظر إلى حقوق الذات.
المشهد الثاني: المواطن "س" يطالب بحقوقه ويسكت عن الامتيازات غير العادلة التي حصل عليها. "س" يسكت عن التفاوت في التنمية بين المناطق، مثلا حين يناقش قضايا العدالة بسبب أنه ينتمي إلى منطقة استفادت من التنمية مقارنة بغيرها. هذا المشهد وإن كان أخف من السابق إلا أنه يثير الريبة في موقف "س" من العدالة. بالنسبة للمواطنة "ص" يبدو المواطن "س" غير مهتم بها، ولا يقدم لها يد العون، وكأنه يقول: نعم، أعتقد أنك تعانين ظروفا أصعب مني، ولكنني لن أساعد في تخفيف هذه الظروف. صحيح أنني لن أقف في طريق دفاعك عن حقوقك، ولكني لن أساعدك أيضا.
عمليا "س" هنا يحافظ على إبقاء "ص" في حالها السيئ، لأنه لا يريد المشاركة في تحسين ظروفها للدفاع عن نفسها.
المشهد الثالث: يدافع فيه "س" عن حقوقه، وفي الوقت ذاته يكشف الامتيازات التي حصل عليها بسبب منطقته وذكوريته. هنا، "س" لا يتحدث بلسان حاله بقدر ما يتحدث بلسان "ص" كذلك. هنا يقترب "س" من الإدراك الحقيقي لمنطق المساواة الضروري لتحقيق العدالة.
التحليل السابق يقوم على فكرة أساسية، وهي أن الجور الذي يقع على فرد أو جماعة، هو في الوقت ذاته امتياز يتحقق لأفراد أو جماعات أخرى.
مثلا حرمان فئة معينة من اعتلاء مناصب معينة، يعني رفع فرص فئة أخرى في الحصول على تلك المناصب. العدالة فرصتها أكبر حين نمسك بطرفي المشهد. الفرصة أكبر حين يتحدث المستفيد عن الامتيازات غير العادلة، لأنه بذلك يعطي شهادة من الصعب التشكيك فيها، وفي الوقت ذاته يعلن أن هذه التقسيمات غير العادلة لم تمنعه من رؤية الأمور من منظار الأقل نفعا في المجتمع. أو باختصار، المواطن "س" في المشهد الثالث يخبرنا أنه تجاوز أنانيته، وهذا هو لب الأخلاق والعدالة.

الحياة
AL HAYAT

قانون التحرش... آتٍ لا ريب فيه

المصدر: جريدة الحياة الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/latafa-alshalan/14503790

لطيفة الشعلان

أتيت في المحاضرة التي ألقيتها الأسبوع الماضي في «جامعة الأميرة نورة» بمناسبة يوم المرأة العالمي، على ذكر قانون التحرش كأحد الاستحقاقات المهمة التي تنتظرها المرأة السعودية، بخاصة مع التوسع النسبي في خروجها للعمل ومشاركتها في الحياة العامة. بعد ذلك بأيام، تناقلت مواقع التواصل الاجتماعي مقطعاً مسرباً من إحدى كاميرات المراقبة، يُظهر عاملة سعودية وهي تصدّ زميلها العربي الذي يحاول التحرش بها. وبدلاً من المطالبة بالإسراع في سن قانون للتحرش، وجدها البعض مناسبة للهجوم على عمل المرأة، وعلى وزارة العمل التي تنفذ خططاً مرحلية لتوظيف النساء.
يدور نقاش سعودي مطوّل في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي حول الحاجة الى هذا القانون، والاستغراب من وقوف البعض ضده، مع أننا من أكثر المجتمعات العربية والإسلامية محافظة. وبما أن مسودة القانون ما زالت تأخذ جولتها المسترخية في ردهات مجلس الشورى منذ سنوات، فكثيراً ما يوجه إلي السؤال عن حجج الممانعين هنا أو هناك. وقد أتيح لي من خلال اهتمامي بالموضوع أن أرصد الحجج المتداولة، فوجدتها مغموسة بالمغالطات والوساوس النفسية، أكثر مما هي مستندة الى اعتراضات موضوعية.
ويبدو أن القصة متشابهة في المجتمعات العربية والإسلامية، إذ استمعنا العام الماضي الى الجزائريين المعارضين، حين أقر المجلس الشعبي الوطني في الجزائر، تعديلاً قانونياً شدد على عقوبة التحرش. فبعض الكتل البرلمانية قاطع الجلسة التي شهدت المصادقة، وامتنع آخرون عن التصويت، اعتراضاً على طرح التعديل القانوني الذي يتنافى في رأيهم كما

نقلت وكالة الأنباء الجزائرية «مع مبادئ وثقافة المجتمع الجزائري». لكن وزير العدل خرج الى مجتمعه عقب جلسة التصويت قائلاً: «قرارنا سيادي ولا توجد إملاءات خارجية».
معظم التشريعات الجديدة التي تتعلق بالمرأة هي في نظر الممانعين من العرب والمسلمين إملاءات خارجية، أو تطبيق لأجندة الغرب التي يقوم عليها الوكلاء في البيئة المحلية. ونتميز كسعوديين بالتهويل من كل جديد يخص المرأة، مع محاولات بعضنا الجادة لعرقلته، لكن سرعان ما نتقبله لاحقاً، بل ونعدد مزاياه الجمة حين يأتي به القرار السياسي. وكنت شاهدة بنفسي قبل بضع سنوات على مفاصل معركة شرسة، قادتها بعضهن ضد إقرار الهوية الشخصية للمرأة. واليوم يحملن هن وبناتهن هذه الوثيقة الرسمية وكأن شيئاً من الماضي القريب لم يكن.
يبدأ الاعتراض على قانون التحرش من المصطلح في حد ذاته، وحساسية المصطلح لها تاريخها المتأصل لدينا لمن لا يعرف. ويؤدي ذلك أحياناً إلى استبدال بعض المصطلحات بأخرى، مع أن المفهوم يظل باقياً هو نفسه لا يتغير. تم مثلاً استخدام مصطلح (نظام) وتثبيته في الواقع التشريعي، بدلاً من مصطلح (قانون)، مع أنه لا يوجد فارق بينهما، والأول يعني الآخر تماماً.
ابتداء، يتحفظ البعض عن مفهوم التحرش عامة، وعن سن قانون له، بقولهم إن التحرش ليس من جرائم القذف والزنا التي عرّفتها الشريعة، ورتبت لها عقوبات محددة، بل من المفاهيم الأجنبية الوافدة، التي لا وجود لها في التراث الفقهي ولا في الكتاب والسنّة. وبإمكان المرء أن يسأل هؤلاء: وماذا عن (نظام الجرائم المعلوماتية) أو (نظام مكافحة غسل الأموال) أو (نظام جرائم الإرهاب وتمويله)، كلها قوانين سعودية، فهل لها تعريفات وعقوبات محددة في الكتاب والسنّة؟
أعتقد أننا بتفعيل الخدعة اللغوية ذاتها في التعامل مع المصطلحات الجديدة، يمكن أن نتجاوز المعضلة لدى الخائفين على هوية هذه الأمة. وقد اقترح البعض مسمى (نظام حماية الأعراض) عوضاً عن نظام التحرش، ولا بأس في ذلك، لأن مسمى القانون ليس قضية تستحق إهدار الوقت حولها.
الممانعة الأخرى المرتبطة بسابقتها فحواها أن عقوبة التحرش تقع ضمن دائرة العقوبات التعزيرية التي لا تحتاج الى قانون. لكن هذه الدعوى متهافتة، فالتحرش حتى اليوم ليس جريمة محددة الأركان والمعالم، وعقوبته استنسابية أو تقديرية، تخضع لاجتهادات القضاة. فقد يخفف أحدهم الحكم وقد يغلظه آخر، بينما الجريمة واحدة. وقد يأتي من يخرج كثيراً من الأقوال والتصرفات والإشارات من نطاق التجريم. وقد يأتي من يدين الضحية بسبب لباسها أو هيئتها أو مكان وجودها، مما يترتب عليه تخفيض العقوبة على المجرم. أما احتجاج بعضهم بدول إسلامية لم تفرد قانوناً خاصاً للتحرش، فهو من قبيل المغالطات الماكرة، لأن هذه الدول إن لم تفرد لهذه الجريمة قانوناً خاصاً، فلأن العقوبة أصلاً مدرجة ضمن قوانين العقوبات فيها، كما هي حال مصر أو تركيا أو الجزائر. ولا حاجة للتذكير بالعراقيل التي تقف حتى اليوم في وجه تقنين الأحكام القضائية لدينا.
أيضاً تروج حجة أخرى، وهي ربط التحرش بالتبرّج، فالمحتشمة لا أحد يتحرش بها، والمطالب بالقانون إنما يرمي الى حماية التبرّج المحرم شرعاً. لكن هذا الزعم تدحضه حقيقة بسيطة ما زلت أتعجب من عدم إدراكهم لها منذ الوهلة الأولى. فالتحرش يمكن أن يقع على الأطفال في الطرقات والنوادي والبيوت، وعلى المعاقين جسدياً أو عقلياً من قبل القائمين على رعايتهم. ويمكن أن يقع على المحارم في الأسرة، وداخل أفراد الجنس الواحد في المدارس والجامعات. كما يقع كشكل من أشكال استغلال السلطة في الهياكل التنظيمية التي تحتل فيها النساء الوظائف الأدنى، حتى لو كانت أجواء العمل تتم من وراء حجاب، وفي مكاتب تفصل بين الجنسين كغالب بيئات العمل لدينا. يغفل هؤلاء الذين يربطون التحرش بالتبرّج أو الاختلاط، أن وسائل التواصل الحديث توفر سبلاً متعددة في العالم الافتراضي لهذا الانتهاك الصارخ لكرامة ضحاياه.
سبق لمجموعة «بنات مصر خط أحمر» أن عقدت جلسة خاصة مغلقة، دعت اليها مجموعة من المتحرشين لفهم الظاهرة من منظور المتحرش. وجاءت الإجابات المدونة بالعامية المصرية صادمة وكاشفة في الوقت نفسه، لأنها توضح إلى أي حد تتعدد أسباب التحرش، ولا تقتصر على العوامل التقليدية كالكبت الجنسي ومظهر الضحية. فهناك التحرش كسمة من سمات الرجولة: «أبقى مش راجل لو ما تحرشتش بيها... أومال أصحابي يقولوا علي إيه». وهناك التحرش كسياسة عقابية: «عشان متجيش هنا تاني». وهناك التحرش للتعدي على ما لا تملكه. وهناك التحرش لأن الفتاة ارتكبت «جرم» أن تكون مرئية: هي «تمشي مش حاطة راسها في الأرض»! وفي النهاية كل امرأة معرضة للتحرش، السافرة والمنقبة، المنفردة بنفسها أو المصاحبة لزوجها: «واحدة منقبة وشايلة عيل ومعاها جوزها واتحرشنا بيها أنا وأصحابي في المترو وضربنا جوزها».
يشكل الاستماع الى وجهات نظر المتحرشين محاولة لاجتراح مقاربة جديدة لظاهرة التحرش، لأن المقاربة الثقافية النسوية استنفدت نفسها، أو ظلت تراوح في مكانها من دون إضافة جديدة. فكثيراً ما تلوم النسويات عادة الذكور في إدراك

المرأة في الفضاء العام ضمن ثنائية الجسد والغواية، كانعكاس أمين للتشيؤ في تراث ألف ليلة وليلة، الذي تمدد مع مثيله في بعض مخرجات الحضارة الحديثة.
ومع أهمية مقاربة الظاهرة أو محاولة فهمها، فإن الركيزة الأولى هي سن قانون لمحاربتها. وحتى يرى قانون التحرش السعودي النور، فإن الحل في رأيي أن تبادر وزارة العمل الى تقديمه عاجلاً، وفي هذه الحالة سيدرس في لجان مجلس الوزراء ويصبح مشروعاً للحكومة. والخبرة علمتنا أن أي مشروع للحكومة يرد إلى مجلس الشورى، يبادر الأخير إلى دراسته وعرضه للتصويت خلال مدة زمنية محددة، من دون إبطاء أو تسويف. أما المشروعات التي يكون أعضاء المجلس هم أصحاب المبادرة فيها، فليس لها أي تحديد زمني، وقد تستغرق سنوات، والشواهد أكثر من أن تحصى.

الرياض
www.Alriyadh.com

المرور.. تغليظ العقوبات وتكثيف التوعية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1138060

أيمن الحماد

حسناً فعلت إدارة المرور بتغليظ عقوباتها وتحديداً على من يتجاوز سرعة حددتها ب 160 كلم، وهي سرعة عالية في كل الأحوال، إذ يجب أن تكون العقوبة لأقل من تلكمُ السرعة، والجديد في هذه العقوبة هو ربطها بخدمات الحاسب الآلي فمن لم يحضر للمثول أمام المحكمة المرورية ستطبق عليه عقوبة إيقاف الخدمات، هذه العقوبة ستجبر الكثير على التزام القوانين خشية الدخول في إجراءات قد تؤدي إلى عقوبات أخرى..
والواقع أن مثل هذه الإجراءات جاءت بعد أن بلغ تردي الوضع المروي في المدن الكبرى حالة خطرة من خلال ارتكاب المخالفات المتنوعة، والتي أدت إلى وفيات مرتفعة وإصابات خطرة، جعلت المملكة من أولويات الدول في عدد وفيات الحوادث المرورية التي تلامس 7 آلاف حالة وفاة سنوياً، بخلاف أعداد المصابين والجرحى.
وترتبط الحالة المرورية الصعبة في المملكة أيضاً بعدم قدرة إدارات المرور على تطوير أدواتها وأدائها مع دخول عشرات السيارات الجديدة يومياً شوارع المملكة يتزامن ذلك مع عدم وجود وسائل نقل عام منتظمة ومنظمة.
ويبدو المرور الذي تعرض لتوبيخ شديد من مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج الذي خاطب مديري الإدارات المرورية في المملكة قائلاً: «عملكم غير مرض» و»الكل تطور عدا المرور»، في إحراج شديد؛ حيث تعكس مثل هذه التصريحات التي ظهرت في وسائل الإعلام إحراج قطاع المرور ووضعه أمام مسؤولياته، وتطوير أدائه ليتواكب مع الحركة المرورية النشطة في شوارع مدن المملكة.
إن تغليظ العقوبات وربطها بالحاسب الآلي استراتيجية ناجعة من أجل كبح جماح المتهورين في القيادة ممن أخذوا على عاتقهم الاستهتار بأرواح وممتلكات الناس، لكننا بحاجة إلى أنظمة أخرى أشد صرامة تمنع التفكير بمجرد المخالفة فقط، فسحب الرخص ومصادرة السيارة، ورفع المخالفات المالية ستجبر الجميع لا محالة على الانضباط، وبالإضافة إلى مسار العقوبات فنحن بحاجة إلى مسار توعوي أكثر ابتكارية وإبداعية يجعل من التزام النظام في القيادة أمراً ممتعاً، وهذا يتطلب صياغات إعلامية احترافية بعيدة كل البعد عن الاجتهادات التي كنا نراها في السابق والتي لم تثمر شيئاً، فالرسالة التوعوية المصممة وفق معايير علمية تعتمد التأثير وترتكز على العوامل والأبعاد النفسية والاجتماعية والتربوية، من شأنها بلوغ الهدف المصممة لأجله لا أن تذهب كل الجهود أدراج الرياح.
إن احتضان الرياض أسبوع المرور الخليجي فرصة للإطلال على تجارب دول الخليج الناجحة، والتي استطاعت، إلى حد كبير، ضبط الحركة المرورية لديها، وإجبار المواطن السعودي على الانضباط والتزام تشريعاتها - عندما يسافر بسيارته إلى دول الخليج - بسبب العقوبات الصارمة التي تتخذها ضد مخالفي أنظمتها المرورية.

أطفالنا بعد الطلاق

المصدر: جريدة الوطن الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Discussion/News_Detail.aspx?ArticleID=256438&CategoryID=8

هوازن الزهراني

قضية الطلاق كقضية اجتماعية ونفسية تعد ظاهرة عالمية تعاني منها معظم المجتمعات، وقد انتشرت عربيا وارتفعتْ نسبتُها مؤخرًا بصورة مفزعة، وأضحت واقعا مؤلما، انسحب تأثيرها على المستويات الاجتماعية والنفسية والصحية والاقتصادية لأسر كثيرة، ولذلك فهي تتطلب منا المواجهة الشاملة على المستوى المحلي لمعالجة آثارها السلبية.

سوف أتناول الموضوع من ناحية أخرى: كيف يكون الطلاق إيجابيا في حياة أطفالنا؟

هي بداية مرحلة مهمة تتمثل في تحمل مسؤولية تربية الطفل التي تقع على عاتق أحد الوالدين، وما يقتضيه ذلك من المتابعة المستمرة.

الطلاق في حد ذاته أمر بغيض، فيه قطع لأوصال علاقة بدأت وكان من المفترض أن تدوم وأن تقاوم كل العواصف التي تهب خلال مراحل الحياة. لكن حين تنتفي الشروط الأساسية للحياة الزوجية -وهي مخافة الله والمحبة، والاحترام والتراحم تكون حينها الحياة جحيما لا يطاق. فتستحيل الحياة الزوجية الصحيحة، وتصبح التفرقة رحمة، أو شرا لا بد منه لكلا الطرفين..!

وقد يرى البعض -وخاصة في مجتمعنا الشرقي- أن الطلاق يأتي بأضرار بالغة على الأطفال الذين يكونون الضحية الأولى لهذا الانفصال. فالطفل هو الحلقة الأضعف في عملية الطلاق بين الأزواج وقد يترتب على ذلك ردة فعل قوية على حالته النفسية، فيبدأ شعور الفقدان يراود الطفل وقد يدوم ذلك لأعوام عديدة مثل شعوره بالخوف من فقدان حب أمه، أو أن يأخذهم أحدهم بعيدا عن إخوانه وأخواته، وآخرون يخافون من أن يتوفى الطرف الذي يعيشون معه! ويشعرون بالقلق الشديد من المستقبل! فيبدأ عقله المصاب بحمى الفقدان والأذى يسأل نفسه بعض الأسئلة مثل:

كيف أستطيع تكوين صداقات جديدة؟ وهل سيرحل صديقي الجديد عني مثلما رحل والدي عن أمي والعكس؟!

هناك بعض الحلول لتتخطى المرأة مرحلة ما بعد الطلاق:

1/ إن ردود فعل الأطفال في مواجهة الطلاق تتناسب مع ردود فعل والديهم. إذا كان الوالدان يتعاملان جيدا مع الموقف، سوف يفعل الأطفال الشيء نفسه.

2/ عليكِ أن تظهري حالة من الاطمئنان وكذلك الأمل في المستقبل وحسن الظن بالله.

3/ بعض الأطفال يخجلون من طلاق والديهم.. عليكِ التحدث معهم حتى يفهموا أن هذا الشعور بالخجل لا علة له، وأن الطلاق يحدث في أفضل العائلات أيضاً.

4/ حاولي إيجاد حلول مشتركة مع الزوج السابق لرعاية الطفل والاهتمام به.

5/ إذا كان عمر أطفالك متقدما، تعرفي على وجهات نظرهم وسوف تساعدك على اتخاذ خيارات مدروسة.

6/ حاولي ألا تغيري مدارس أطفالك، فهم بحاجة كبيرة لأصدقائهم خلال هذه الفترة.

7/ دعي الأطفال يقومون بتزيين غرفتهم الجديدة كما يحلو لهم. أشركيهم في عمل الديكور الخاص بمنزلك الجديد، سيكون من السهل عليهم أن يحبوا المكان وسيشعرون بالرضا.

8/ شجعيهم على مواصلة أنشطتهم الإضافية وشاركيهم أكثر في اللعب وقراءة القصص وممارسة بعض الرياضات البسيطة والمسلية في نفس الوقت.

9/ والأفضل أن تبقى العلاقة جيدة مع زوجك السابق، وبذل كل جهد ممكن للحفاظ على علاقات ودية معه، قد يكون الحفاظ على علاقة جيدة مع الزوج السابق أمرا مستحيلا، ولكن اعملي على إخفاء مشاعر الإحباط في داخلك.

10/ لا تنسي أن حبيبنا وقدوتنا سيد البشرية -محمد صلى الله علية وسلم- ولد يتيما وماتت أمه وهو صغير.

وأخيرا فإن تربية الأبناء أمانة ومسؤولية لا بد من القيام بها على أكمل وجه.

دول الخليج: "حقوق الإنسان" تسييس وازدواجية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 3 جماد ثانى 1437هـ - 13 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160312/Con20160312828884.htm

واس (جنيف)
دعت دول الخليج مجلس حقوق الإنسان إلى القيام بمسؤولياته وواجباته في حماية وتعزيز حقوق الإنسان مع تجنب التسييس، والانتقائية وازدواجية المعايير.
وقالت في كلمة ألقاها سفير خادم الحرمين الشريفين مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف فيصل طراد أمام مجلس حقوق الإنسان أمس، إنه رغم مرور عشر سنوات على إنشاء المجلس ورغم الجهود المبذولة إلا أن طريقة تناول مواضيع حقوق الإنسان ما زالت لا ترتقي إلى المستوى المأمول.
ودانت انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للأماكن المقدسة والمحاولات الرامية لتغيير الوضع القانوني للمسجد الأقصى.
وطالب المجتمع الدولي بالقيام بمسؤولياته واتخاذ كل ما من شأنه حماية الشعب الفلسطيني والمقدسات الدينية.
ودعت المجموعة الخليجية المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته بدعم اللاجئين السوريين. وشددت على أن الحل السياسي للأزمة السورية يرتكز على بيان (جنيف1) من دون أي تدخلات خارجية، وطالبت بخروج المقاتلين الأجانب من سورية.
وجددت إدانتها استمرار سياسة التمييز العنصري والتطهير العرقي وانتهاك حقوق الإنسان بحق المسلمين من الروهينجيا في ميانمار، وطالبت المجتمع الدولي بإيجاد حل سريع لهذه القضية.
وأكدت ضرورة تنسيق وتكثيف التعاون الدولي للقضاء على الإرهاب وتهديداته العابرة للحدود ومحاربة التنظيمات الإرهابية واجتثاث فكرها الضال.

دعت سلطات ميانمار لاعتماد سياسة شمولية وشفافة

دول التعاون تدين الانتهاكات المنهجة ضد مسلمي الروهينجيا

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1137610

جنيف - واس
رحب مندوب المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة السفير فيصل طراد في كلمة مشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ألقاها أمس خلال الحوار التفاعلي الذي عقده مجلس حقوق الإنسان حول الاوضاع في ميانمار، بتقرير مقررة الامم المتحدة المعنية بحالة حقوق الانسان في ميانمار، واتفق معها في طلبها من الحكومة الجديدة في ميانمار اتخاذ خطوات فورية لوضع حد للسياسات والممارسات التمييزية للغاية ضد مسلمي الروهينجا وغيرها من الجاليات المسلمة في ولاية راخين، التي تحرمهم من أبسط حقوقهم الأساسية. وأضاف السفير طراد أنه بالرغم من الإصلاحات التي وردت في التقرير إلا ان مسلمي الروهنجيا في ميانمار ما يزالون يتعرضون لإهدار كامل لحقوقهم الإنسانية وإلى مآسٍ واضطهادات

متتالية، مما أدى إلى تهميشهم وتشريدهم ودفعهم إلى الهجرة إلى خارج أراضيهم بالإضافة إلى تعرضهم إلى المرض والفقر والبؤس الذي عاناه من بقي على قيد الحياة.
وأدانت دول مجلس التعاون استمرار سياسة التمييز العنصري وانتهاك حقوق الإنسان الممنهجة بحق الأقلية المسلمة من الروهينجيا في ميانمار، وجددت دعوتها للمجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية الدولية، إلى العمل على إيجاد حل سريع لهذه القضية في إطار قرارات منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة.
كما دعت دول المجلس سلطات ميانمار إلى اعتماد سياسة شمولية وشفافة تجاه الروهينجيا المسلمين، وذلك كجزء لا يتجزأ من عملية ترسيخ الديمقراطية والإصلاح، والاعتراف بهم كأقلية وأكدت دول مجلس التعاون أن حماية الأقلية الروهنجية في ميانمار هي مسؤولية أخلاقية تقع على عاتق المجتمع الدولي كما أن تقديم الحماية لهذا الشعب الذي تعرض عبر تاريخه وحتى يومنا هذا إلى حملات إبادة ممنهجة، من قبل المجموعات الإرهابية والجهات الحكومية المتواطئة معها، هو التزام قانوني وتنفيذ للمواثيق والمعاهدات الدولية.
وكانت مقررة الامم المتحدة المعنية بحالة حقوق الانسان في ميانمار، يانجي لي، طالبت اليوم بوقف الانتهاكات ضد مسلمي الروهينجيا، وتغيير اوضاعهم الماساوية في ولاية راخين، وقالت خلال الحوار التفاعلي الذي عقده مجلس حقوق الانسان حول الاوضاع في ميانمار ان جهود تنمية ولاية راخين، لا تكفي، وانه يتعين اتخاذ إجراءات ملموسة وسريعة لمعالجة الانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها المسلمين، بما في ذلك منعهم من مغادرة الولاية وعزلهم عن الولايات الأخري، وكذلك حرمانهم من الجنسية وتسجيل مواليدهم، وحرمانهم من تلقي الرعاية الصحية والعلاج والتعليم .
كما طالبت بإيواء 140 الف مسلم يعيشون في ظروف مزرية في مخيمات منذ عام 2012 وطالبت المقررة الاممية حكومة ميانمار بتجريم خطاب الكراهية والتحريض ضد المسلمين، ونشر التوعية وثقافة التعايش والتسامح، واتخاذ الإجراءات الوقائية لحماية المسلمين من الانتهاكات التي يتعرضون لها، مشيرة إلى ان هناك أكثر من مليون مسلم في ولاية راخين محرومين من حقوقهم الاساسية التي كفلها القانون الدولي لحقوق الانسان.

اليامي يدعو المعنيين بإنفاذ القانون بالدول العربية

أمانة جامعة الدول العربية تختتم فعاليات التعريف بميثاق حقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 7 جماد ثانى 1437هـ - 16 مارس 2016م
https://sabq.org

نادية الفواز عسير
اختُتمت اليوم بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فعاليات ورشة العمل التعريفية بالميثاق العربي لحقوق الإنسان للمعنيين بإنفاذ القانون.
وشدّد الدكتور هادي بن علي اليامي، رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية، في ختام أعمال الورشة على أهمية الدور الكبير الذي يجب أن يقوم به المعنيون بإنفاذ القانون في خلق توازن بين احترام الحقوق والحريات ومكافحة الإرهاب، الذي بات يعصف بمكتسبات حقوق الإنسانالفردية والجماعية، وأضحي يهدد سيادة الدول.
وقال اليامي: إن الورشة استهدفت التعريف والتوعية بالنظام العربي لحقوق الإنسان، وبأدوار وآليات عمل لجنة حقوق الإنسان العربية. كما ناقش المشاركون الحقوق الواجب كفالتها من جانب المعنيين بإنفاذ القانون من واقع أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وأكد أن أنشطة هيئات إنفاذ القوانين لم تعد تقتصر على المهام التقليدية المتمثلة في حماية النظام والأمن العام، ومنع الجريمة والتحقيق فيها، بل تعدى ذلك ليشمل العديد من ميادين الحياة التي تتقاطع وحقوق الإنسان.
وشارك في ورشة العمل ممثلون عن هيئات إنفاذ القانون من الأردن والإماراتوالبحرين وقطر والسعودية والعراق وفلسطين والسودان والكويت وليبيا ومصر.

أمام ندوة "الكرامة الإنسانية للجميع

وزير حقوق الإنسان اليمني يشيد بدور التحالف العربي بقيادة المملكة.. ويطالب بمزيد من العون الإغاثي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1138197

القاهرة - سباعي إبراهيم
أشاد وزير حقوق الإنسان اليمني عز الدين الأصبحي بموقف الجامعة العربية والتحالف العسكري العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لدعم الشرعية الدستورية في اليمن، والإسهام في استعادة العديد من المناطق التي سيطر عليها الانقلاب الحوثي وتجنب مرحلة أكثر دموية في الأراضي اليمنية.
وقال "الأصبحي"، في كلمة له أمس الأربعاء أمام الندوة التي استضافتها الجامعة العربية تحت شعار "الكرامة الإنسانية للجميع" بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان، إن "ما يحدث في اليمن ليس خلافا سياسيا بل هو انقلاب عسكري متكامل الأركان قامت به مليشيات الحوثي وصالح وبدأ منذ عام 2012 لاستلاب السلطة وتمت السيطرة الكاملة من قبل هذه المليشيات في 21 سبتمبر 2014".
وأضاف "الأصبحي" أن التدخل العسكري العربي في اليمن في مارس 2015، جاء استجابة لطلب رسمي من الرئيس الشرعي عبدربه منصور هادي.
وأكد "الأصبحي" أن انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن هي عملية ممنهجة من قبل الانقلابيين الحوثيين من خلال حصار المدن اليمنية؛ حيث تم تسجيل 1472 حالة اختطاف قسري لناشطين سياسيين، وسقوط 8 آلاف شهيد من أبناء اليمن بسبب عمليات القصف العشوائي لهذه المليشيات، بالإضافة إلى 15 ألف جريح في تعز، كما تم تدمير 80 بالمئة من البنية الأساسية والمرافق الحيوية في تلك المدينة التي تم تحريرها بشكل جزئي. ولفت إلى أن الانقلابيين الحوثيين قاموا بتحويل المدارس والمستشفيات إلى مخازن أسلحة إلى جانب عمليات القتل العمد والخطف لكبار المسؤولين ومنهم وزير الدفاع.
وطالب الأصبحي بإيلاء ملف حقوق الإنسان في اليمن أهمية كبيرة، داعيا الدول العربية إلى الاستمرار في تقديم المزيد من العون الإنساني لأبناء الشعب اليمني.
اليامي: لجنة حقوق الإنسان تزور مخيمات اللاجئين اليمنيين في جيبوتي الأسبوع المقبل
ومن جانبه، أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية "لجنة الميثاق" الدكتور هادي بن علي اليامي أن اللجنة ستقوم خلال الأسبوع المقبل بزيارة إلى مخيمات اللاجئين اليمنيين في جيبوتي للاطلاع على أوضاعهم، لافتا إلى أن اللجنة تلقت دعوة من الحكومة اليمنية لزيارة مدينة عدن بعد تحريرها من الحوثيين لتوثيق انتهاكات الانقلابيين؛ حيث أعدت اللجنة تقريرا في ضوء هذه الزيارة لتوثيق تلك الجرائم.
وقال "اليامي" إن اللجنة ستقوم بزيارات أخرى لعدد من المدن اليمنية المحررة بعد استعادة الشرعية، داعيا في هذا الإطار، الدول العربية لتقديم دعم إضافي إلى الشعب اليمني.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الاحد 3 جماد ثانى 1437هـ - 13 مارس 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7012

المصدر: جريدة الحياة الاحد 3 جماد ثانى 1437هـ - 13 مارس 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/14427192

المصدر: جريدة اليوم
الاثنين 5 جماد ثانى 1437هـ - 14 مارس 2016م

http://www.alyaum.com/article/4125519

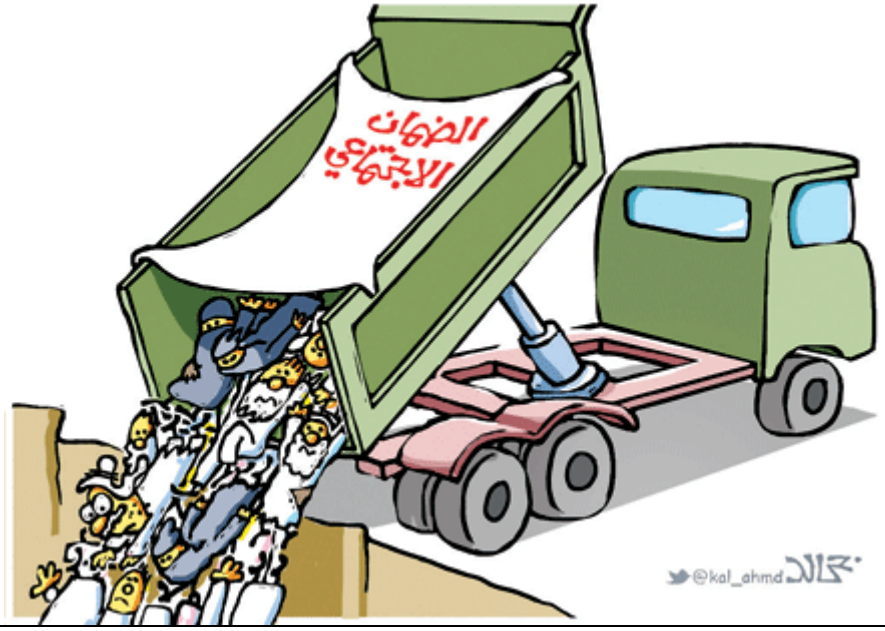

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 5 جماد ثانى 1437هـ - 14 مارس 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7013

ماهر عاشور

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/14466983

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 6 جماد ثانى 1437هـ - 15 مارس 2016م

http://www.alyaum.com/article/4125724

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 جماد ثانى 1437 هـ - 16 مارس 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7017

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 جماد ثانى 1437 هـ - 16 مارس 2016م

http://www.alriyadh.com/1137849

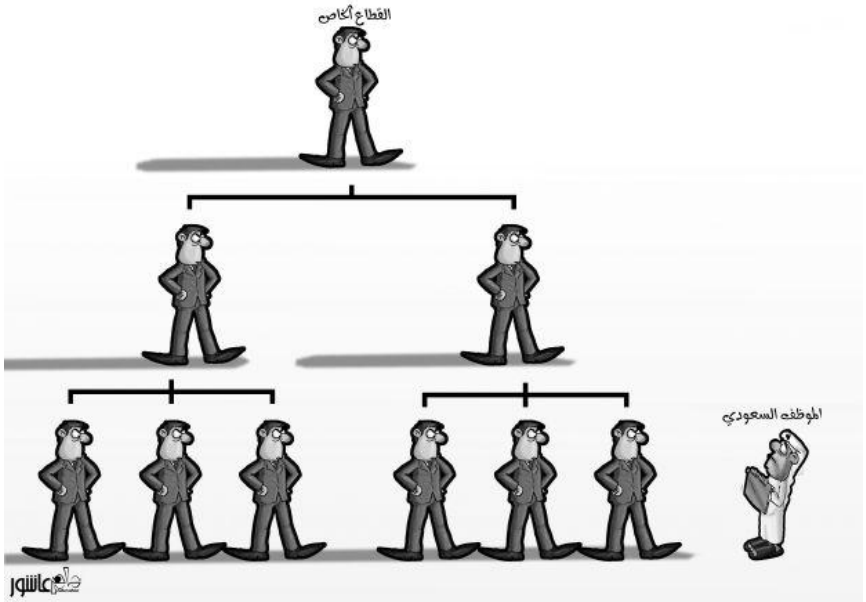

المصدر: جريدة الحياة الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/14506599

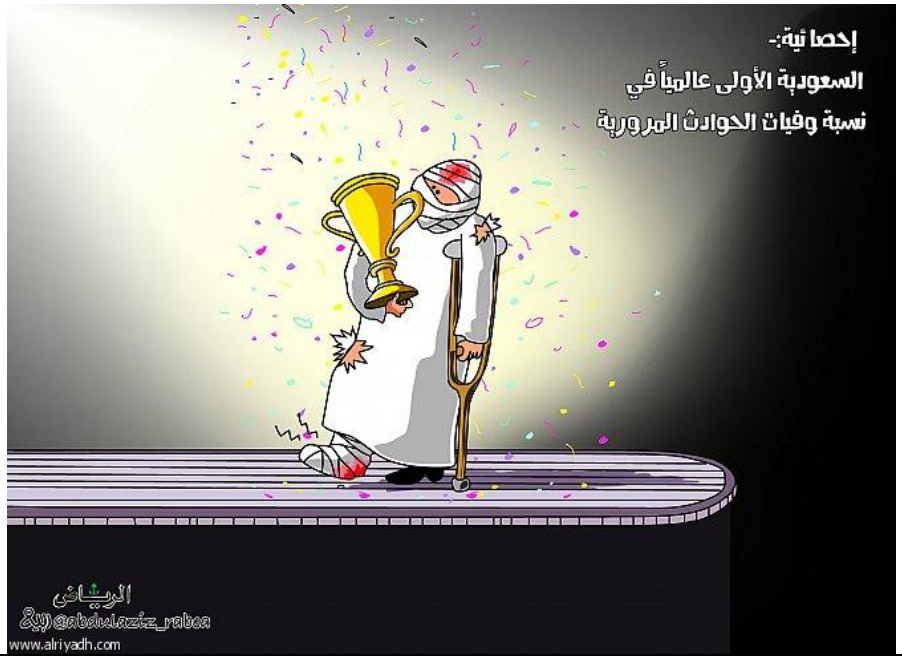

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 جماد ثانى 1437هـ - 17 مارس 2016م

http://www.alriyadh.com/1138152